الحركة الوطنية الكردية السورية

عنوان الكتاب: الحركة الوطنية الكردية السورية – مذكرات – الجزء السادس.
المؤلف: صلاح بدرالدين
إصدارات: رابطة كاوا للثقافة الكردية
التسلسل: 122
الطبعة الأولى: 2022
عدد النسخ: 1000
المطبعة: رۆژهەڵات - اربيل
تصميم الكتاب: عەلى سمكۆ
في المديرية العامة للمكتبات العامة / لأقليم كوردستان رقم الأيداع ( )
للسنة 2021 الميلادية

جميع الحقوق محفوظة

من إصدارات رابطة
كاوا للثقافة الكردية

صلاح بدرالدين

الحركة الوطنية الكردية السورية

مذكرات

الجزء السادس

2022-2021

الاهداء

الى رفاق الدرب الراحلين: علاء الدين حمام - كوباني -، يوسفي حلبو – الجزيرة -، وليد حسو – عفرين - ، نعسان جمعة (كوباني) فرحاني بيري – قامشلو – خليل كالو (قامشلو).

المقدمة

لماذا الجزء السادس من مذكراتي؟

عندما بدأت بتدوين مذكراتي، لم اكن أتوقع أنني سأتجاوز الجزئين الأول، والثاني، واصل الى الجزء السادس، شعورا مني أنني أكملت استذكار كل ما مر معي في حياتي السياسية، ومن تجربتي الشخصية في هذا المجال، فان المرء وكلما أثقلته السنين يتذكر المزيد، والمزيد، من أحداث كانت طي النسيان في سنوات الشباب، والنضوج، والكهولة، بل أن تتالي الاحداث، وتطورات الحياة السياسية، نبهتني أكثر، وانعشت ذاكرتي، لربط الحاضر الآني، بالماضي، لان موضوعاتي التي انكببت عليها التي تتناول مجال تخصصي، في العمل الوطني السياسي الكردي، وجوانبه الكردية، والسورية، والكردستانية، بكل ابعادها الإقليمية، والعالمية، والتي ترتبط عضويا بسيرتي الذاتية، حيث وهبت نفسي للانخراط الطوعي فيه منذ نعومة أظفاري الى يومنا هذا.

من جهة أخرى قد يتفق معي الكثيرون، أن الأعوام العشرة الأخيرة في حياة بلادي سوريا، وشعبي الكردي السوري، وكذلك في البعد الكردستاني، كانت ثرية بالاحداث، والتطورات، والمفاجآت، والظواهر اتي تعتبر غريبة بمنظور جيلي العمري، فقد حصلت أمور لم تكن بالحسبان، ووقعت أحداث لم تكن في سلم التوقعات، مما دفعتني الى المتابعة، والتحليل، والتقييم، واستخلاص الدروس، والعبر.

وبسبب تسارع، وضغط الاحداث، افردت متسعا لتناول تطورات الفكر القومي الكردي من الناحية النظرية، واجراء مراجعة بالعمق لمفهوم الحركة القومية الكردية خصوصا في سوريا في القرن الحادي والعشرين، طبيعتها، برنامجها، مكوناتها السياسية، مصادرها الفكرية، حواملها الاجتماعية، كما تناولت في مقالاتي، وابحاثي في العامين الأخيرين، وبشكل متعمق، علاقة القومي الكردي بالوطني السوري، وكذلك بالبعد الكردستاني، والبحث عن الصيغة الأفضل للعلاقات القومية بعد ان تعرضت الى نكسات نتيجة التدخلات في قضايا البعض الاخر، وهيمنة القوي على الضعيف، وتعرض الحركة الكردية السورية، الى التشويه، والاستغلال، حتى تفككت، وخسرت شخصيتها القومية المستقلة، وفقدت دورها الحقيقي قوميا، ووطنيا.

آمل أن أكون قد نجحت في الجزء السادس هذا من مذكراتي، بتقديم مايفيد جيلنا الناشئ، واضافة مايعزز من فرص إعادة بناء حركتنا الكردية السورية، وتعزيز التعاون، والعمل المشترك في ساحتنا الوطنية السورية للخلاص من الاستبداد، واجراء التغيير الديموقراطي، وصولا الى سوريا ديموقراطية، تعددية، تشاركية، حرة، ذات سيادة.

صلاح بدرالدين

٢٠٢١

الفصل الأول

"في الجذور"

معرفة الماضي، تنير الحاضر، وتحصن المستقبل

حزب الاتحاد الشعبي وكان فصيلا يساريا، قوميا، ديموقراطيا، من ضمن الحركة الوطنية الكردية، اتخذ منذ عام ١٩٦٥ وحتى تحوله الى حزب – آزادي – موقفا متجددا مميزا تجاه العديد من المسائل القومية للشعب الكردي السوري، والوطنية، والكردستانية، وسياساتها وممارساتها العملية بشأنها كانت واضحة للجميع، لكرد سوريا، وللنظام الدكتاتوري، وشركائنا في المعارضة السورية، والاشقاء في مختلف أجزاء كردستان، والأصدقاء في كل من الحركات التقدمية والتحررية العربية بالمنطقة، وقوى المعسكر الاشتراكي (سابقا).

كانت مواقفه السياسية تتشابك، وتتكامل، في مختلف تلك الدوائر (القومية – الوطنية، الكردستانية – الأممية)، انطلاقا بالدرجة الأولى من مصالح شعبنا، واستنادا الى مفاهيم فكرية، ثقافية، ترسخت بعد مخاض دام سنوات، ومناقشات مستفيضة توجت في كونفرانس الخامس من آب ١٩٦٥، بمنطلقات نظرية شاملة، وخارطة طريق سياسية، وقيادة مرحلية مؤقتة لعام، وبيان ختامي، وذلك بين جيلين من مناضلي الحزب الام، الأول من كوكبة من مسؤولي القاعدة الحزبية، والكوادر المتقدمة المميزة المشهودة لهم بالاستقامة، والشجاعة، والحرص اللامحدود على الحركة، والثاني من الشباب الملتزمين الحزبيين، من مسؤولي التنظيمات الطلابية، والفلاحية، والعمالية.

ليس من باب (تقديس الافراد) ولكن فقط لتسليط الضوء على ظاهرة جديرة بالإشارة، ففي مجمل محاولات الانشقاق التي حصلت لاحقا ضمن الاتحاد الشعبي، من الصعوبة بمكان ان لم يكن من

الاستحالة، أن تجد فردا واحدا من (الثلاثة والثلاثين) من المشاركين بكونفرانس آب، ساهم في أية محاولة انشقاقية طوال تاريخ الحزب، بالرغم من كل المداخلات، والضغوط الخارجية المسلطة،وخصوصا من السلطة بكل وسائلها الترهيبية، والترغيبية، أليس ذلك مدعاة الاعتزاز بجميع أولئك المناضلين؟ نعم قد طلب البعض الاعفاء من العمل لاسباب خاصة، أو فضل البعض القليل البقاء صديقا، وكل ذلك أمر طبيعي مشروع.

من الواضح كانت الأولوية بالنسبة لنا لموضوع القضية الكوردية السورية، وكانت نظرتنا الى المشهد السياسي الكردي السوري حينذاك، وبعد الانقسام الى يسار، ويمين، ثم ظهور – البارتي، عبارة عن مبدأ (الاتفاق في اطار الاختلاف)، وبصدد ذلك طرحنا وثيقة : (الجبهة الديموقراطية الكردية في سوريا)، التي تضمنت ضرورة التعاون حول المشتركات وهي ليست قليلة، حتى لو كانت هناك قضايا فكرية، وسياسية، عديدة مختلفة عليها.

كان موقفنا من النظام يختلف جذريا مع (اليمين) والى درجة كبيرة مع (البارتي) فكان أحد شعاراتنا الرئيسية تغيير النظام، وإيجاد البديل الديموقراطي، والتعاون مع المعارضة (حينذاك)، وكنا بذلك نتحمل وزرا مضاعفا، وهجوما عدائيا مزدوجا، من جانب سلطة النظام، لكوننا في الحركة الكردية من جهة، ومعارضة من الجهة الأخرى، وظهر ذلك حتى في أشكال الاتهامات التي صدرت من المحاكم ضد مناضلينا من قادة الحزب، أما الطرفان الكرديان الحزبيان الآخران، وخصوصا – البارتي – فكانت القضية الكردية في واجهة الاتهامات القضائية عند حدوث الاعتقال، واطلاق التهم.

الملاحقات، والاعتقالات، والاحكام القضائية، ووسائل تعذيب المناضلين الكرد السوريين، التي حدثت منذ ظهور الحزب الكردي الأول، يمكن تصنيفها في مرحلتين : الأولي – ترافقت مع محاولات تصفية أو التقليل من الوجود الكردي، عندما تم تنفيذ مخططات الإحصاء الاستثنائي بالجزيرة، والحزام العربي، وتغيير التركيب الديموغرافي في مختلف المناطق الكردية، وفي تلك المرحلة لم يسلم أحدا والثانية – بدأت بعد شعور النظام بتفاقم الخطر الكردي، وتحديدا بعد صعود الاتحاد الشعبي، وبناء تحالفات وطنية، وعربية (فلسطينية ولبنانية خصوصا)، وأممية مع الدول الاشتراكية، وأيضا كردستانية مع قائد ثورة أيلول الزعيم الكبير مصطفى بارزاني بشكل خاص، وهذا مافتح علينا (باب جهنم النظام) مباشرة عبر الاعتقالات والملاحقات، والتجريد من حق

المواطنة، ثم اختراق الاتحاد الشعبي عبر أجهزة الامن، وخصوصا من جانب المخابرات العسكرية، ومديرها بالقامشلي، ومسؤول الملف الكردي الضابط – محمد منصورة -.

أنجز هذا الضابط مهامه بوسائل مرنة تختلف عن أساليب سابقيه في الجزيرة، وكل ألاهالي في عهده لاحظوا ذلك، ومن جملة إنجازاته الترغيبية؟! عرضه صفقة لتعيين ثلاثة اشخاص في البرلمان السوري، واحد من كل حزب من الأحزاب الثلاثة، طبعا موافقة الطرفين الآخرين لم تفاجئنا، لانهما ليسا في وارد معارضة النظام، أو رفع شعار تبديله، بعكس حزبنا ومواقفه السياسية المعروفة، وكان تجاوب أحد رفاقنا السابقين بالقامشلي مع عرض ممثل أجهزة السلطة، أمرا مناقضا لمجمل سياسات الحزب الذي كان من مواقفه الثابتة عدم المشاركة في أية مؤسسة تابعة للنظام الذي يحاربه، ومقاطعة انتخابات برلمان النظام.

كان الضابط الأمني – محمد منصورة – يعلم علم اليقين موقف الحزب، ولو كان غير عالم بهذا الموقف لاتصل أو ارسل من يتصل مع رئيس حزب الاتحاد الشعبي الذي كان ملاحقا مقيما بالخارج، كما اتصل للغرض ذاته بكل من سكرتيري الحزبين الآخرين (المرحومان كمال احمد وعبد الحميد درويش) وهما اختيرا كعضوين ببرلمان النظام، بل انه هو نفسه اختار رفيقنا السابق، ولم نختاره نحن كقيادة الحزب، وكان الاثنان يعلمان أن ذلك الاختيار مقدمة مدروسة باتقان للانشقاق، بل مترافق معه بشكل عضوي.

بطبيعة الحال وكماذكرت سابقا لم يؤدي مشاركة ممثلي الحزبين الآخرين في برلمان النظام، الى أي موقف عدائي من جانبنا، بل كانت طبيعة العلاقة كما في السابق (اختلافات سياسية، وتنافس، وصراع سياسي)، واحترام الخيارات، بل ان العلاقة الأخوية التنسيقية لم تتوقف مع – البارتي – وخصوصا مع الصديق العزيز المرحوم الأستاذ كمال.

وبهذه المناسبة أتذكر عندما شاهدت مقطع فيديو أرسله لي الرفاق وفيه وقائع احتفال (الفوز؟!) تحت خيمة منصوبة بالقامشلي وضيف الشرف الضابط محمد منصورة،، يتكلم فيه صديقي القديم السيد طاهر سفوك – بافي نور الدين – وكان عضو مكتب سياسي حينها في حزب اليمين باسم الثلاثة موجها كلامه الى الضيف : (سيادة العميد أبو جاسم نرحب بك ونعاهدك أننا سنرد لك الجميل بالجميل وكرر ذلك ثلاث مرات).

بما يتعلق بكرد سوريا، وحركتهم القومية والوطنية، فان جذر الصراع يكمن في مسألة العلاقة مع النظام الحاكم، والأولوية لمواجهة من غيب الكرد، وحرمهم من الحقوق، واضطهدهم، وحاول تصفية قضيتهم، وبناء على ذلك يعتبر نظام الاستبداد منذ انقلاب البعث، مرورا بحكم آل الأسد العدو الرئيسي للكرد وقضيتهم ولكل الوطنيين الديموقراطيين السوريين، ومن وقف بصف النظام لمصالحه الذاتية، أو تآمر على شعبه، وحركته باشراف هذا النظام يعتبر في منزلته دو أي شك.

نصف قرن ونيف على كونفراس الخامس من آب

في خطوة لها مغزى كان أول انتاج ثقافي بعد البرنامج السياسي المرحلي لكونفرانس الخامس من آب عام ١٩٦٥ اصدار أول كراس بعنوان (ماذا يعني اليسار؟) الذي شكل الجواب النظري حول التعريف والهدف وخلص الى اعتباره الجناح الديموقراطي القومي معبرا عن المصالح القومية والاجتماعية لغالبية الشعب الكردي وجزء من الحركة الديموقراطية والثورية في البلاد وليس فرعا أو تنظيما للحركة الشيوعية.

التواصل الأول بين الحركتين الكردية والعربية كان عبر اليسار الكردي المنبثق عن كونفرانس الخامس من آب منذ عام 1965 حيث وبالاضافة الى العلاقات مع الأحزاب العربية في سوريا كما ذكرنا أعلاه تم التعارف والتعاون مع خلايا حركة فتح في مخيم اليرموك بدمشق وبعد ذلك مع الجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين في دمشق ولبنان، ومنظمة التحرير، والحركة الوطنية اللبنانية، حيث كان فرع حزبنا اللبناني من مؤسسي المجلس المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، ومن المشاركين في جميع مؤسساتها العسكرية والأمنية، وتوسعت العلاقات لتشمل فصائل واحزاب،عربية في المشرق، والمغرب، والخليج.

كما دشن اليسار نهج التعاون، والعمل المشترك مع سائر قوى التحرر والتقدم في الحركة الكردستانية، وفي المقدمة انشاء علاقة مميزة مع قائد ثورة أيلول الزعيم الكبير مصطفى بارزاني، وشق طريقه في الفضاء الاممي حيث بنى علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفييتي السابق، وانتشر مئات الطلبة الكرد السوريون على أساس منح دراسية، ومن خلال اليسار، في بلدان المنظومة الاشتراكية – سابقا – لتلقي العلوم والمعرفة.

هكذا ظهر اليسار القومي الديموقراطي

كنا سبعة وعشرين فردا من أعضاء (البارتي الديمقراطي الكردي في سوريا)[1] بيننا الشباب، والكهول، والمتدينون، والعلمانييون، من المسلمين، والأزيديين، ومعظمنا كنا في موقع المسؤولية القاعدية في اللجان المنطقية، والفرعية، والمحلية، والطلابية، من مناطق الجزيرة،وعفرين، كما كان بيننا جامعيون، ومعلمون، وكسبة، وفلاحون، التقينا في الخامس من آب عام ١٩٦٥ في كونفراس حزبي انقاذي بإحدى البيوت في قرية - جمعاية - التي تبعد خمسة كيلومترات عن مدينة – القامشلي - وهو الخامس في تاريخ الحزب، حيث عقد الرابع قبله بعام بنفس المكان الذي كان قد شهد مسلسل الخلاف السياسي – الفكري بين أعضاء القيادة، وكانت بداية ظهور الخلاف خلال الموجة الأولى من اعتقالات عام ١٩٦٠ في سجن المزة وأمام المحاكم، وتمخض عنه تجميد متزعم الجناح اليميني متبني مقولة " الكرد أقلية "، وصاحب مشروع تحويل الحزب الى جمعية، ثم موالاة السلطات الحاكمة، وعزل الحركة الكردية عن النضال الوطني الديموقراطي المعارض.

في الكونفرانس الرابع عام ١٩٦٤ وبالرغم من قرار تجميد متزعم اليمين الا أنه لم تتوضح تماما قضايا الخلاف لافي تعميم، أو بيان، أو مراجعة، ولم تبت فيها، ولم تحسم، بل تم ترحيلها، وتراكمت حيث شعرنا بثقلها، وضرورة الولوج بتفاصيلها ، تقييما، وتحليلا، وواجب التصدي لها في كونفرانسنا الخامس خصوصا بعد اعتقال غالبية أعضاء القيادة بمختلف المناطق، وانكفاء البعض واستقالة الآخرين، مما شعر التيار اليميني الذي بقي رموزه بمعزل عن الاعتقال بأن الفرصة سانحة أمامه لتنفيذ مشروعه التصفوي.

قبل عقد الكونفرانس بنحو عام تم الاتصال من جانبي (وكنت أؤدي واجب الفتوة المدرسية بمعسكر الراموسة بحلب) بالرفاق القياديين المعتقلين بسجن القلعة بحلب عبر زيارتين للسجن، حيث تمكنت من مخاطبة كل من : الراحلين اوصمان صبري ورشيد حمو، إضافة الى عبد الله ملا علي، وكمال عبدي، وشرح وضع الحزب المزري، وفهمت من كلام آبو أوصمان الذي خاطبني

[1] – أسماء أعضاء الكونفرانس الخامس في ٥ – ٨ – ١٩٦٥ :

١ صلاح بدرالدين. 2- محمد نيو. 3- هلال خلف. 4- محمد بوطي. 5- عزيز أومري. 6- عبد الحليم قجو. 7- يوسف اسماعيل. 8- محمد حسن. 9- نوري حاجي. 10- أحمد بدري. 11- فخري هيبت. 12- شمو ملكي. 13- محمد قادو. 14- ملا محمد أمين ديواني. 15- غربي عباس. 16- محمد خليل. 17- ملا شريف. 18- عبد الرزاق ملا أحمد. 19- ملا داود. 20- نوري حجي حميد. 21- محمد علي حسو. 22- ملا هادي. 23- عيسى حصاف. 24- ملا أحمد قوب. 25- ابراهيم عثمان. 26- سيد ملا رمضان. 27- رشيد سمو.

باسم زملائه المسجونين، بأنهم يعلمون أزمة الحزب، وأن على قاعدة الحزب القيام بواجباتها في الإنقاذ، ونحن معها من دون تفاصيل لأن المقابلة (المراقبة) لم تكن تسمح بأكثر من ذلك.

في حقيقة الأمر لم يكن انجازنا في كونفرانس الخامس من آب عمل انشقاقي، لسبب بسيط وهو أنه لم يكن هناك أصلا حزب منظم في مختلف المناطق الكردية، فقط هياكل بالاسم، من دون مضمون بالجزيرة، مع تكتلات تغرد خارج السرب، وتفرد اليمين بالسيطرة عليها خصوصا بالدرباسية، وانعدام وجود تنظيم حزبي بعين العرب – كوباني سوى حالات فردية معدودة، وتعرض كل القيادات والكوادر في جيايي كرمينج – عفرين للاعتقال، والملاحقة، وغياب أي تنظيم يذكر، ولم تكن هناك قيادة مركزية تقوم بالضبط والربط والاشراف، حيث الغالبية في السجون، لذلك كانت مهمتنا انقاذية، وصعبة للغاية بإعادة بناء التنظيم، والقيام بتحول فكري جذري بالوقت ذاته يشمل البرنامج السياسي، ويعيد الحركة الى – سكتها – الحقيقية، وينهي سيطرة الفكر اليميني، ويعيد الاعتبار لنضال شعبنا على الصعد القومية، والوطنية، والكردستانية، (بالوقوف مع ثورة أيلول وقائدها البارزاني الخالد) ومع هذا وذاك إعادة تعريف الكرد من جديد : شعبا وقضية وحقوقا.

أما من قام بالانشقاق والتشجيع عليه والانسلاخ من جسم الحزب الأم الذي شهد التحول، والتطور بشكل مشروع عبر الكونفرانس الخامس، فهو أولا وبالدرجة الأساس تيار اليمين في الجزيرة، وبعض القيادات الحزبية القديمة (المحايدة) التي ناصرت التيار اليميني، ولم تنصاع لقرارات كونفرانس آب الانقاذية التوحيدية، والشرعية، في حين وقفت غالبية الرموز القيادية مثل : اوصمان صبري، محمدي مصطو، ورشيد سمو، ومحمد فخري، ومحمد ملا أحمد – توز – وعبد الله ملا علي، اما مع الحزب، أو مؤيدا له، أو صديقا.

كنا ندرك منذ اللحظات الأولى من جلسات الكونفرانس أننا لسنا بصدد حل إشكالية تنظيمية لافي القيادة ولا في هذه المنطقة أوتلك، بل أمام تحديات كبرى، ومهام عظام، تتعلق بجسم الحركة، وفكرها، ونهجها السياسي، ومستقبلها، وذلك في مرحلة حبلى بالصراعات الفكرية، والسياسية، والاجتماعية، كرديا، وسوريا، وكردستانيا، وإقليميا، وأمام مشهد كردي سوري ملئ بالتناقضات الطبقية، والاختلافات السياسية، فحتى على صعيد الحركة الكردية (التي لم تتبلور بعد حينها) كان هناك نوعا من التمايز، والتباين، في المنشأ، والمنبع الثقافي، بين المناطق، وعلى سبيل المثال كانت االخلفية القومية في الجزيرة تعود الى نهج – خويبون – التحرري، مع التأثر بحركات

البارزانيين، ثم البارتي في كردستان العراق، وكذلك الى حد ما في كوباني، أما في منطقة عفرين فالوضع مختلف، حيث غالبية نشطاء النخبة من مؤسسين وقياديين كانت من منشأ شيوعي، وحصل انتقال باتجاهين مختلفين : في الجزيرة وكوباني من الفكر القومي التقليدي نحو الفكر اليساري القومي، الديموقراطي، التجديدي، المنفتح، والمتجسد بتوجه كونفرانس آب، وفي عفرين من الفكر الشيوعي الى المجال القومي الأوسع.

لاأبالغ ان ذكرت أن كونفرانس الخامس من آب دشن مدرسة نضالية غنية بالفكر، والثقافة، والمعرفة، وأنجب قيادات وكوادر، ونشطاء ومناضلين، كان ومازال لهم دور رائد ومؤثر، في الحركة الوطنية الكردية السورية وفي الابداع الثقافي، كما أغنت هذه المدرسة مفاهيم، ومنطلقات الفكر القومي، الديموقراطي في الحركة على شكل برامج، ومشاريع، ومبادرات متقدمة، وانتهجت دروبا مبتكرة، ومفيدة في مجالات العلاقات الكردية السورية، والعربية، والأممية، والكردستانية، والأهم في مضامين وجوهر هذه المدرسة هو التكيف مع الوقائع المستجدة، وربط النضال القومي بالوطني، بصورة متوازنة، وإمكانية الاستمرارية في التجديد والعطاء، وابتكار البرامج، والمشاريع الاستراتيجية، بمختلف المراحل التي تمر بها القضية الكردية السورية والحركة السياسية.

بسبب الزخم الهائل للنضال العملي الذي تلا كونفرانس آب في مواجهة نظام الاستبداد، والدور المتصاعد لقيادته المنتخبة مجددا في المؤتمر الأول والكونفرانسات اللاحقة، وبينها استجابة المناضل أوصمان صبري وعودته كسكرتير للحزب، والنهوض الجماهيري الكردي السوري، حاول رأس النظام حافظ الأسد معالجة الأمر على طريقته القمعية الاستبدادية، كما بينت التطورات اللاحقة (ومنها شهادة نائبه المنشق عبد الحليم خدام) بأن أرسل – محمد منصورة – على رأس المخابرات العسكرية بهدف اختراق الحركة الكردية وشق حزب الخامس من آب (الاتحاد الشعبي)، وتم له ذلك باستناده على قوى وامكانيات النظام، ورهانه على عدد من ضعاف النفوس وتحديدا على ثلاثة من أعضاء القيادة في الجزيرة حيث شكلوا خلية لشق الحزب في بداية التسعينات أي بعد ثلاثة عقود من الانطلاقة التجديدية طبعا نجح هؤلاء باشراف مباشر من – منصورة – بشق الحزب بالجزيرة فقط وأخفقوا في وقف نهجه ومدرسته.

لاأعتقد أن الذين قادوا الانشقاق في الجزيرة ضد أنبل ظاهرة نضالية في تاريخ الحركة الكردية السورية بإمكانهم أن يفتخروا بجريمتهم النكراء، أو اراحة ضمائرهم طالما كانوا على قيد الحياة،

أو إمكانية أن يقدموا شيئا مفيدا لشعبهم، والتجربة أثبتت أن فرسان الانشقاق أولئك واخص بالذكر العراب المعتمد من (محمد منصورة والذي عينه عضوا بالبرلمان لقاء خدماته) فقدوا الصدقية والاحترام،ومازالوا دمى تحركهم قوى الظلام في الداخل والخارج بين الحين والآخر ومازالوا من فرسان الردة والشقاق حتى لو اختبأوا وراء الشعارات والعناوين القومية، واستظلوا بأطنان من – سجادات – الصلاة.

لم أهدف من سردي الموجز هذا الا من أجل العودة الى تسليط الضوء على جزء أهم من تاريخ حركتنا (فمن لاتاريخ له لاحاضر ولا مستقبل له) وبمعزل عن ممارسة التعصب الحزبي ولا الآيديولوجي وماذكرته كلمة حق وبايجاز شديد (التفاصيل في مذكراتي بأجزائها الثلاثة) صادر ليس عن شاهد عيان فحسب بل من مساهم رئيسي فكريا وعمليا ونضاليا مع رفاق آخرين وفي أصعب الظروف بمواجهة كل التحديات والإصرار على انقاذ الحركة واغنائها وتصحيح مسارها ورسم آفاقها الاستراتيجية وسأبقى أعتز وأفتخر بكل ماقمت به مع مناضلين شجعان أشداء آخرين ظهروا تباعا من هم من رحل عنا مثل سامي ناصرو، وهلال خلف، ومحمد نيو، وخضر شانباز، ومشعل التمو، ورشيد سمو، وشمو ملكي، ومحمدي قادو، وسيد ملا رمضان، ومحمد علي حسو، واحمدي بدري، وفخري هيبت، ومحمد حسن مصطي، ومحمدي بوطي، وسليمان شريف، و أحمدي ملي بافي جمال، وأوسكي زاخراني، ونعمتو، وبافي يلماز، وحجي بلال، وحسين حجي داود، وآخرون لايتسع المجال لذكرهم طالبا منهم السماح، ومنهم مازال بيننا.

نعم مدرسة آب بفكرها ومناضليها مفخرة لكل وطني كردي سوري ولاشك أن بعض أعضائها السابقين من من يتنصل أو يتناسى أو يحاول انكار حقائقها لدوافع مصلحية ضيقة لايختلف عن من تورطوا في الإساءة والشق بداية التسعينات علما وشهادة للتاريخ أن أي فرد من المشاركين بالكونفرانس الخامس لم يتواطأ مع السلطة بضرب الحزب وشقه وهذا امر بغاية الأهمية.

وعلى خطى كونفرانس الخامس من آب ونهج مدرسته النضالية التوحيدية فان المرحلة الراهنة تقضي بضرورة العمل على إعادة بناء حركتنا الوطنية بعد أن أودت بها الجماعات الحزبية الى أعمق أزمة بتاريخها المعاصر وذلك بتضافر الجهود الخيرة نحو توفير شروط عقد مؤتمر انقاذي وطني كردي سوري الذي يدعو اليه الآن حراك – بزاف – منذ أعوام وهو السبيل الوحيد أمام شعبنا.

الكرد في الذاكرة السورية

في البداية أرى من الواجب تقديم الشكر الجزيل لادارة تلفزيون سوريا على منح الفرصة لشمول (الذاكرة السورية الحالة الكردية) آيضا، واعتبار تاريخ الحركة الكردية جزء من الحركة الوطنية السورية، والشكر موصول لمعدي البرنامج ولكافة العاملين فيه.

بعد عرض الحلقات الأربعة من مشاركتي في برنامج الذاكرة السورية الذي أداره الصحفي المخضرم اللامع الأستاذ " شعبان عبود "، وبعد متابعة مختلف الردود، والتعليقات، والرسائل التي تلقيتها من أصدقاء، ومن أخوات واخوة لااعرفهم على الصعيد الشخصي، توصلت الى جملة من الانطباعات :

أولها - الاهتمام المميز من جانب الجيل الكردي الشاب أو الجيل الثالث لمعرفة تاريخ حركته وأحداثها التي لم يعاصرها، وشغفه للاطلاع على الحقيقة التي تعرضت الى التشويه المتعمد من جانب أصحاب مصالح حزبية ضيقة، وبالأخص من جانب الماكينة الإعلامية الأمنية التابعة لأجهزة سلطة نظام الاستبداد.

وثانيها - الثناء الذي تلقيته من عدد كبير من أصدقائي ومعارفي السياسيين، والمناضلين القدامى، والإعلاميين، والمهتمين بقضايا الحركة الكردية في مختلف أجزاء كردستان، وبالأخص في إقليم كردستان العراق على سردي الامين والواقعي للاحداث التي كانت ذات صلة بهم.

وثالثها - الاقبال الضعيف الخجول لاوساط من الشركاء السوريين، محسوبة على المعارضة السورية في متابعة أحداث الساحة الكردية السورية، واعتبار تطورات الحركة الكردية خارج اهتماماتها، وكأن كرد سوريا في كوكب آخر، وهو أمر مؤسف يرتبط بعدم استيعاب قطاعات سورية لحقيقة الكرد والقضية الكردية في سوريا.

ورابعها - حصول مداخلات متسرعة من جانب أناس قبل انتهاء عرض الحلقات الأربعة بل انطلاقا من مواقف مسبقة، وبهذه الحالة كان التقييم مبتورا ومتجنيا على الاغلب، الى درجة ان احدهم نشر ردا – عدوانيا وبكلمات نابية سوقية – قبل إتمام نشر الحلقات.زعموا من دون تدقيق بانني وصمت أفرادا وشخصيات (بالعمالة)، وللتوضيح فانني وفي كل تاريخي السياسي الممتد لاكثر من نصف قرن، وفي كل كتاباتي، ومقالاتي، وفي كتبي العشرين بمافيها الاجزآء الخمسة من مذكراتي، وفي خضم كل الصراعات والمواجهات بحركتنا، لم أصف يوما أحدا من خصومي

السياسيين با (العميل و الخائن) وهذه الالفاظ بعيدة عن ثقافتي، ومناقضة لمنهجي العلمي الموضوعي في التحليل والتقييم، وعلى سبيل المثال كان المرحوم الأستاذ عبد الحميد درويش الذي كان يمثل التيار اليميني في الحركة الكردية السورية ومن أبرز الخصوم بالفكر والسياسة، ولم يخفي يوما قربه من السلطة وتعامله معها ولكننا على الصعيد الشخصي والإنساني على علاقة حسنة، وصداقة، واحترام متبادل.

المعنيون بالدرجة الأولى في لقاءاتي عن الذاكرة الكردية السورية

هناك صفحات منسية من تاريخ الحركة الكردية السوية، وهناك زوايا يشوبها الغموض بفعل فاعل، وهناك أيضا أحداث لها علاقة بالبعدين الوطني والكردستاني، اريد لها ان تبقى في الظلال، من واجبنا جميعا الكشف عن الحقيقة، وسبر اغوارها من أجل اطلاع الأجيال الكردية، وكذلك الحركة الوطنية السورية، ليتسنى بعد ذلك اتخاذ الموقف السليم، والاستفادة من دروس الماضي، ولاشك أن أكثر المعنيين ارتباطا بموضوعنا هو :

أولا: النظام الدكتاتوري الموغل بالاجرام واجهزته خصوصا بعد تسلط حزب البعث على مقاليد السلطة في البلاد.

ثانيا: مسؤولو أحزاب ومنظمات كردية الذين أساؤوا للحركة وشقوا صفوفها بدعم السلطة، وتعاونوا مع النظام ضد من ناضل وواجه وضحى في سبيل حل القضية الكردية في سوريا جديدة، ديموقراطية، تشاركية، تعددية.

ثالثا: بعض قيادات الأحزاب خصوصا الجماعات التابعة لحزب العمال الكردستاني – ب ك ك حيث سلطت الضوء على مواقفهم وممارساتهم بالجملة والتفصيل خاصة بعد اندلاع الثورة السورية، وتمنيت ان يتمخض عنها بنهاية الامر تيارا وطنيا كرديا سوريا، يعود الى الشعب، ويلتزم بمبادئ العمل الوطني الكردي المشترك ويمارس مراجعة نقدية شاملة .

رابعا: جماعة الاخوان المسلمين السورية التي كشفت عن ازدواجية سياساتها في تجربتي معها بجبهة الخلاص، وكذلك مجمل تقييمي لدورها السلبي في الثورة والمعارضة.

خامسا: قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة المرحوم جلال الطالباني، لانني طرحت دورهم السلبي في الحركة الكردستانية عموما، وفي الحركة الكردية السورية على وجه الخصوص.

سادسا: بعض قيادات أحزاب (المجلس الوطني الكردي) التي ابدينا مآخذنا على سلوكها المسيئ وسياساتها الخاطئة، علما أن في المجلس مجموعات حزبية وأفراد مع الإصلاح وإعادة النظر، وتصحيح المسار عبر عقد مؤتمر كردي سوري جامع.

من الطبيعي أمام هؤلاء الذين نختلف معهم، وابدينا ملاحظاتنا ونقدنا تجاههم في هذا اللقاء وفي الأجزاء الخمسة من مذكراتي سبيلان : اما الاعتراف بالحقيقة وطلب الاعتذار من الشعب، أوالدخول في حوار جاد، وهادئ، ومسؤول، وعلني، ومن جهتي ابدي استعدادي الكامل لذلك، أقله قد ننجح في تنظيم شكل حضاري للحوار الكردي – الكردي، أو المضي في الإساءة والتجني، والانكار، ومن الواضح أن أصحاب الخيار الأخير ستصدر عنهم ردود فعل قد تكون – هيستيرية – عدوانية، لامسؤولة.

بقي أن أقول أن التاريخ النضالي الماضي – على الصعيد الحزبي والشخصي - الذي أعتز بفصوله، وصفحاته الناصعة يعود الفضل في ذلك الى رفاق دربي الذين رحلوا عنا والذ ين مازالوا بيننا هنا وهناك، وفي مسيرتنا تلك (٦٠ عاما) ان أصبنا فكان واجبا، وان أخطأنا أكرر الاعتذار لشعبنا العظيم الذي يستحق الأفضل والأكثر تضحية وعطاء.

الساعون الى تشويه الذاكرة التاريخية لكرد

يجمع علماء التاريخ، ومفكرو حركات الشعوب التحررية، على جملة من المسلمات بشأن ذاكرة الشعوب حول تاريخها السالف، واللاحق، والآني، بالتأكيد على : " إن أردت أن تلغي شعباً، ما عليك إلا أن تهز ثقته في ذاكرته وتشل ماضيه لتعطيل حاضره، ولا يوجد أسوأ من أن تنسى الجماهير تاريخها، وعندما يغفل الشعب عن ماضيه الحقيقي ويستبدل بتاريخ مزيف مخالف، حينها سينسى الشعب من هو، وكيف كان، والاخطر أن من حوله، وكذلك العالم سينسوه أيضاً ".

بعض تعبيرات الحركة السياسية من ضمن الجسم الأوسع للحركة الوطنية الكردية وأخص بالذكر – البارتي اليساري – الاتحاد الشعبي -، من ١٩٦٥ وحتى ٢٠٠٣، أي نحو أربعين عاما، ليس الا نموذجا مصغرا معبرا في مجال موضوعنا هذا وأقصد اقتضاء مصالح أكثر من طرف للتعاون على امحاء آثاره من الذاكرة، بعد نجاح نفس الأطراف تقريبا في القضاء عليه كحزب وتنظيم، وقيادة مركزية موحدة، ولكن لماذا؟

ببساطة وبمعزل عن – الحزبوية الضيقة - ومن دون سرد التفاصيل المتشعبة، لأن هذا الاتجاه الفكري والسياسي المتقدم المعبر عن إرادة الكرد السوريين، ونخبه الأكثر تقدما وثقافة، ومناضلوه ألاكثر تضحيات، وأعمق وعيا بدروب وتعقيدات القضية الكردية السورية، قد تصدروا العمل القومي والوطني الكردي لنحو نصف قرن، لأنهم أدركوا أسباب أزمة حركتهم، وتجاوزوا كل التفسيرات السابقة (من شخصنة ومناطقية وتكتلاتية) للصراع الداخلي ضمن صفوف الحزب الكردي السوري الأول.

وذلك بوضع الاصبع على الجرح، وتحديد مكامن وأسباب الازمة التي كانت فكرية – سياسية - ثقافية تتعلق بتعريف الكرد وجودا وحقوقا، والدور الوطني، والموقع الكردستاني، وفرز الأصدقاء من الأعداء والخصوم، وتحقيق منجزات في نشر الوعي القومي الديموقراطي، وتعميم ثقافة قومية ووطنية، وطرح قضية كردية سورية واضحة المعالم، لدى الرأي العام السوري والعربي عبر البوابتين اللبنانية والفلسطينية، وكذلك في البعدين الكردستاني والاممي، عن وجود الكرد التاريخي كشعب من السكان الأصليين، ناهيك عن التمكن من استثمار العلاقات السياسية للانفتاح على العالم، بارسال المئات من الطلبة المحتاجين الى دول أوروبا الشرقية للتعلم، وبناء الصرح الثقافي الرفيع (رابطة كاوا للثقافة الكردية) ببيروت، أولا ثم، أربيل، وتاليا القامشلي.

تلك الحقبة التاريخية المضيئة في تاريخ حركتنا والتي شهدت تعريتنا لمخطط النظام المنبثق من تقرير أو دراسة – محمد طلب هلال - والتصدي لنتائج الإحصاء والحزام، أي وضوح قضايا الصراع مع النظام الشمولي، الشوفيني، واتمام عملية الفرز بين من يواجه النظام، وبين من يواليه من الأحزاب الكردية، وبين من يقف مع الثورة الكردية بقيادة الزعيم الراحل مصطفى بارزاني قولا وعملا، ومن يقف بالضد منها ومع المنشقين عنها.

تلك الحقبة التي اضطر فيها النظام بسبب مارآه خطرا من وجودنا ونضالنا، الى تنظيم مؤسسة أمنية خاصة بالملف الكردي، وارسال محمد منصورة لتولي المسؤولية، والبدء بتنفيذ استراتيجية – تكريد الصراع -، والتي شهدت أيضا ظهورخطة نظام حافظ الأسد الوقائية عبر عقد اللقاءات الثنائية، والثلاثية، والرباعية، في دمشق، وانقرة، وطهران، وسرا مع نظام بغداد، من اجل حبك الدسائس والمؤامرات على الحركة الكردية بالمنطقة، وخاصة استهداف منجزات شعب كردستان العراق.

كل تلك الاحداث والتطورات تعج بالتفاصيل والخفايا وذات علاقة مباشرة بنضالنا، وتاريخ حركتنا وحزبنا – سابقا – في سوريا، وفي الأعوام الأولى من تلك الحقبة المضيئة تبلور ضمن الاطار العام للحركة القومية الكردية بالمنطقة، التياران الرئيسيان القومي الديموقراطي المعتدل، والقومي المغامر الذي خرج من رحم الأنظمة الإقليمية المقسمة للكرد ووطنهم، وكنا جزء مميزا فاعلا من التيار الأول.

نعم هناك من يسعى الى امحاء أو تشويه ذاكرة شعبنا التاريخية المتعلقة بتلك الحقبة المضيئة الغنية بالدروس، من أدوات نضالية، ورموز، ومشروع قومي، والقفز من فوقها، والهدف كما تدل مجريات الاحداث مزدوج ١ - تحطيم عوامل الحصانة، والقوة، المتمثلة في ذاكرتنا الحضارية التي تشكل جزء من هوية شعبنا النضالية ٢ – قطع الطريق على أية مبادرة أو مشروع لاضاءة الطريق من جديد، واستكمال المهمة التاريخية التي بدأت منذ خمسة عقود ولم تنجز بشكل كامل (ومثل هذه المدد الزمنية طبيعية في حياة الشعوب) وذلك على درب إعادة بناء الحركة واستعادة شرعيتها، وعافيتها، ووحدتها، من خلال المؤتمر الكردي السوري الجامع .

لقد حددت في مقالة سابقة ستة جهات وجماعات، معنية بتاريخ حركتنا، وبتلك الحقبة المضيئة على وجه التحديد : (النظام – فرسان الانشقاق باشراف – الضابط الأمني محمد منصورة – جماعات ب ك ك – جماعة الاخوان المسلمين السورية – قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني – العراق – بعض قيادات الانكسي)، وذكرت أيضا الخيارات المتاحة امام تلك الأطراف : اما الرضوخ لمنطق الحوار، والاعتراف بالخطأ، والاعتذار للشعب، وفتح صفحة جديدة منتظمة للحوار الحضاري الكردي الكردي، أو ردود أفعال متسرعة، هيستيرية، عدوانية، لامسؤولة.

الأهداف المضادة في مسلسل امحاء أو تشويه الذاكرة الجمعية التاريخية لشعبنا

١ – امحاء دور الكرد والحركة الكرردية في سوريا، باعتبارهم متسللون، طارئون.

٢ – ا الاستخفاف با الحركة واظهارها بمظهر مجرد اشخاص يبحثون عن مصالحهم، وتاريخها بمجرد صراعات شخصية، وذلك لتحقيق موقف الأنظمة وهدفها في انكار وجود شعب وحركة مناضلة تعبر عن مطامحه.

٣ – من اجل اثبات ان – ب ك ك – هو البديل، والمنقذ.

٤ – من اجل دحض الحقوق المشروعة على قاعدة مبدأ تقرير المصير، وتخطئة (البارتي اليساري – الاتحاد الشعبي) أي مدرسة الخامس من آب لعام ١٩٦٥ في تجديد الفكر السياسي الكردي السوري، وإعادة تعريف الكرد، والحقوق، والتنظيم السياسي، والمصالح القومية والوطنية، وعلى ضوئها طبيعة التحالفات، وتمييز الأصدقاء من الخصوم.

٥ – اثارة الفتن البينية، وشخصنة الصراع الفكري ببعديها القومي والثقافي، للتمهيد بتمرير المخططات التصفوية، والايحاء بان الإنقاذ يمر بإدارة الأحزاب الفاشلة للمصير الكردي السوري .

في الحلقات الأربعة ركزت على سرد الحقائق، وتسليط الضوء على المفاصل الأساسية، والقضايا الاستراتيجية، مثلا لم آتي على ذكر - فؤاد عليكو - الا نصف دقيقة من أصل – ٢٢٠ – دقيقة في معرض الكشف عن مخطط – منصورة – لشق حزبنا من خلاله مقابل توظيفه في برلمان النظام، بل وقفت على قضايا استراتيجية وتاريخية هامة تمس ماضي وحاضر ومستقبل الكرد السوريين والحركة الكردية عموما بعكس ما أشار احدهم خطأ مقصودا ان قضايا لقائي الموسع انحصرت بين فلان وفلان.

ستة عقود من عمر المخطط الأكثر عنصرية

تمر علينا هذه الأيام ذكرى اجراء الإحصاء الاستثنائي لمحافظة الحسكة كمقدمة لتطبيق الجزء المكمل بحرمان الكرد من أراضيهم وأملاكهم بغية حرمانهم وتهجيرهم وتعريب مناطقهم.

حدثان مترابطان متكاملان من أجل هدف واحد : تغيير التركيب الديموغرافي لمناطق الكرد، وحرمان الكرد من حقوق المواطنة التي تندرج في اطارها حق العمل والتعليم والضمان الاجتماعي والاستِثمار والتطوع بالجيش والانتساب للوظائف والعمل الاقتصادي وذلك بهدف التهجير وتقليل نسبة أعداد الكرد بمحافظة الحسكة بذلك الوقت والتي كانت تشكل المورد الرئيسي للحبوب والقطن والفاكهة والخضار والتي تعوم على بحر من النفط بالإضافة الى موقعها الاستراتيجي وحدودها المحاذية لتركيا وإقليم كردستان العراق والعراق ككل.

وباالعودة الى ضلعي مخطط التغيير الديمو غرافي و تعريب الكرد وتهجيرهم (الإحصاء الاستثنائي والحزام العربي) في ستينات القرن الماضي علينا تسجيل الملاحظات التالية:

أولا: الذين أعلنوا النفير العام ضد (المتسللين) الكرد وأطلقوا نداءات مفعمة بالمشاعر الملتهبة لإنقاذ محافظة الحسكة من (الهجوم الكردي الانفصالي) وخطره على وحدة البلاد كانوا بحاجة الى

شماعة يعلقون عليها فشلهم في بناء دولة المواطنة وعجزهم أمام العدوان الإسرائيلي واثارة الفرقة والانقسام بالصف الوطني على قاعدة (فرق تسد) ومن أوائل هؤلاء وأبرزهم شخوص منتمون الى الفكر القومي الاستعلائي من بعثيين وقوميين شوفينيين يتصدرهم – زكي الأرسوزي –وهو المعلم الروحي لحافظ الأسد الذي سبق الجميع وكتب يشبه الكرد بالحشرات يجب القضاء عليها ومن بعده وزير الخارجية – أسعد محاسن – ومحافظ الحسكة – سعيد السيد – اللذان لعبا دورا في تلك اللعبة العنصرية البغيضة.

ثانيا: كما تدل القرائن والوثائق لم يكن المخطط الشوفيني مقتصرا على محافظة الحسكة بل كانت البداية من هناك لتشمل بعد ذلك منطقتي كوباني وجبل الأكراد كخطوات تالية اذا ما تم التطبيق بالخطوة الأولى.

ثالثا: صحيح أن الإحصاء الاستثنائي تم بعهد الانفصال ولكن المشروع كان قيد الدراسة قبل ذلك كما أن انقلاب الانفصاليين لم يغير من التركيبة الإدارية الحاكمة في جميع مفاصل الدولة وبينها الأمنية والتي كانت تدار من جانب القوميين الراديكاليين والبعثيين.

رابعا: نفس الحالة تنطبق على مخطط الحزام الذي عبر عمليا عن منطق الشوفينيين وفي المقدمة البعثيون فقد كان واضع مخطط الحزام بعثيا (محمد طلب هلال) الذي كان يدير حينذاك جهاز الامن السياسي في القامشلي كما ان المشروع صودق عليه رسميا ووضع قيد التطبيق في عهد حكومة يوسف زعين رئيس حكومة البعث والعضو الأبرز في القيادة القطرية وأتذكر وكنت في برلين (الشرقية) عندما عقد زعين القادم من زيارة الى كوبا مرورا ببرلين ندوة للطلبة السوريين وكنت بين الحضور حيث مررنا اليه سؤالا عبر صديق عربي شيوعي حول كيف انه وقع على مشروعي (الحزام والاحصاء) ضد الكرد السوريين وهما من من وضع حكومة الانفصال ففوجئ بالسؤال وأجاب انهم مسؤولون عن وحدة البلاد وليس هناك أي مخطط كما انكر وجود الكرد أصلا بسوريا.

خامسا: فور انتهاء تقرير مسؤول الامن السياسي بالقامشلي الملازم أول – محمد طلب هلال – والذي عنونه بدراسة اجتماعية سياسية اقتصادية حول محافظة الحسكة وهو بالحقيقة مخطط عنصري كما تتضمنت مواده لتغيير التركيب الديموغرافي وتهجير الكرد وجلب عرب محافظة الرقة للاستيطان في أراضي الكرد أقول بعد ارساله الى دمشق مباشرة وقع بين أيدينا بفضل تعاون أحد الوطنيين السوريين من عائلة (المسلط) والذي كان موظفا في الحسكة وسلمنا التقرير قبل

تواريه عن الأنظار (له كل التقدير والاحترام أين ما كان الآن) وذلك لحرصه على التعايش العربي الكردي وعدم اقتناعه بذلك المخطط الخطير وقمنا بدورنا بتوزيع التقرير وترجمته الى الإنكليزية وتوزيعه في أوروبا والعالم ثم أصدرته (رابطة كاوا للثقافة الكردية) في كتاب وزع على نطاق واسع وشكل ذلك فضيحة مدوية للشوفينية والعنصرية.

سادسا: بدأنا كحزب (البارتي اليساري ثم الاتحاد الشعبي) بالتواصل مع القوى السياسية السورية التي كان يمكن اللقاء بها خصوصا الحزب الشيوعي الرسمي وبعض أجنحة حركة القوميين العرب وتاليا بعض خلايا حركة فتح في سوريا لوضعهم جميعا في صورة الوضع خاصة حول مخطط الإحصاء والحزام وشعرنا بخيبة الأمل لعدم تجاوب الأحزاب السورية بل قيام الحزب الشيوعي بتنفيذ خطوات من المخطط عندما أطلق عليه (مزارع تعاونية اشتراكية) ونفذ مسؤول الجزيرة وعضو المكتب السياسي (المرحوم رمو شيخو – أبو جنكو) قرار الحكومة بالانتقال الى (قلعة الهادي) وترك مناطقهم وشكل ذلك وصمة عار في جبين الحزب الشيوعي الرسمي وقادته.

سابعا: التقيت بسجن القلعة بدمشق عام ١٩٦٨ – ١٩٦٩ في مهجع المعتقلين السياسيين السيد – أسود الكنو – وكان خلال تطبيق الحزام والاحصاء رئيسا لاتحاد الفلاحين بالجزيرة وعضوا مسؤولا بحزب البعث واخبرني أنهم كانوا يتابعون نشاطاتنا حول فضح المخطط وجاءتنا التعليمات لاقامة ندوات لتكذيب ماتقومون به ولكننا عجزنا عن اقناع أحد وقال بالحرف : (ماكانت تتركع).

ثامنا: كثيرا ماكانت تدور نقاشات مع متطرفين سوريين حول أن هناك تسللا كرديا مرسوما للقَضاء على عروبة سوريا وتشكيل جيب انفصالي عميل لإسرائيل ومتواطئ مع البارزاني ومن الغرابة ان مثل هذه المواقف التي تتسلح بها تيارات سياسية وأفراد حتى بعد اندلاع الثورة وفي وسط مجموعات (معارضة) وقد اصطدمت شخصيا ببعض هؤلاء في ندوة شارك فيها معظم تيارات المعارضة بالبحر الميت بالأردن عام ٢٠١٢ عندما صرح أحدهم امام الجميع " بأنه معارض لنظام الأسد في كل شيء تقريبا ماعدا موقفه من الكرد وموضوع الحزام والاحصاء حيث كان موقفا قوميا مسؤولا وأن الكرد متسللون في محافظة الجزيرة " وكان الشخص المتكلم (رجاء الناصر مدعوما من محمود مرعي) ولم يعترض عليه أي من الحاضرين من (أقطاب المعارضة!!).

تاسعا: الى جانب فضحنا كحزب وموقف عام لمخطط الحزام العربي فقد قررنا في اجتماعات القيادة بوجوب التصدي للمخطط بكل الوسائل السلمية والجماهيرية الممكنة لوقفه حتى أن خيار

حرق المحاصيل في أراضي الفلاحين الكرد التي كانت مستولى عليها من جانب السلطة كان أحد الخيارات المطروحة وقد حدثت تحركات ضد السلطة والمخطط في بعض المناطق والقرى (علي فرو) و (كري بري) شارك فيها أيضا بعض الرفاق من منتسبي الحزب الشيوعي من دون قرار من حزبهم وقبل ذلك قام رفاقنا بتوزيع قصاصات من حوالي عشرين شعارا معاديا للسلطة ومنددا بالحزام والاحصاء تم توزيعها من جانب رفاقنا بوقت واحد في كل المدن والبلدات بالجزيرة تمهيدا للتصدي في خطوات لاحقة وقد كتبت تلك الشعارات بنفسي وكنت حين ذلك بمنطقة القامشلي ملاحقا قامت االسلطة على أثرها بحملة اعتقالات واسعة.

عاشرا: لابد من تسجيل أن حزبنا كان الوحيد الذي يحاول معالجة درء أخطار تلك المخططات وكان حزب اليمين كما هو معلوم قريبا الى درجة التعاون مع السلطة وبطبيعة الحال كان يسير مع موقف النظام ولم يكن هناك على الصعيد الوطني حليف معتمد في صفوف الحركة الوطنية السورية يمكن أن يتضامن مع محنة الكرد ورفع الصوت ضد النظام لذلك شكل هذا التقصير ضربة لحزبنا الذي كان يدعو الى التضامن وتشكيل جبهة وطنية سورية معارضة للنظام.

حادي عشر: في تلك الفترة وخلال لقاء بدمشق مع – مراد القوتلي – عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري في مكتبه وبعد انتهاء اللقاء الذي تضمن أساسا مناقشة مخطط الإحصاء والحزام دخل – فؤاد قدري جميل باشا – وكان يعتبر نفسه قريبا من الشيوعيين ويعمل أيضا مع النظام فتدخل ووجه كلامه للقوتلي : " لاتصدقوا هؤلاء قوميون كرد ويبالغون فماقررته السلطات صحيح وعادل يجب عودة كرد الجزيرة الى ديارهم الذي جاؤوا منها ثم أجبته بعد استغرابي الشديد: اذا كان صحيحا ماتقوله فانت كنت آخر من دخل سوريا فابدأ بنفسك أولا " طبعا بدت على معالم وجهه الغضب من دون ان يرد والآن فان خليفته – قدري جميل – يسير على خطى أبيه.

سبعة عشر عاما على هبة الربيع الدفاعية في القامشلي

لم يكن الكرد السوريون بمناطقهم بحاجة الى من يدفعهم الى الاحتجاج ضد نظام الاستبداد، فهم وبكلمة ادق غالبيتهم بمثابة مشروع مستمر وقائم للانتفاض والثورة على النظم والحكومات المتعاقبة خصوصا بعد تسلط حزب البعث على مقاليد السلطة منذ ١٩٦٣، ومعاناتهم في التهميش، والحرمان، والتميز العنصري، واستهدافهم بمخططات شوفينية (مثل الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة، والحزام العربي فيها) وتغيير التركيب الديموغرافي في كافة مناطقهم، ومعاملتهم

كمواطنين من الدرجات الثالثة واكثر، وعدم الاعتراف الرسمي بوجودهم وحقوقهم، لا في الدستور، ولافي القوانين.

ومن السياسات المتبعة عادة تجاه الكرد السوريين ومناطقهم من جانب الأوساط الشوفينية الأمنية الحاكمة، التلويح بالقوة وممارسة القمع، والقيام بين فترة وأخرى باختلاق أسباب للقيام بحملات التأديب والاعتقال والاذلال وذلك لكسر شوكتهم، وقطع الطريق على أي دور للكرد في المعادلة السورية خصوصا باتجاه التفاعل مع الحركة الديموقراطية السورية المعارضة للنظام.

في الثاني عشر من آذار ٢٠٠٤ كان المواطنون الكرد المسالمون بالقامشلي على موعد مع مخطط محبوك بعناية من جانب أفرع أجهزة المخابرات، ومحافظ الحسكة، لاثارة فتنة، وإيجاد ذريعة لتوجيه ضربات تأديبية لمواطني مدينة القامشلي المعروفة بكونها تشكل النموذج في تآخي الاقوام والأديان، واحدى المراكز الرئيسية للفكر القومي الديموقراطي الكردي السوري، والساحة التي أنجبت العديد من المناضلين الشجعان، والمكان الذي شاهد انعقاد القسم الأول التمهيدي للمؤتمر التاسيسي لحركة خويبون، ونشاطات الحركة الوطنية الكردية.

كانت الخطة تقضي بجلب مجموعات فوضوية من خارج محافظة الحسكة، تابعة لتوجيهات الأجهزة ومعبأة لرفع شعارات استفزازية وعنصرية ضد الكرد لخلق فتنة عربية كردية ثم لتشكل ذريعة لتدخل السلطة وتوجيه الرصاص نحو الجموع الكردية المحتشدة لتشجيع فريق الجهاد الرياضي – القامشلوكي – حيث قاوم الشباب الكرد بصدورهم العارية وقدموا عشرات الشهداء، ولكن الامر لم يتوقف في هذا الحد بل تنادى أهالي القامشلي لتنظيم مسيرات سلمية ضد النظام ومخططه التخريبي، فكان التجاوب منقطع النظير مما ارعب السلطة، خشية ان تتطور الأمور وتخرج عن السيطرة، فكان حضور عدد من جنرالات المخابرات السورية على جناح السرعة الى القامشلي، كخلية ازمة من (محمد منصورة وبختيار والمملوك) مع تواجد ماهر الأسد في دير الزور للاشراف على غرفة عمليات خاصة بالموضوع.

ماحصل ان "مجموع الأحزاب الكردية" كانوا سندا لجنرالات خلية الازمة ومطية بايديهم لاحتواء الهبة الدفاعية التي كانت باتجاه ان تتحول الى انتفاضة كردية – وطنية شاملة، واستطاع هؤلاء اخماد تلك الهبة الشجاعة التي تمددت الى عفرين وكوباني وحلب ودمشق بسبب اختلال موازين القوى بين إرادة الجمهور الوطني المستقل من جهة وقوى النظام واعوانه من الجهة الأخرى، وكان يمكن ان تكون فاتحة ثو،رة ربيعية سورية في وجه نظام الاستبداد ولكن لا

الأحزاب الكردية، ولا الأحزاب السورية كانت مهيأة لدور قيادي في تطوير وتوجيه هذا التحرك نحو مشروع ثوري ببرنامج وخارطة طريق بل كانت أداة رادعة ضد تحولها وتوسعها.

وهكذا نتجت عن تسارع الاحداث حينذاك حقائق ودروس ستبقى ماثِلة بالاذهان أولها – طبيعة المنظومة الأمنية الحاكمة التي تدير شؤون البلاد عبر اثارة الفتن والأزمات وتوجيه الصراعات حسب ماتقتضيه سلامة وامن النظام الحاكم وثانيها – الجمهور الكردي عموما، والقطاعات الوطنية المستقلة أكثر صمودا وتعبيرا عن مطامح الشعب في مختلف الظروف، وثالثا – يوم الثاني عشر من آذار ٢٠٠٤ كان حدا فاصلا بين مرحلتي تصدر الأحزاب الكردية للمشهد وافولها، وتاريخا رسم بالدم ببدء نهاية الدور الحزبي في الحركة الكردية السورية، وعجزها بتركيبتها، وبرامجها،وطبيعة قياداتها، وعدم شرعيتها عن قيادة النضال الوطني الكردي، ورابعا – بسبب الإخفاق في إعادة بناء الحركة الكردية، وترك المجال لاستمرارية هذه الأحزاب بكل امراضها فان الكرد السوريين يواجهون أعمق ازمة بتاريخهم الحديث، أزمة متعددة الجوانب تتعلق بالهوية، والتعريف، والدور، والوطن، والجغرافيا، والمشروع السياسي بشقيه القومي والوطني، إضافة الى آثار الهجرة، والضائقة الاقتصادية، وحتى العلاقات الإنسانية.

لذلك فان الحاجة ماسة الان وباسرع وقت ممكن الى انتفاضة فكرية سياسية ثقافية، من اجل إعادة بناء الحركة الوطنية الكردية بالطرق الديموقراطية والاعتماد على الشعب، ونخبه المتنورة المناضلة، مصدر الشرعيتين القومية والوطنية، بانتخاب ممثليه وصياغة وإقرار مشروعه السياسي، من خلال المؤتمر الكردي الجامع، حتى يكون شعبنا بمأمن من شرور الدسائس والمخططات العنصرية، وجاهزا لمواجهة كل التحديات، وتقوم حركتنا بدورها النضالي في الحركة الديموقراطية السورية، كشريك في عملية التغيير الديموقراطي وإعادة بناء سوريا الجديدة التعددية، وتحمل مسؤوليات السلطة، والقرار والبناء، وتؤدي واجباتها القومية بالتنسيق والتعاون مع قوى الحركة الكردستانية بالمنطقة، على قاعدة ترسيخ الشخصية الوطنية الكردية السورية، وصيانة القرار المستقل لحركتنا، واحترام خصوصيات البعض الاخر.

ولنستوعب دروس الهبة الاذارية الدفاعية المجيدة في مسيرتنا النضالية الراهنة والمستقبلية.

الفصل الثاني

" مشروع – بزاف - إعادة بناء الحركة الكردية السورية "

مناقشة الخيار الديموقراطي البديل

في اعادة بناء الحركة الكردية السورية

" سؤال للجميع: غالبية وطنيينا الكرد السوريين، من نخبنا الفكرية، والسياسية، والثقافية، غير راضين عن المشهد الراهن للحالة السياسية الكردية الراهنة، ان كانت سلطة الامر الواقع، أو أحزاب طرفي الاستقطاب، وهو امر مفهوم، أما ماهو غير واضح ومدعاة للتساؤل الاحجام عن طرح البديل، وعندما يجتهد البعض في اقتراح مشاريع برامج انقاذية لاتحظى بالاهتمام المطلوب في تناولها بالنقاش والقراءة النقدية البناءة، فلماذا؟ ".

حظي السؤال الذي طرحته بالبوست السابق بشان لامبالاة النخبة بمسالة إعادة بناء الحركة الكردية السورية بالرغم من قناعاتها بفشل أحزاب طرفي الاستقطاب، باهتمام من جانب مثقفين مستقلين، معظمهم خبروا النضال وكانوا كوادر متقدمة باحزاب قبل مغادرتها، او كتاب، ومن جيلين : المتوسط، والشباب، وتضمنت اكثر من ستين مداخلة بوجهات نظر مختلفة في سرد أساب الاحجام عن طرح البديل، يمكن ايجازها بالتالي:

أولا: تبريرات المتشائمين:

1 - انعدام ثقة الناس باي عمل بسبب الإحباط من ممارسات الأحزاب كقدوة غير حسنة، إضافة الى الوضع المعيشي المتردي ٢ – فقدان الامل بالعامل الذاتي، ووضع كل الثقل بالعوامل الخارجية ٣ – كل ماهو سائد سيتفق في محاربة البديل ٤ – انتهازية المثقفين تدعو الى عدم الاعتماد عليهم في عملية الإنقاذ ٥ – توفير المال لمواصلة العمل من اجل البديل.

ثانيا: المتفائلون:

١ – بعد فشل الأحزاب في طرفي الاستقطاب، لابد من بديل وطني ديموقراطي لمواجهة تحديات المرحلة ٢ – الاعتماد الأساسي على الشعب، والغالبية الوطنية المستقلة بكل فئاتها الاجتماعية وأجيالها ٣ – الخطوة الأولى انجاز مشروع البرنامج السياسي ونظام داخلي لضبط إيقاع العمل ٤ – أساليب عمل جديدة متطورة بالاستفادة من تجارب الماضي، والتوافق بين النظري، والعملي ٥ – لدى بناء الجسم الجديد وتوسعه شعبيا سيفرض نفسه على المحيط الداخلي، والخارجي.

مقترح جديد على ضوء المداخلات

أولا: تنظيم ورشة عمل تتكون من نخب فكرية، ثقافية، علمية، سياسية، من أصحاب الخبرة، والتجربة مهمتها اعداد مشروع برنامج سياسي يتناسب مع متطلبات المرحلة، ويلبي الحاجات الراهنة، ويستجيب لمصالح شعبنا ووطننا، ينطلق أساسا من مشروع برنامج – بزاف – المعروض للنقاش منذ أعوام، وتم نشره في العديد من المنابر الإعلامية، ومواقع التواصل الاجتماعي، والذي تم تعديله لمرات أربعة من خلال المناقشات، على أن يتعهد أعضاء هذه الورشة بعدم الترشح لاية مسؤولية تنظيمية في المستقبل، ويمكن لهم ان يتحولوا الى لجنة استشارية لمجلس القيادة الذي سيتولى قيادة التنظيم بعد انجاز الخطوات النهائية، (وانني شخصيا اتعهد من الان بالالتزام بذلك).

ثانيا: من اجل تنظيم العمل يقوم أعضاء هذه الورشة بإقامة غرفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، للبدء بالمناقشات لانجاز المشروع.

ثالثا: بعد انجاز الخطوة الأولى يتم عرض المشروع على الرأي العام، وعلى ضوء ردود الفعل، والنتائج المترتبة، يقوم أعضاء الورشة بترشيح بين ١٥ الى ١٧ شخص لتولي مهام اللجنة التحضيرية للاعداد للمؤتمر الكردي السوري الجامع.

رابعا: ثلثا مندوبي المؤتمر يكون من الوطنيين المستقلين غير المنتمين الى الأحزاب، والثلث الآخر لمندوبي الأحزاب التي تتعهد بالالتزام بنتائج المؤتمر المنشود.

خامسا: يراعى في اختيار مندوبي المؤتمر عدة اعتبارات منها غالبية شبابية، ونسبة النصف من النساء، وثلث المشاركين من عفرين، وثلث من كوباني، وثلث من الجزيرة، وهذا يشمل الداخل والخارج، مضافا اليهم ممثلو كرد دمشق، وحلب ومناطق أخرى.

سادسا: سيشارك أعضاء الورشة بالمؤتمر بصفة مراقبين، للمساهمة بالنقاش، وبعد انتهاء المؤتمر يتحول هؤلاء الأعضاء الى لجنة استشارية لمجلس القيادة المنتخب.

سابعا: يمكن عقد المؤتمر بشكل افتراضي بسبب جائحة الكورونا، ويفضل ان يدعى الى جلسته الافتتاحية ممثلون عن شركائنا السوريين من المعارضين الوطنيين الديموقراطيين.

ثامنا: مهام المؤتمر هي: تحديد طبيعة الكيان السياسي الجديد (حركة – جبهة – حزب -..الخ)، واسمه ، إقرار مشروع البرنامج وتعديله ان دعت الحاجة، إقرار النظام الداخلي المقدم من اللجنة التحضيرية، إقرار التقرير السياسي المقدم من اللجنة التحضيرية، انتخاب مجلس قيادي يبت في العدد، والمسؤوليات، والمهام، على ضوء بنود النظام الداخلي ا

ماذا قدمت الأحزاب الكردية السورية؟

"ماذا قدمت الأحزاب الكردية؟" الأحزاب فشلت في حل القضية الكردية في سوريا "كل تاريخ الأحزاب الكردية السورية عبارة عن وعود فارغة لم تتحقق، وانشقاقات، وتضليل" لا أحزاب اليسار، ولا أحزاب اليمين قدمت شيئا للكرد "، هذا مانسمعه، ونقرؤه بين حين وآخر من مصدرين مختلفين، واحد من فئات متعلمة لم تكن يوما في الصف القومي، والوطني، ولم تقدم أية تضحيات من أجل خلاص الكرد، وآخر من مثقفين كانوا ومازالوا ملتزمين بقضايا شعبهم، وبعضهم شارك في النضالات الحزبية ثم ابتعد لاسبابه الخاصة.

بالرغم من الاختلاف النوعي في طبيعة مصدري هذا الخطاب الا ان القاسم المشترك بينهما هو: عدم الاعتماد على منهجية التحليل العلمي، التاريخي، واطلاق الاحكام القطعية دون تميز بين

أحزاب تختلف في الفكر والرؤى والمواقف السياسية، ووضعها جميعها بشكل قسري في سلة واحدة، وجهل أو تجاهل تاريخ الحركة، والمراحل التي مرت بها، ومحطاتها البارزة المؤثرة في عملية التحولات الفكرية العميقة، ومعاناة القسم الأكبر من مناضليها في ظل النظم والحكومات الشوفينية، والمستبدة، المتعاقبة على حكم البلاد، والتركيز الأحادي على العامل الذاتي، مع التجاهل التام للعامل الموضوعي الذي بقي عصيا على التبدل لمصلحة القضية الكردية السورية ومازال.

سأسمح لنفسي مناقشة المآخذ، والاحكام المطلقة الشمولية الواردة بحق الأحزاب ، انطلاقا من تجربتي النضالية لأكثر من خمسة عقود في (البارتي اليساري - الاتحاد الشعبي) الذي شاركت في إعادة بنائه، وقيادته، ومواكبة مدرسته فكريا، وثقافيا، وسياسيا، والالتزام بنهجه، والمساهمة بتحقيق منجزاته التي يتعامى البعض عن رؤيتها عن جهل أو سابق إصرار.

من حيث المبدأ تشكل الأحزاب بمختلف اتجاهاتها، وادوارها الإيجابية منها والسلبية،، ودرجات إنجازاتها، لصالح القضايا المطروحة في كل مجتمع على هذا الكوكب، ماهي الا تعبيرات سياسية وثقافية لطبقات اجتماعية، وفئات، ومكونات قومية، تظهر، وتختفي، في مراحل متعاقبة، وماهي الا وسائل مرحلية، تتبدل، وتتجدد حسب الظروف المحيطة، تخضع في النشأة، والمسار، والمآل، للعوامل الذاتية، والموضوعية، وينطبق المبدأ هذا على الحالة الكردية السورية أيضا.

برامج وشعارات المرحلة الأولى من ظهور التنظيمات السياسية الكردية

كما أرى فان هذه المرحلة تبدأ من تاريخ ظهور الحزب المنظم الأول (١٩٥٧) مرورا بالتحولات العميقة في كونفرانس الخامس من آب (١٩٦٥) وتنتهي ببداية الالفية الثالثة، وتتميز هذه المرحلة بالتركيز الشديد على تعريف الكرد، والقضية الكردية السورية، في أجواء بالغة التعقيد، من جهة انكار للوجود من جانب النظام الحاكم رسميا ودستوريا، ومصادرة للحقوق، وامعان في تصفية ماهو موجود عبر تغيير التركيب الديموغرافي للمناطق الكردية، وكذلك العمل على إزالة الشكوك من بين مفاهيم الأوساط السياسية المعارضة، والشبه معارضة حول الوجود التاريخي للكرد كشعب اصيل من سكان سوريا.

في تجارب الشعوب المقهورة، المهمشة، تظهر وسائل مختلفة لاثبات الوجود منها من مارست العمل السياسي والمدني، ومنها من اختارت طريق الانتفاضات والثورات المسلحة، أو القيام باغتيالات فردية، وبعضها اختار مثلا خطف الطائرات، والاحتفاظ برهائن حتى يعلم العالم عبر

وسائل الاعلام ان هناك شعوب محرومة تتعرض للاضطهاد والحرمان، تطلب التدخل الدولي الإنساني، وادراج قضاياه في الهيئات الدولية لايجاد الحلول الناجعة لها.

في حالتنا الكردية السورية المشخصة كان العمل السياسي – الإعلامي – الدعاوي – الحواري المنطلق، والوسيلة لتصحيح الخطأ التاريخي المقصود في اعتبار سوريا أحادية القومية، ودحض مزاعم نفي الوجود الكردي، والتاكيد بالبراهين والقرائن على نسبته التي تفوق ال ١٥٪، ووجوده قبل ظهور سوريا كدولة مستقلة، ومشاركته باحداث المنطقة ولكي لانذهب بعيدا وعلى الأقل منذ اكثر من ثمانية قرون في عهد الإمبراطورية الايوبية.

كان جزء كبيرا من دوافعنا في تأسيس رابطة كاوا للثقافة الكردية، وترجمة ونشر الكتب باللغة العربية، تحقيق اثبات الوجود التاريخي للكرد عموما بالمنطقة والكرد السوريون على وجه الخصوص امام النخب العربية والشركاء السوريين، كما كان توجهنا المبكر في احياء الفولكلور الكردي، وانشاء الفرق الفنية الغنائية في البلاد بظروف امنية صعبة من اجل اظهار اصالة الشعب الكردي وجذوره الممتدة عبر حقب التاريخ في مناطقه.

في كل علاقاتنا السياسية بمختلف دوائرها السورية، والعربية، والاممية كان تعريف الكرد السوريين يتصدر المشهد، ويشكل المادة الرئيسية في النقاشات، وكان دليل نجاح أي سياسي كردي سوري المامه بتاريخ شعبه، واطلاعه على بنود الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية التي تناولت وضع الكرد السوريين منذ الإمبراطورية العثمانية، مرورا باتفاقية سايكس – بيكو، ومعاهدتي لوزان وسيفر، والانتداب الفرنسي، وانتهاء باستقلال الدولة السورية الراهنة، التي أنكرت حكوماتها وانظمتها وجود الكرد وحقوقهم، وأصدرت العديد من المراسيم والقرارت السرية والعلنية، ووضعت المخططات لتهجير الكرد، وحرمانهم من حقوق المواطنة ومن ابرز تلك المحاولات مخططا (الإحصاء الاستثنائي بالجزيرة، والحزام العربي).

خلاصة القول ان المرحلة تلك كانت كما ذكرنا من اجل اثبات الوجود، وليست مرحلة انتزاع الحقوق التي كانت تحتاج الى شروط عديدة لم تكن متوفرة في المرحلة الأولى، وهنا تبطل كل المآخذ، والاتهامات التي تعير الحركة الكردية على ان احزابها فشلت في إيجاد الحل للقضية الكردية، وكل ذلك التجاهل غير العادل للجهود الجبارة التي بذلت لاثبات الوجود التاريخي مع كل صعوباتها، والامها، ومعانات مناضلي تلك المرحلة جراء السجون، والمعتقلات، والملاحقات، والمحاكم العسكرية، ومحكمة امن الدولة العليا.

عندما كان يطلب منا تبيان مطالبنا فالى جانب الهدف الاستراتيجي بالاعتراف المبدئي بحق تقرير مصير شعبنا، كنا نركز بالدرجة الأولى علي مسألتين الأولى بالاعتراف بوجود شعب كردي سوري من السكان الاصليين، والثانية بادراج ذلك في الدستور السوري، ولم يكن اختيارنا هذا الا تعبيرا عن واقع موضوعي، ومفهوم سياسي بني على دروس مستقاة من تجارب شعبنا وحركتنا، وخبرة مناضلينا، واستنتاجنا الصحيح بانه لن يتحقق الحل العادل النهائي للقضية الكردية السورية الا بتوفر الشروط الثلاثة التالية: ١ – الاجماع الكردي ٢ – التوافق الوطني ٣ – النظام الديموقراطي، والشروط الثلاثة ليست متوفرة الان.

في تعريف: " أطراف الحوار "، "حرية العمل السياسي "، " التعددية "، " تقاسم السلطة ".

في بوستي المنشور البارحة حول فحوى اللقاء بين قيادة إقليم كردستان العراق، والوفد الأمريكي، المتعلق بالكرد السوريين، واشارتي الى حصول تطور إيجابي في خطاب الاشقاء الذي اعتبر للمرة الأولى وجود أطراف كردية سورية معنية بالحوار، وليس طرفين حزبيين فحسب، إضافة الى التمسك بضرورة الحوار من أجل " حرية العمل السياسي، والتعددية، وتقاسم السلطة ".

هنا أطلق دعوة عامة لمناقشة التعابير، والمصطلحات، الواردة في بلاغي رئاستي إقليم وحكومة إقليم كردستان العراق وهما السلطة التنفيذية الأعلى في الإقليم، بعد انتهاء المباحثات مع الوفد الأمريكي الذي صنف برفيع المستوى، والمشترك بين ممثلين عن (الخارجية، والامن القومي، والمخابرات)، الدعوة موجهة أساسا لطرفي المباحثات المعنيين بالبلاغين المنشورين لتوضيح تفاصيل رؤيتهما بشأن ماورد في البلاغين، والى حين تحقيق ذلك أتوجه الى المعني الأول والأخير : بنات وأبناء الشعب الكردي السوري عموما، ومفكريه، ومثقفيه، ووطنييه المستقلين، للمشاركة في المناقشة،والتعريف، بحسب رؤاهم، ليتم التوصل الى قواسم مشتركة بشأن هذه المسائل المصيرية في مستقبل شعبنا، وحركته القومية والوطنية.

أولا: أطراف الحوار

هي كل من له علاقة بالحركة الكردية، من تعبيرات سياسية، وثقافية، واجتماعية، وفنية، ومهنية، والذين يتوزعون بين مختلف الطبقات، والفئات، والشرائح في المجتمع الكردي داخل الوطن، وخارجه، وفي المنظور الواقعي هناك محوران حزبيان (تف دم والمسميات الأخرى المحسوبة

على ب ك ك، و الانكسي) فرضا أنفسهما كقطبي استقطاب ثنائي، بالقوتين العسكرية، والمعنوية، وكمعبرين عن الكرد السوريين من دون تخويلهما من الشعب،أو انتخابهما شرعيا وديموقراطيا على الصعيدين القومي، والوطني ومن دون طرح أي مشروع سياسي مقبول من الغالبية، بالمقابل هناك نفي، وانكار لوجود غالبية ساحقة من الوطنيين المستقلين ظهر في أوساطهم بشكل أبرز – حراك بزاف – منذ أعوام يحمل مشروع متكامل لاعادة بناء الحركة الكردية، وكذلك مجموعات وأفراد حتى بين أنصار بعض الأحزاب، مع محاولات لاسكات أصواتهم عبر القمع، والتجاهل المقصود، خاصة ان طرفي الاستقطاب يتمتعان بوسائل اعلام، وامكانيات، ومساعدات، حيث الوطنيون المستقلون محرومون منها لذلك لدينا لدى كرد سوريا أطراف سياسية ولايتعلق الامر بطرفين حزبيين فقط.

ثانيا: حرية العمل السياسي

في ظل منظومة ديموقراطية وقتية ومرحلية متفق عليها، ومجمع عليها، في حدود إدارات المحافظات التي تشمل المناطق الكردية والمختلطة، الى حين تحقيق السلام وحل القضية السورية بإزالة الاستبداد، واجراء الانتخابات العامة، ووضع دستور تعددي، تشاركي للبلاد وأأن تكون تلك المنظومة المؤقتة مختارة من الشعب، وتلتزم بمصالح الشعب، وتجيز، وتصون، حرية الرأي، والمعتقد، والتاليف، والنشر، والتوزيع، وإقامة الأحزاب، والجمعيات، والنقابات المهنية، وبناء المدارس، والجامعات، والمعاهد، واختيار المناهج الدرراسية، واللغوية بحرية، وإلغاء كافة الميليشيات المسلحة، والأجهزة القمعية، ومنع السلاح، واخلاء المدن والحواضر من المسلحين، فقط الإبقاء على قوى عسكرية لمواجهة الإرهاب من تنظيمات وخلايا – داعش – وغيرها وذلك بالاتفاق بين جميع الأطراف الكردية، والعربية، والمكونات الأخرى الدينية والأثنية، ومنح حرية التحرك والعمل السياسي للتيارات والمجموعات الديموقراطية السورية التي تعارض نظام الاستبداد، وتعترف بالكرد والمكونات الأخرى وجودا وحقوقا، مع الانفتاح السياسي والإعلامي والإنساني والاقتصادي،على العمق الكردستاني وخصوصا إقليم كردستان العراق ودعم تجربته الواعدة والاستفادة منها.

ثالثا: التعددية

قبول كل من التعددية القومية، والسياسية، والدينية، والمذهبية، والاعتراف بحقوق الجميع، وهوياتهم، ومشاركتهم في السلطة المؤقتة، وقراراتها، وقبول حقائق التاريخ في وجود مكونات

أصيلة جنبا الى جنب الكرد مثل العرب، والتركمان، والارمن، والمسيحيين بصفاتهم الدينية والأثنية، والاهتمام بالازيديين الكرد والاعتراف بهويتهم الدينية، واحترامها.

رابعا: تقاسم السلطة

بسبب تعقيدات تداخل سلطات الامر الواقع مابين الادارات الذاتية، والأمنية، والعسكرية، باسم جماعات ب ك ك، من ب ي د، ومسميات أخرى عديدة، و- قسد، ومسد، في بعض المناطق الكردية، وفي محافظات الحسكة، دير الزور، الرقة، التي تضم أيضا مناطق عربية ومختلطة، لا نعلم كيف يرى الاشقاء في الإقليم تفاصيل هذه المسألة، كما لانعلم الرؤية الامريكية أيضا، وكما أأعتقد فان الكرد يجب ان لايتجاوزوا مناطقهم الى مناطق عربية، بل لايحق لهم ذلك، وقد يترتب عليه نتائج لاتخدم السلم الأهلي، والعيش المشترك، خاصة وأن السوريين جميعا وبينهم الكرد ينتظرون حل القضية السورية، وعودة المهجرين الى ديارهم وبينهم أكثر من نصف الكرد، واحلال السلام، وإزالة آثار تغيير التركيب الديموغرافي في بعض المناطق.

الى كل الذين يرغبون في تغيير الواقع الكردي السوري المرير، والوصول الى تحقيق إعادة بناء الحركة الكردية، واستعادة شرعيتها، ووحدتها على أسس سليمة صلبة، أن يرفعوا الصوت، ويحددوا مواقفهم كمقدمة للانخراط العملي في ترتيب البيت الوطني الكردي السوري، والحفاظ على الشخصية الكردية السورية، وصيانة القرار السياسي المستقل، وإعادة الدور الوطني الفاعل للمساهمة الفاعلة في قضايا الوطن، من ارالة الاستبداد، واجراء التغيير الديموقراطي، وصولا الى سوريا جديدة.

إشكالية الدعم الخارجي للحركات التغييرية " بزاف " نموذجا

مقدمة توضيحية:

حراك "بزاف" مشروع فكري، ثقافي، سياسي، مدني، حواري، ظهر بعد عام من اندلاع الثورة السورية (٢٠١٢) في الداخل، وفي أوساط التواجد الكردي السوري في الشتات، هدفه إعادة بناء الحركة الكردية السورية، وتوحيدها، وصياغة مشروعها القومي والوطني للسلام، وإقامة هياكلها التنظيمية على أسس جديدة من الانفتاح، واللامركزية، وتعايش التيارات السياسية المتباينة، واستعادة شرعيتها، وترسيخ استقلاليتها، وتعزيز دورها البناء، والخلاق، والمشارك الإيجابي على الصعيد السوري من اجل التغيير الديموقراطي وبناء سوريا الجديدة التعددية التشاركية، وتفعيل

مهامها القومية على قاعدة التضامن، والتنسيق، والحفاظ على الشخصية الكردية السورية المميزة، وانتخاب هيئاتها ومؤسساتها، وذلك عبر المؤتمر الكردي السوري الجامع، بعد توفير شروط ومستلزمات عقده من ثلثين من ممثلي الوطنيين المستقلين، ومنظمات المجتمع المدني، وثلث من أنصار الأحزاب الكردية السورية التي تتعهد الالتزام بنتائج المؤتمر.

حراك "بزاف" لايسعى (بعكس انطباعات البعض الخاطئة) الى إضافة جسم حزبي جديد يضاف الى عشرات الأحزاب المعلنة، وليس بصدد إقامة تشكيلة عددية يطلق عليها اسما حزبيا، ويحدد له شعارا يميل الى أحد طرفي الاستقطاب الحزبي (ب ي د أو ب د ك – س) ليعتاش، وينال البركة والمكافأة، وان كان ناويا على ذلك لتم منذ اليوم الأول لقيامه قبل نحو تسعة أعوام، حيث رفض كل الاغراءات، والعروض المقدمة اليه لاستيعابه، ولو قبل على نفسه ذلك لكان قد نال الحظوة أكثر بكثير من الآخرين، ومن ثم اصبح جزء من الاصطفافات ضمن احد طرفي الاستقطاب الراهن، وهو العنوان السلبي الأبرز الآن في مأسات شعبنا، ومحنة حركتنا.

بحسب رؤية "بزاف" فان البنية الأساسية للحركة الوطنية الكردية السورية لم تتهالك بالكامل، اذا اعتبرنا ان تلك الحركة لاتقتصر على المؤسسة الحزبية فقط، بل تشمل الجمهور الواسع من مستقلين، ووطنيين، من كل الطبقات الاجتماعية، من عاملين في المدن والارياف،، ومبدعين من أطباء، ومهندسين، ونساء، ومحامين، والجيل الشاب الذي شارك قسم منه في الاحتجاجات السلمية، والتظاهرات، بداية الانتفاضة السورية وسجن بعضهم وعذبوا وخبروا الحياة السياسية، عندما نقول إعادة البناء نقصد تجاوز العقلية الحزبية وتنظيم الطاقات الخلاقة المعطلة قسرا وإعادة تنظيم الكتلة التاريخية، من جديد وعمودها الفقري الشباب، والوطنييون المستقلون، وببرامج جديدة، وقيادات شابة جديدة، وخطاب جديد.

مناقشة قراءت خاطئة

(" لن ينجح مشروع – بزاف – الا بدعم دولي "، " لن يتحقق مشروع – بزاف – الا باحتضان ورعاية اقليميين "، " لن يرى مشروع بزاف – النور الا بتوفير دعم مالي خارجي "، " لن يتقدم مشروع – بزاف – الا بمباركة اما – قنديل – أو – أربيل ") ، وكم كنت أتمنى ولو قراءة صحيحة واحدة مثل : " لن ينجح مشروع – بزاف – الا باحتضان، وقبول شعبي، جماهيري، نخبوي كردي سوري، وقد صدرت تلك القراءات من فئتين : واحدة من ذوي النوايا الطيبة،

الحريصة على نجاح المشروع البزافي، وأخرى من المترددين، الرماديين، الذرائعيين، وجلهم للأسف من الوسط الثقافي أو المتعلم.

أولا: في مسألة الدعم الدولي

في حقبة الحرب الباردة التي انتهت بداية تسعينات القرن الماضي، والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، كان هناك حد أدنى من " التضامن الاممي بين قوى الثورة العالمية الثلاث – دول المعسكر الاشتراكي سابقا، والحركات العمالية والتقدمية، والديموقراطية في الغرب، وحركات التحرر الوطني لدى شعوب آسيا، وافريقيا، وامريكا اللاتينية، ذلك التضامن النظري الذي تحقق منه القليل على أي حال، لانجده اليوم في العلاقات الدولية بعد حلول مبدأ " توازن المصالح " مكانه، وفي الحالة السورية وعقب الثورة أعلنت اكثر من ستين دولة وبينها دول عظمى وكبرى عن الالتزام بالصداقة مع الشعب السوري، وضد نظامه المستبد ولكن ماذا قدمت تلك الدول للثورة؟ هل ناصرتها لتحقيق أهدافها؟ الجواب قطعا لا فقد تعاملت مع السوريين من منطلق مصالحها وليس من اجل تحقيق أهدافهم، والنتيجة الان خمسة دول محتلة، وعشرات مناط نفوذ، وسلطات الامر الواقع تأتمر بأوامرها، وتخدم نفوذها الى درجة التضحية بالبشر، والامر يسري بصورة اكثر وضوحا في الحالة الكردية السورية وتحديدا بين أمريكا ومنظومات – ب ك ك و قسد، والمسميات الأخرى، حيث وضع الكرد باسوأ احواله، أما حركته ففي حالة تشرذم، وانقسام، وعداء المحاور.

ثانيا: في مسألة الرعاية الإقليمية

توزعت الرعاية الإقليمية السياسية، والمعنوية، والحماية العسكرية، بين كيانات المعارضة الرسمية (المجلس، الائتلاف، لجنة التفاوض والمؤسسات الأخرى)، والفصائل المسلحة، والكتل والمجموعات السياسية، ونالت مجموعات حزبية كردية جزء منها، ولكن وبعد مضي نحو عشرة أعوام ماذا حصل؟ هل تم حل القضية السورية؟ هل ساد السلام والوئام؟ هل عاد المهجرون والنازحون، وهل اعيد الاعمار، وتحرر السجناء والمخطوفون؟ هل زال الاستبداد؟ وهل تم حل القضية الكردية؟.

ثالثا: مسألة الدعم المالي الخارجي

كلنا نعلم أن كيانات المعارضة السورية (المجلس الوطني السوري والائتلاف ومؤسساتها) تلقت منذ عشرة أعوام مليارات الدولارات (ليس هناك سجلات ووثائق بين أيدينا لان المانح والمستلم لم

يتركا أوراقا رسمية معلنة ومنشورة، بالتسليم والاستلام)، كل مايعلمه السوريون أن دول الخليج كانت تتبارى في بدايات الثورة في صرف المبالغ الطائلة ليس من اجل انتصار الثورة بل لشراء الذمم، وتامين الولاءات، وانعكس ذلك علنا في صراع الفصائل المسلحة، والتيارات السياسية، والعسكريين والمدنيين، والإسلام السياسي، والعلمانيين، وكانت النتيجة المزيد من التفكك، وتراجع الثورة، وتقدم النظام، وانقسام المعارضة.

على صعيد المناطق الكردية والمختلطة، فقد نالت منظومة – ب ك ك – ومسمياتها حصة الأسد من الأموال المنقولة وغير المنقولة والاليات العسكرية، والهبات الامريكية، وهي تقدر بالمليارات في غضون تسعة اعوام، من عائدات النفط، والغاز، والحبوب، والمعابر، ونتج عن ذلك تقديم الدعم المالي لمركز – قنديل – الذي وسع بدوره مجال اعتدائاته على مواطني إقليم كردستان، وتشديد القبضة الأمنية الحزبية المستبدة ورفض وقمع الاخر المختلف، والتنازل عن مبدأ تقرير مصير الشعوب، وتشويه جوهر القضية الكردية السورية،وتحويلها من مسألة شعب الى أمور مناطقية، وصفقات مشبوهة مع نظام الاستبداد، اما (المجلس الكردي) الذي يعتاش على مساعدات الاشقاء في إقليم كردستان العراق، ويعيش قسم من قيادته حياة البذخ والترف، فلم يخطو خطوة واحدة نحو الامام منذ عشرة أعوام، ومازال ينتظر بمذلة (حصته) من مغانم سلطة الامر الواقع التي يعتبرها هو نفسه غير شرعية، بل دخيلة حسب بياناته واعلامه؟!.

على ضوء هذه الحقائق والوقائع، فان حراك " بزاف " لم ينشأ من اجل اتباع منهج هذه الأحزاب والمجموعات السالفة ذكرها، وإعادة تجربتها الفاشلة، وممارسة نفس أعمالها ، وانتهاج طرقها وأساليبها المعتمدة على الخارج (فكرا، ومالا، وشرعية مستوردة)، ولن يضلل حراك " بزاف " شعبه يوما بالوعود،استقواء بالخارج، بل بالاعتماد على شعبه والاحتماء بدفئ احتضانه، ولم يظهر من أجل الانخراط في نفس معادلة (إدارة الازمة) بل في سبيل التصدي لها وحلها ليس كاضافة رقم حزبي، بل عبر عملية مدروسة، متقنة، تبدأ من البنية التحتية للحركة، وليس بترتيبات فوقية، شكلية، وبمعالجة جذرية بإعادة البناء من جديد اعتمادا على تعزيز العوامل الذاتية أولا في (البرنامج، والبناء التنظيمي، واستعادة الشرعية القومية، والوطنية) وهي السلاح المجرب في نضال الشعوب، هذا هو السبيل الصحيح مهما كان طويلا وشاقا ، ويستحق التضحية وبذل الجهود من اجله.

الدور الكردي السوري معطل ولاوزن له قوميا، ووطنيا، وإقليميا، ولن يكون بالافق المنظور والمتوسط أي انجاز يذكر في تحرير المناطق وانتزاع الحقوق، وحل قضيته كمسألة شعب مؤجل، مادامت أداته النضالية خارج الفعل أي أن حركته القومية الوطنية السياسية مشتتة، منقسمة، وحراك " بزاف " اختار الطريق الواقعي الاسلم، والاضمن، ولكن قد يكون الأطول، والأكثر جهدا واعتمادا على النفس.

تداعيات "حزبنة" العلاقات الكردية – الكردية

مع ظهور ونمو الوعي القومي الكردي مع نهايات القرن الثامن عشر، ومن ثم انبثاق نشاطات ثقافية، واجتماعية، وحركات سياسية، وانتفاضات، وثورات منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين، يمكن القول أن هذه الحركة القومية الكردية بمفهومها الواسع، قد اجتازت ثلاثة مراحل تاريخية في كفاحها من حيث المنطلقات النظرية، والاهداف القريبة، والبعيدة، وبمعنى آخر من حيث الاستراتيجية، والتكتيك، وذلك بفعل حقائق الظروف الموضوعية، والعوامل الجيو سياسية المحيطة الخارجة عن ارادتها، والمتعلقة أساسا بالتقسيم المتدرج لموطن الكرد التاريخي كردستان، من جانب الامبراطوريتين العثمانية، والصفوية، والقوى الاستعمارية الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الأولى – عندما كان كرد المنطقة عموما من غرب ايران، وشمالي العراق، وشرق تركيا ومناطق زاغروس، وميزوبوتاميا، وشمال شرقي سوريا الى تخوم الفرات جنوبا، وحتى مشارف انطاكية، والاسكندرون، وكرد الشتات في دمشق، ولبنان، وفلسطين، والأردن، تحت ظل الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف، وفي تلك المرحلة كان التوجه العام لاية مشاعر قومية كردية، كردستاني، يشمل كرد المنطقة عموما من دون استثناء.

المرحلة الثانية – وتبدأ بالنتائج المترتبة على معركة جالديران (١٥١٤) عندما اقتسمت الامبراطوريتان العثمانية السنية، والصفوية الشيعية، موطن الكرد، مما أدى ذلك عمليا الى فصل كرد الجانبين، وحركتهما القومية، عن بعضهما البعض، وبذلك تكون وللمرة الأولى بتاريخ الكرد، تجزئة االعمل القومي الكردي الموحد، والشامل، والهادف الى الاستقلال، الى قضيتين قوميتين منفصلتين عن بعضهما البعض رسميا، وجغرافيا، في مركزين مختلفين بين الامبراطوريتين.

المرحلة الثالثة – لابد من الإشارة بان المرحلة الثانية تميزت ببقاء الأغلبية الساحقة من الكرد، ومناطقهم، تحت ظل النفوذ العثماني، ونشأت حينها رابطة قومية سياسية،وثقافية، واجتماعية، بين كرد بلدان (تركيا، والعراق، وسوريا) الراهنة، مالبثت اتفاقية سايكس – بيكو (١٩١٦) بين الحلفاء، والقيصر الروسي، أن وضعت النهاية لذلك الرابط القومي الواسع، مما تمخض عنها – تقسيم المقسم الكردي – ومضاعفة جزئين من كردستان التاريخية الى أربعة أجزاء، وتحويل القضية الكردية الواحدة الى أربعة قضايا بعد ان كانت قضيتان في تركيا العثمانية، وايران، ودشنت المرحلة الثالثة هذه بشأن العمل القومي الكردي معادلة واقعية جديدة تتمحور حول ثنائية القومي، والوطني، ومهام التوازن الدقيق بينهما.

المرحلة الثالثة الطويلة هذه التي تمتد لنحو قرن،. غيرت كثيرا من الموروث القومي الكردي تحت ظل مواطنه الجديدة، وفعلت فعلها من النواحي الدستورية، والقانونية، ورسخت حقائق جديدة على ارض الواقع، من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والنفسية، والتي مازلنا نجهل حقائقها كاملة، ويتهرب كتابنا، ومثقفونا خاصة المغالون نظريا في الضرب على الوتر القومي العاطفي، من الخوض في تفاصيلها، اما عن قصور، أو هروب من الواقع.

وامام كل ذلك، وبالرغم من رسم الحدود الجديدة، وتفكيك اوصال الشعب الواحد، والوطن الواحد، وازدياد عوامل الافتراق القومي، لمصلحة الانتماء الوطني، فان الوشائج القومية بين كرد الأجزاء الأربعة راسخة، وامكانيات العمل القومي المشترك والتنسيق، بين القوى السياسية الكردية،على أسس الاحترام المتبادل مازالت متوفرة، وحتى تباين الأفكار بين التيارات السياسية يمكن معالجته عبر الحوار السلمي، اذا صدقت النوايا.

مخاطر "حزبنة" العلاقات الكردية – الكردية

أحد أبرز جوانب الازمة في الحركة القومية الكردية في الحالة الراهنة، هو السيولة في اعداد الأحزاب، فحسب التقديرات غير الرسمية الموثقة، هناك مايربو على خمسمائة حزب في أجزاء كردستان الأربعة، بين كبرى، ومتوسطة، وصغيرة، ماعدا آلاف الجمعيات، والتجمعات تتبع غالبا لها،تلك الأحزاب.

وبغض النظر عن مدى جدية، او نجاح، او فشل تلك الأحزاب، وكونها قومية متطرفة، او معتدلة، ديموقراطية، او ليبرالية، مدنية، او عسكريتارية، أو ميليشياوية، مستقلة، او تابعة، نظيفة،

أو فاسدة فهذا ليس بموضوعنا الرئيسي في هذه المقالة، بل مانصبو اليه هو البحث في ظاهرة خطيرة، تمس جوهر، وطبيعة العلاقات القومية، عندما تنتهج الأحزاب طريق "حزبنة " العلاقات الكردية – الكردية، بدلا من العلاقات الأخوية، في اطار مفهوم – الكردايتي – أي التعامل مع الفضاء القومي من منطلق مصالح الحزب فقط وهي لاتعبر عن مصالح الغالبية الشعبية أولا، ومن مصالح الحركة الكردية الجامعة تاليا، فالحزب ليس امرا ثابتا، بل يأتي ويزول، وهو. أداة وليس هدفا، ومهمته خدمة الشعب، والقضية، والشعب باق، والقضية قائمة حسب ظروف المكان، والزمان.

نحن كرد سوريا ولنا تجربة طويلة في العمل الحزبي، ثبت لدينا بما لايدع مجالا للشك على الأقل في العشر سنوات الأخيرة بعد اندلاع الثورة السورية، ان الحزبوية الضيقة خاصة من هياكل لم تتجدد، ولم تعقد موتمراتها، وفقدت الشرعيتين القومية، والوطنية، ومجموعات حزبوية – ميليشياوية، او عسكريتارية، قد الحقت الضرر البالغ بقضية الشعب الكردي، وصارت عائقا امام توحيد الحركة الكردية السورية المفككة، والأخطر من هذا وذاك النظر الى ماحولها بعيون حزبية، وتجيير القضيتين القومية، والوطنية لمصالح الحزب، وبقائه حتى لو تم افناء الشعب، أو هاجر قسرا بحثا عن الأمان، ولقمة العيش.

من تداعيات "حزبنة" العلاقات القومية داخل كل جزء، او بين الأجزاء الأربعة المس بقوانين التطور الاجتماعي الطبيعي في المجتمعات الكردية ، واضعاف الرابط القومي ومشاعر القربى النبيلة، وتعميق الخلافات بين الكرد كشعب بدلا من حلها، واحياء الحساسيات المناطقية باتجاه المغالاة، والتطرف، واثارة الانتماءات الدينية، والمذهبية، وتعميق الولاءات (بحسب المصالح الحزبية) لنظام الاستبداد، او. أنظمة مجاورة .

في جميع الأحوال سنظل ككرد سوريين، غير محصنين امام المخاطر، والظواهر الغريبة السلبية كظاهرة " الحزبنة " والتبعية، واضاعة الوزن، والتوازن وغيرها، مادامت حركتنا مفككة، ولاسبيل امامنا سوى التكاتف، والتكامل، من اجل توفير شروط عقد المؤتمر الكردي السوري الجامع، لاعادة بناء الحركة الكردية، واستعادة شرعيتها، وانتخاب مجالسها القيادية، لمواجهة كل التحديات.

الفصل الثالث

نظام ايران وكرد سوريا في العهدين الشاهاني والإسلامي

في حقبة حكم الشاه

توافق الحلفاء بعد بوادر انتصارها على النازية، قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، حول اقتسام النفوذ ببلدان الشرق الأوسط، وتمخضت عن معاهدات، واتفاقيات (طهران – يالطا - بوتسدام) المبرمة بين كل من الرئيس الأمريكي – روزفلت – والزعيمين السوفييتي – ستالين – والبريطاني – تشرشل – وثائق موقعة تحدد البلدان التي تدور في فلك كلا المعسكرين الغربي، والشرقي، وكانت ايران بجغرافيتها الحالية التي كانت تدار من جانب االاسرة القاجارية – الشاهانية من نصيب الغرب، والتي تحولت الى مركز رئيسي للسياسة الامريكية في الشرق الأوسط، وبؤرة مؤذية معادية لقوى التحرر، والتقدم داخل ايران، وخارجها، حتى سمي نظامها بشرطي المنطقة لحراسة مصالح الغرب، ومواجهة أعدائه.

نظام الشاه وجمهورية مهاباد الكردستانية

وقد كان لنظام طهران دور بارز في تطورات القضية الكردية، فهو من قضى على جمهورية مهاباد الكردستانية بعد اقل من سنة على إعلانها، وعلق المشانق لقادتها، وتحكم بمصير الثورة الكردية في كردستان العراق (١٩٦١ – ١٩٧٥)، مستغلا عامل الجغرافيا حيث ايران كانت البوابة الوحيدة لتزويدها بالسلاح، والعتاد، والتموين، والتواصل مع العالم الخارجي، وقد اقدم شاه ايران على حبك مؤامرة قذرة ضد ثورة أيلول بقيادة الزعيم مصطفى بارزاني، عندما وقع مع الدكتاتور

صدام حسين، وبوساطة مباشرة من الدكتاتور الجزائري – هواري بومدين – على اتفاقية لتصفية الثورة، وتهجير الكرد العراقيين، وتسليم الثوار الى نظام بغداد، سميت باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، ولاشك ان ما اقدم عليه الشاه لم يكن بمعزل عن مباركة الغرب، وحكومة الولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص، عبر وزير خارجيتها – هنري كيسنجر – وقد انكشفت تلك الفضيحة السياسية – الأخلاقية في ماسمي بتقرير – بايك – المعلن من جانب الكونغرس الأمريكي.

نظام الشاه والحركة الكردية بالمنطقة

لم يكتفي نظام الشاه بمعاداة الحركة التحررية الكردستانية، ومحاربتها بشكل مباشر في كل من ايران، والعراق، بل تمادى في مواجهتها عبر الاتفاقيات الثنائية، والثلاثية والرباعية مع الأنظمة في البلدان المقسمة للكرد، ووطنهم التاريخي، فكان مشاركا بفعالية في حلف سعد اباد، ثم حلف بغداد، والمعاهدة المركزية، وحلفي السنتو، والناتو والتي كانت تضم معظم الحكومات المناهضة للحركة الكردية المتحالفة مع دول الغرب، وفي مواجهة الدول الاشتراكية، ومجموعة حلف – وارسو – خصوصا خلال سنوات الحرب الباردة.

وابتداء من بدايات تسعينات القرن الماضي، أصبح نظام الشاه العنصر الفعال في اللقاءات الثنائية، والثلاثية الى جانب نظامي سوريا بقيادة حافظ الأسد، ونظام تركيا، لمواجهة الحركة الكردية بشكل عام، وفيدرالية كردستان العراق على وجه الخصوص، وعقدت لهذا الغرض اجتماعات أمنية – سياسية في دمشق، وانقرة، وطهران، مع التنسيق غير المعلن مع نظام صدام بهذا الخصوص.

البان ايرانيزم

كان لدى البلاط الشاهاني عندما كان في أوج صعوده، طموحات السيطرة على المنطقة كلها، ومن اجل مد نفوذه الى الوسط الكردي بالمنطقة أنشأ حزبا باسم (البان ايرانيزم) يدعو الى احياء الرابطة الميدية، وجمع كل الاقوام تحت راية الشاه (رمز الامة الإيرانية العظيمة)، وقد تنشط هذا الحزب، ونشر تعاليمه في العديد من المناطق، كما تمت محاولات عديدة لتشكيل أحزاب كردية تحمل نفس المفاهيم، وكان جناح على الأقل من حزب (الكازيك) المعلن بكردستان العراق يميل الى تبني آيديولوجيا – البان ايرانيزم – ولكن كل ذلك لم يصمد امام صعود الفكر القومي الكردي

الديموقراطي، المشبع بتعاليم إنسانية،تحررية بعيدة عن التعصب القومي الاعمى، وميول معاداة الاقوام الأخرى.

وفي تلك المرحلة وكما دلت الاحداث المتتالية، كان احدى مهام البعثات الدبلوماسية الإيرانية، ومراكزها الأمنية في الخارج خصوصا ببلدان أوروبا، البحث عن إيجاد علاقات مع حركات كردية، وشخصيات سياسية لكسب ودها عبر الوسائل المختلفة، ثم استخدامها لمآرب نظام ايران الخاصة بالمنطقة وكان التركيز بحسب ماظهر لاحقا على كرد العراق، وسوريا، ولم يعد سرا أن المرحوم د عصمت شريف وانلي كان أحد أصدقاء نظام الشاه المقربين في مراحل عديدة.

الجنرال نعمت الله نصيري

في نهاية ستينات القرن الماضي، ناقش أحد الكرد الإيرانيين الذي كان دبلوماسيا بارزا في احدى السفارات الإيرانية ببلد أوروبي من احد قادة (البارتي الكردي اليساري في سوريا) مسألة العلاقة مع نظام طهران، موضحا ان الجانب الإيراني يطلب ذلك، وكان رد ذلك المسؤول يشوبه الاستغراب لماذا يطلبون اللقاء مع حزب يساري معادي لنظام ايران الذي هو بدوره معاد للحركة الكردية؟ فكان جواب الدبلوماسي : ايران ليست عدوة وتدعم الثورة الكردية بكردستان العراق، ولايهمها آيديولوجية حزبكم، كل ماهنالك ان لدى الإيرانيين معلومات ان حزبكم. معارض لنظام حزب البعث ولديه شعبية كبيرة، ويحظى بدعم غالبية الكرد السوريين، ولديهم اهتمام كبير، ويريدون اللقاء بكم على اعلى المستويات، بل لديهم نية لدعم حزبكم.

اتصل ذلك القيادي برفاقه في الوطن عارضا عليهم ماحصل منتظرا جوابهم، وكان الرد بعد دراسة وتمحيص: لا مانع جرب واسمع مايطرح عليك، وابلغنا النتيجة، وبعد نحو أسبوع أو اكثر بقليل اتصل القيادي مجددا برفاقه وأوضح لهم ماجرى : بعد ابلاغي صديقي الدبلوماسي الكردي الجواب لم يمض أسبوع حتى دعاني الى اللقاء المرتقب، مع مبعوث النظام القادم من طهران، وقام هو بالترجمة بيننا وكان محاوري – الجنرال نعمت الله نصيري – نائب رئيس المخابرات الإيرانية المعروفة بسافاك – الذي أظهر رغبة بلاده في دعم الحركة الكردية بسوريا ضد نظام البعث، ثم سأل عن اهداف حزبنا، وبرنامجه، وشرحت له بكل شفافية، كما سال عن موقفنا تجاه السوفييت، والدول الاشتراكية، والأحزاب الشيوعية بالمنطقة فكان جوابي نعتبرهم أصدقاء، وتابع اسئلته حول موقفنا من القضية الفلسطينية، فكان الجواب نحن ندعم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحل قضيتهم سلميا، بعد نحو نصف ساعة من حديثنا وجها لوجه لاحظت مدى الضيق، والانزعاج من

محاوري، وفهمت عدة كلمات بالفارسية في ختام الجلسة حيث وجهها الى الدبلوماسي الكردي وكانها توبيخ: (هذا شيوعي متطرف)، وانتهت الجلسة اليتيمة تلك.

بعد سيطرة جماعة الخميني على الحكم بايران كان هذا الجنرال في عداد الالاف الذين اعدموا على ايدي– خلخالي – مسؤول الاعدامات في فترة من عهد الخميني.

كلمتي في المؤتمر الثامن للحزب الديموقراطي الكردستاني بناوبردان

كان حزبنا – البارتي الديموقراطي الكردي اليساري في سوريا - الحزب الكردي الوحيد خارج العراق المدعو الى الموتمر وذلك بسبب العلاقة المتينة مع الحزب المضيف، مع وجود وفود تمثل سفارات الدول الاشتراكية ببغداد، ووفد من حزب البعث الحاكم ببغداد برئاسة عضو قيادة قومية من السودان اسمه محمد سليمان والذي اعترض على كلمتي بعد انتهاء الجلسة الافتتاحية واعتباره من يحكم سوريا ليس حزب البعث بل غير شرعي ومطرود لانني هاجمت في كلمتي على نظام البعث ومخططاته العنصرية تجاه الكرد، وكان الشهيد صالح اليوسفي حاضرا، وكذلك حضرت وفود من أحزاب عراقية وشخصيات وطنية، كما حضر الدكتور كاميران بدرخان مع عقيلته آتيا من باريس، وكانت لوفدنا كلمة القيتها باسم حزبنا عبرت عن مواقفنا السياسية، ونهجنا الفكري، تطرقت الى المسالة الاجتماعية أيضا، وتضمنت نقدا سياسيا لنظامي ايران وتركيا بسبب مواقفهما السلبية من كردهما، من جهة كان للكلمة وقع مؤثر على الحضور وتفاعل من مندوبي المؤتمر خاصة من ممثلي منظمات أربيل للحزب الديموقراطي الكردستاني وكان بينهم كوادر فلاحية متقدمة وبالوقت ذاته قادة بقوات البيشمةركة مثل (فارس باوة، وسليم آغوكي، وعلي هزار) الذين التقوا بي وثمنوا معاني كلمتي، ولكن من الجهة الأخرى شعرنا بعد المؤتمر اننا اقترفنا خطأ سياسيا بتناول النظامين، وقد صدق احساسنا فبعد يوم من انتهاء المؤتمر استدعانا جناب البارزاني الى مقره (المرحوم محمد نيو وانا) وبدا عليه الانزعاج واخبرنا ان الإيرانيين عاتبونا على كلمتك، وحاولنا إقناعه اننا لم نكن بوارد استفزاز ايران وحريصون على وضعكم وقد نكون اخطأنا التقدير، ولكن ادركنا ان المسألة ليست سهلة وقد تكون لها عواقب تؤثر سلبا في علاقاتنا المستقبلية، وقد تزامن ذلك في صدور قرار السيد البارزاني بعقد مؤتمر توحيدي لكرد سوريا، وبداية التحضيرات لذلك.

وقد لاحظنا حصول تحركات، وكما سمعنا تسريبات عن معلومات لغير صالح اليسار مع العلم ان الاتفاق مع الاشقاء كان يقضي بتوحيد اليسار واليمين ولكن حسب مايريده اليسار الصديق لهم والاقرب اليهم، وكانتصار له خاصة في المجالين الفكري والسياسي، والقيادة الموحدة القادمة.

كما لاحظنا التقى تياران في المكتب السياسي والقيادة بالحزب الشقيق لايريدان الخير لنا واحد من الذين كانوا مع جناح إبراهيم احمد – الطالباني، و،آخر من القريبين من الأوساط الإيرانية هذا مع العلم ان تاثير ايران كان قويا جدا حينذاك عبر جهاز الامن – السافاك – الذي كان ينسق مع جهاز امن الثورة – باراستن – الذي يقوده كاك مسعود بارزاني حينذاك، وعلى مااعتقد ان الإيرانيين لم ينسوا ماحصل بين القيادي الكردي لحزبنا باوروبا.قبل عدة أعوام وبين احد مسؤوليهم البارزين ، لذلك فقد كانت فرصة للايرانيين بتوجيه ضربة لنا كوننا يساريون أولا، وهاجمناهم بكلمتنا ثانيا، وبالنسبة للاشقاء وجدنا ان من حقهم الحفاظ على وجودهم وسلامة ثورتهم، لان ايران كانت المنفذ الوحيد لهم مع العالم الخارجي.

القائد الوحيد الذي لم يكن راضيا عن مسار ونتائج المؤتمر التوحيدي هو المرحوم ادريس بارزاني الذي كنت بجانبه خلال المؤتمر، وابدى امتعاضه الى درجة انه طلب مني الاعتراض على كلمة الوالد فاجبته : هذا ملا مصطفى كاك ادريس وما يقوله سيتم شاء من شاء وابى من ابى.

ايران الخمينية وكرد سوريا

اثبتت الاحداث عدم وجود فرق يذكر بين كل من نظامي الشاّه، والخميني تجاه القضية الكردية بايران، وتجاه سائر الشعوب والقوميات الإيرانية التي تبلغ تعدادها أكثر من تعداد القومية الفارسية الحاكمة، والسائدة، بالعكس نظام جمهورية ايران يتستر بلبوس الإسلام الشيعي وهو قومي فارسي متعصب بالرغم من أصول الكثيرين من قادته الآذرية والتركمانية وغيرها.

كنا خلال قيام ثورة الخميني ببيروت، ونصحنا اصدقاءنا بمنظمة التحرير الفلسطينية بعدم الذهاب بعيدا في دعم النظام الجديد، وهم بدورهم طالبوني بان ابلغ الاشقاء بحزبي ديموقراطي كردستان ايران بعدم حمل السلاح بوجه العهد الجديد، وبعد ان زار القادة الفلسطينيون ايران وشاهدوا الوضع عن كثب، غيروا مواقفهم، ووافقونا في تقييمنا السلبي لطبيعة ذلك النظام، وشوفينيته، ودكتاتوريته، ومعاداته للاقوام الأخرى بمافيهم عرب – خوزستان - .

في تلك الاثناء كانت علاقاتنا قوية مع رفاقنا كرد ايران، وكنا نقدم الدعم للاشقاء في حزبي ديموقراطي كردستان ايران، ونستقبلهم وقد زارنا معظم قادتهم (د قاسملو، ملا عبد الله حسن

زادة، امير قازي وغيرهم)، ونتوسط بينهم وبين منظمة التحرير والقوى الوطنية اللبنانية لتعزيز علاقاتهم، كما استقر ممثلون عنهم لدينا لمواصلة العمل الإعلامي والسياسي، كما ساعدناهم في توسط منظمة التحرير لدى المانيا الديموقراطية لشراء أسلحة لهم، وطبعنا كتبا مدرسية كردية للصفين الأول والثاني ببيروت حيث تم تدريسها بالمناطق المحررة، كما قمنا بإعادة نشر بياناتهم باللغة العربية المترجمة من الكردية، علاقاتنا كانت علنية ولاشك ان الإيرانيين كانوا يراقبون ويتابعون، كما كانت لنا علاقات مع منظمة مجاهدين خلق عبر ممثليها ببيروت.

وخلال انتقالي واقامتي في أربيل مرت أوقات كان نظام الخميني يعادي قيادة الأخ الرئيس مسعود بارزاني، ويدعم جماعة الطالباني، ويحاول شق صفوف الحركة الكردية هناك، وبعد اندلاع الثورة السورية ربيع ٢٠١١، كنت كوطني مستقل داعم لتنسيقيات الشباب الكرد، ومؤيد لاهداف الثورة، وطالبت الاشقاء بالاقليم بضرورة دعم الثورة خصوصا الشباب الكرد الذين انخرطوا فيها وتقديم الدعم والمساعدة لهم، كما حضرت مؤتمر انتاليا في تركيا للمعارضة السورية والقيت كلمة الكتلة الكردية، وكان نظام ايران من اشد داعمي نظام الأسد ومازال حتى الان، وكنت قد علمت ان الإيرانيين يضغطون على قيادة الإقليم من اجل تمرير مقاتلي قنديل للب ك ك، باتجاه منطقة القامشلي، واخبرني السيد نيجيرفان بارزاني وكان رئيس الحكومة " ان الإيرانيين ضاعفوا من ضغوطاتهم، وابلغوهم ان نظام بشار الأسد خط احمر " وفي مرحلة تالية وبعد زيارته لطهران أبلغني " ان الإيرانيين طالبونا بان تخرج من الإقليم " ولكننا رفضنا، وكما اعتقد وليست لدي قرائن ملموسة منذ ذلك الحين بدأت علاقات ما بين مندوبي أجهزة إيرانية من جهة، وبين أعضاء من (الحزب الديموقراطي الكردستاني – سوريا ثم المجلس الوطني الكردي، وما لاحظته من ذلك الحين توقف حماس قادة الإقليم من دعم تنسيقيات الشباب، واتخاذ مواقف وسطية من الوضع بسوريا، بل التواصل مع نظام الأسد بوفود مشتركة مع قادة الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني، وفي الوقت ذاته استقبال وفود المعارضة السورية، وقد يكون ذلك من اجل صيانة مصالحهم، والحفاظ على وجودهم ومكاسبهم وليس لي شخصيا أي اعتراض فهم احرار في مواقفهم.

وهكذا لم اكن (كشخص، ونهج، وموقف سياسي) مقبولا لا من نظام الشاه، ولا من نظام الجمهورية الإسلامية، بل النظامان حاربوني، وحاربوا حزبي عندما كنت اقوده، وهذا مبعث اعتزازي، ووسام افتخر به.

الفصل الرابع

" حول " حزب العمال الكردستاني – ب ك ك – ومسمياتها السورية "

مراجعة نقدية في تشخيص أسباب امتداد ـ ب ك ك ـ في الساحة الكردية السورية

يكاد مسؤولو الأحزاب الكردية السورية التي كانت قائمة قبل ظهور حزب العمال الكردستاني – التركي، يجمعون في معرض تفسيرهم لصعود هذا الحزب السريع في البيئة الجماهيرية للمناطق الكردية، الى هذه الدرجة،على جملة من الأسباب الأحادية الجانب، مثل دعم النظام الإقليمي الرسمي لهذا الحزب، ورفع الشعارات القومية الفضفاضة، وجذب الشابات والشباب نحو حمل السلاح، وهي جزء من الأسباب وليس كلها، مما يضفي الصفة البعيدة عن نهج التحليل العلمي الشامل لكل جوانب المسألة ، والتقييم الموضوعي للظواهر، والاحداث، والعوامل القريبة والبعيدة، والداخلية والخارجية، التي تكاملت بمرور الزمن، لتمهد الطريق أمام بروز وانتشار تنظيمات وأنصار – ب ك ك – في الساحة الكردية السورية.

نعم وقعنا جميعا كأحزاب كردية وباشكال متفاوتة في هذا الخطأ الكبير، عندما أردنا التستر على العامل الأهم في صعود – ب ك ك – في ساحتنا، وهو تقصيرنا في انجاز مهامنا القومية والوطنية، وعجزنا عن توحيد صفوفنا واتفاقنا على مشروع برنامج الحد الأدنى لنضالنا، وقيام البعض منا في التمهيد والتواطؤ لتسهيل اختراقات أجهزة السلطة لحركتنا، وكانت النتيجة حصول

عدم ثقة، وجمود، وفراغ في الساحة ملأتها السلطة عبر الوافد الآبوجي الجديد منذ بداية الثمانينات، وحتى لانضع جميع الأحزاب والتيارات السياسية الكردية في سلة واحدة حول مسؤولية التقصير، وحتى لا نظلم أحدا، لابد لنا من تسليط الضوء على مجريات، وخفايا تلك المرحلة.

المشهد الكردي السوري قبل – ب ك ك –

تزامن قدوم زعيم حزب العمال الكردستاني السيد عبد الله أوجلان بداية ثمانينات القرن الماضي الى سوريا، واحتضانه من جانب عائلة الأسد، البدايات الأولى لعملية تعامل النظام الفعلي المباشر، الى جانب الأمني مع الحالة الكردية كورقة، وتنظيم إدارة الملف الكردي في الداخل وفي العراق وتركيا عبر مؤسسة وخبراء، ومستشارين، موزع بين عدد من فروع المخابرات (العسكرية، والسياسية، وأمن الدولة، ولاحقا الجوية) ليصب بالنهاية في دائرة المركز الأمني في القصر الجمهوري، وبرزت أسماء ضباط كبار تناولوا مسؤولية الملف الكردي في عهد الأسد الاب والابن من بينهم اللواء علي دوبا، واللواء بدر حسن، والعقيد يوسف طحطوح، والعميد عدنان الحمداني، واللواء مصطفى التاجر، واللواء محمد ناصيف، والملازم عارف، واللواء محمد منصورة وآخرون من الدرجات الثانية والثالثة.

كان الصراع الفكري –السياسي الكردي– الكردي في أوجه حينذاك، بين نهج قومي ديموقراطي يساري، ينطلق من وجود شعب كردي سوري، من السكان الأصليين يستحق من حيث المبدأ ان يقرر مصيره السياسي، والإداري، في اطار سوريا تعددية موحدة، معتبرا القضية الكردية جزء لايتجزأ من النضال الوطني الديموقراطي المعارض للاستبداد، ومتمسكا باستقلالية القرار الكردي السوري، وكان يقود هذا النهج (البارتي الكردي اليساري – حزب الاتحاد الشعبي).

النهج الآخر توزع بين أحزاب اما موالية بشكل منتظم للسلطة مثل (اليمين والوحدة)، أو مهادنة مع رفع شعارات – قومية - دون القطع مع النظام مثل (البارتي)، والطرفان كانا يتسترات بعض الأحيان بذرائع البعد الكردستاني، وتوجيه الأنظار نحو الخارج، فاليمين كان شبه تابع لحزب المرحوم جلال الطالباني الذي تأسس في دمشق عام ١٩٧٥، وكان هذا الحزب الأخير منخرطا في تفاهمات مع اللواء علي دوبا بشأن ترتيبات مدروسة حول الحركة الكردية في العراق، وسوريا، وتركيا، اما البارتي فكان يخفي مهادنته للنظام تحت ظل الحرص على علاقات – الحزب الديمقراطي الكردستاني – العراق مع النظام السوري خاصة وان مختلف قيادات الأحزاب الكردية العراقية كانت لاجئة في سوريا الى جانب اطراف المعارضة العراقية، وهي لم تكن بحاجة الى

مهادنة كرد سوريا المحرومون من الحقوق، والمضطهدون، والمقموعون، للنظام، ولم تطلب ذلك في يوم من الأيام ولكن تلك الأحزاب الكردية السورية كانت تختلق الذرائع للتهرب من دفع الاستحقاقات النضالية وتقديم التضحيات في سبيل تحقيق طموحات الكرد السوريين.

لقد وجد الاتحاد الشعبي نفسه وحيدا على الصعيد الكردي في مواجهة النظام، وحمل الحقوق والمطالب عبر مشروعه القومي والوطني والكردستاني المعلن بمسودات برامج أقرها مؤتمراته تحت صيغ: (الجبهة الوطنية الديمقراطية الكردية السورية ومن ضمنها الميثاق القومي لكرد سوريا – والجبهة الوطنية السورية – والجبهة الوطنية الديموقراطية الكردستانية)، وقد حققنا خطوة مهمة مع البارتي لم تدم طويلا عندما اتفقنا على برنامج – التحالف الديموقراطي – واصدرنا بيانا مشتركا (في بيروت عام ١٩٨٠) كارضية تمهيدية للتحالف سرعان ما تم التراجع عنه من جانب الاخوة بالبارتي عندما ضموا اليمين اليه وكان ذلك إيذانا بافراغ التحالف من مضمونه خاصة وانه جرى حذف كل ما هو ضد النظام.

لقد سعى الاتحاد الشعبي بكل جهوده من اجل تحقيق جبهة، او تحالف لكرد سوريا، ولكنه كان يصطدم على الدوام بالرفض أو التجاهل، من جانب الأحزاب الأخرى، والسبب الحقيقي كان مسألة الموقف من نظام الاستبداد، حتى أنني أقدمت على توجيه رسائل الى المسؤولين الأوائل لتلك الأحزاب في تلك المرحلة اقترحت فيها ان ينسحب المسؤول الأول وأعضاء المكتب السياسي في كل حزب لافساح المجال للدماء الجديدة عسى أن يتفقوا بمعزل عن الذين شاركوا بالصراعات، ولكن الجميع لم يجيبوا على رسائلي، وأقولها علنا ان الأحزاب الكردية في تلك المرحلة أصبحوا جزء من حملات النظام الإعلامية الدعائية ضد الاتحاد الشعبي وقيادته، حتى أن الوفد الثلاثي الذي شكله محمد منصوره وباركه ليشارك في مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٩٠، كان مكلفا بمقاطعة وفد الاتحاد الشعبي ورئيسه المشارك وقد اخبرني عضو الوفد المرحوم الصديق كمال احمد آغا في منزل وامام قريبه الصديق دارا بلك وهو حي يرزق.

موقفنا المناهض للنظام وتمسكنا بمبدأ حق تقرير المصير لكرد سوريا باطار الوطن الواحد، واصرارنا على احترام الشخصية الكردية السورية، وصيانة قرارنا المستقل، فتحت علينا أبوابا معادية عديدة، حتى أن وقوفنا الى جانب قضايا أشقائنا في البعد الكردستاني، وعلاقاتنا النابعة من الحرص، تأثر بمراحل عديدة مدا وجزرا بنهجنا الصادق والصريح والمبدئي، فخلال ثورة أيلول كنا الطرف الكردي السوي الأكثر قربا وحميمية مع الاشقاء في كردستان العراق الذين لم تكن لهم

حينها علاقات مع النظام السوري، ولكن بعد نشوء العلاقات وتوسعها اصبحنا في وضع (الحب من طرف واحد).

عندما استقر المقام لقيادات – ب ك ك – في دمشق وتم اعتمادهم من جانب النظام كقوة رديفة لمشروعه في المنطقة عموما وتجاه القضية الكردية خصوصا، كان الخاسر الأول للوهلة الأولى حزبا اليمين والوحدة بسبب تحولهما الى درجة ثانية من حيث الحظوة، ولكن بالرغم من ذلك فقد هرولت غالبية الأحزاب الكردية تجاه السيد اوجلان، واستمرت في علاقاتها ومواقفها السابقة مع النظام، حتى قادة أحزاب كردستان العراق تواصلوا معه وطلبوا اللقاء به.

في تلك المرحلة حاول الحزبان الشيوعيان السوري والعراقي اقناع الاتحاد السوفييتي لرعاية تحالف سياسي يقوده حافظ الأسد الذي كان يعتبر السوفييت نظامه وطنيا تقدميا، يتشكل أساسا من الشيوعيين، وأطراف من الحركة الكردية، وبعض الفصائل الفلسطينية، ومجموعات من الشيعية السياسية المدعومة من ايران، لذلك بدأ نظام الأسد بتوسيع دائرة علاقاته الكردية، واستقبال اوجلان وقادة حزبه من اجل استخدامهم داخليا ضد الحركة الكردية الاصلية، وخارجيا ضد تركيا وكل طرف كردي يشق عصا الطاعة للدكتاتور الأسد (وهذا ماجاء أيضا كتاكيد في شهادات لبعض اركان نظام الأسد المنشقين مثل خدام وحجاب)، وبالتدخل في تفاصيل القضية الفلسطينية، بمافي ذلك زرع جماعات له بصفوفها، وشق حركة فتح ودعم اتباع النظام، وكذلك التعاون مع ايران في تشكيل حزب الله وفصائل أخرى موالية.

مراجعة نقدية في تحديد التقصير

وهكذا فقد كان هناك قبولا إقليميا لحزب العمال الكردستاني خصوصا من معظم ان لم يكن كل الانظمة الحاكمة المقسمة للكرد ووطنهم، لاستعداده التعاون مع تلك الأنظمة، وانخراطه في الاقتتال الكردي – الكردي، واعتباره مواجهة الحركات الكردية القائمة (الخائنة !) في سلم الأولويات للحلول محلها بديلا، ولان هذا الحزب يرفض مبدأ حق تقرير مصير الكرد، ويعلن ازدراءه للنضال والتاريخ الكردي منذ قرون وحتى الان ويعتبر ان التاريخ بدأ منه، خلاصة القول فقد وجدت الأنظمة الإقليمية المستبدة والشوفينية، ضالتها في هذا الحزب من اجل توجيه ضربات للحركة الكردية الحقيقية.

إضافة الى ماتقدم فان الساحة الكردية السورية كانت مهيأة لظهور وامتداد ب ك ك أولا : بسبب إرادة النظام الذي سهل بل شجع انخراط الشباب والشابات في هذا الحزب، وثانيا لان الحركة الكردية الاصيلة كما ذكرنا أعلاه كانت مفككة، ومنقسمة، والغالبية من أحزابها كانت ضعيفة وملحقة بالنظام بشكل وآخر، ولم تكن تمتلك مجتمعة أي مشروع قومي او وطني، فقط الاتحاد الشعبي كان يتميز بامتلاك مشروع برنامج وكان أحيانا كمن يغرد خارج السرب، ولذلك حورب بشراسة من الجميع وخصوصا من النظام الذي كلف محمد منصورة بتنفيذ مخطط شق الحزب ودعم واسناد المنشقين.

لذلك أقول: علينا الاعتراف بالحقيقة المرة وهي تقصير الأحزاب الكردية التي كانت قائمة قبل ظهور ب ك ك، بل مساهمة بعضها في استكمال مشروع النظام بخصوص القضية الكردية.

عندما تكون مراكز البحث في خدمة الحزب

نشأت مراكز، ومؤسسات البحث، والتحليل، والحوار، المتخصصة في شتى مجالات العلوم، والمعرفة، من فكر سياسي، واقتصاد، وثقافة عامة، وتار يخ، وآداب، وحريات أساسية ، وحقوق الانسان، وثورات الشعوب التحررية، وعلوم، وفلسفة، وتربية، ومنظمات المجتمع المدني، وحقوق المرأة...الخ، وذلك من أجل مواكبة العصر، وتزويد الحكومات والأنظمة السياسية، والحركات السياسية، بالمعلومات، والاستخلاصات، والمشاريع، والبرامج، والمقترحات وذلك لخير البشرية، وتنظيم الاختلافات، وترشيد وسائل التنافس السلمي بين الدول، وإيجاد حلول للمشاكل، والقضايا المختلفة حولها.

في الدول المتقدمة تحظى مراكز البحث والدراسات بالرعاية والاحترام، وتقوم السلطات التشريعية بتمويلها كجزء من المستحقات القانونية غير الخاضعة للشروط، وذلك من اجل حفاظ تلك المؤسسات غير الربحية على استقلاليتها، وتقديم دراساتها بصورة حيادية علمية من دون انحياز الى هذا الحزب الحاكم، أو ذاك الطرف المتمكن، بل من اجل خدمة المصلحة العامة، وفائدة الشعب والوطن، هناك أيضا مؤسسات بحثية خاصة مستقلة تمولها مجموعات من المجتمع المدني، أو افراد، مساهمة منهم في خدمة بلدانهم بطرقهم الخاصة.

على صعيد الكرد وحركاتهم السياسية، وحتى في ظل كياناتهم وسلطاتهم المحلية الراهنة لم تظهر بعد مؤسسات بحثية علمية مستقلة تخدم الفكر والثقافة، والقضايا المصيرية، وكل ماهو قائم لايتعدى فروع معلوماتية امنية للأحزاب المتحكمة تتغطى بمسميات مراكز بحث ودراسات، وحتى نشاطاتها تبقى في اطار اللون الواحد الممل، من دون اختلاف في الرؤا، وروحية التنافس بتقديم الأفضل، وتبقى لقاءات وملتقيات اللون الواحد غير منتجة للاتفاق بقدر مساهمتها في تكريس الخلافات.

ملتقى القامشلي

(أعلن " مركز روز آفا للدراسات الاستراتيجية " أنه عقد ملتقى – الخلافات الكردية الكردية بمدينة القامشلي من ثلاثة جلسات بيوم واحد وذلك عبر ثلاثة محاور شملت تلك الخلافات عبر التاريخ الحديث ومنذ القرن العشرين وحتى الان لاسيما في شمال وجنوب كردستان مركزي الثقل السياسي الكردي بحسب وصف المركز ، وكذلك السياسات العدائية وممارسات التغيير الديموغرافي، والمقترحات حول الحلول الاستراتيجية، والتصورات المستقبلية لمآلات القضية الكردية..وأكد المشاركون في اقتراحاتهم ورؤاهم المستقبلية على ضرورة إزالة العوائق والخلافات الكردية، والإصرار على توحيد الصفوف الكردية للمحافظة على المكتسبات المتحققة.وركزوا على الدفع للابتعاد عن المساعي الحزبية والواقعة في خدمة أعداء القضية الكردية وشعبها، واتخاذ موقف حازم من الأطراف الرافضة لتوحيد الصفوف الكردية، والرامية إلى النيل من مكتسبات الشعب الكردي في روج آفا، وممن يسعون إلى مصالحهم الحزبية الضيقة.كما وأشار المشاركون في اقتراحاتهم ورؤاهم على ضرورة تصعيد النضال الكردي في وجه الاحتلال التركي، الرامي إلى إبادة الكرد، ومساندة القوات العسكرية الكردية المضحية التي أسهمت في الدرجة الأولى في تحقيق ما ينعم به الشعب الكردي اليوم في كل من روج آفا وباشور كردستان..).

لاشك أن الحالة الكردية السورية أحوج ماتكون الى البحث والتقييم ، وأن الحركة الكردية السورية المأزومة والمنقسمة أكثر حاجة الى المراجعة النقدية، وإعادة البناء، واستعادة الشرعية المفقودة لادواتها النضالية، وذلك من خلال التوافق لعقد المؤتمر الكردي السوري الجامع، بمشاركة الفعاليات الوطنية وفي الصدارة الوطنيون المستقلون الذين يشكلون الغالبية في ساحتنا بالداخل والخارج، وكمنا هو متبع فان مراكز البحث والدراسات الجادة تقوم بوظيفتها العلمية في تشريح

وتوصيف ماهو قائم بموضوعية، ثم تقدم مقترحات الحلول من دون الانحياز الى هذا الطرف الحزبي الحاكم، أو ذاك.

اما ماحصل بالقامشلي بهذا الخصوص فكان بعيدا عن مايتم عادة في محافل الفكر والحوار المعمق بمثل هذه المناسبات، وحول تلك العناوين الكبيرة فلا الحضور ذو اللون الواحد كان مهيأ لذلك ، ولا الوقت المخصص بثلاث جلسات وبيوم واحد متاح لانجاز المطلوب، وكان واضحا ان المسألة ترتبت على عجل لخدمة أهداف سياسية حزبية، ورسائل موجهة الى أكثر من طرف، ثم ان كلمة قائد – قسد – المسجلة، وجميع المداخلات، والكلمات، والتصريحات الصادرة عن مسؤولي المركز، والمشرفين على الاجتماع تناولت (كل شيئ) ماعدا الموضوع الأساسي: الخلافات الكردية الكردية السورية.

فقد توجه الجميع نحو الخارج والماضي السحيق، باتجاه الإشارة الى خلافات الكرد البينية خلال قرنين !؟ أو نحو خلافات (ب ك ك) مع القوى السياسية بكردستان العراق (وقد يكون ذلك تأكيد على التبعية وان الخلافات الكردية السورية لن تحل الا بمصالحة ب ك ك مع إقليم كردستان)، كما حاول الجميع التهرب من وضع الاصبع على الجرح، وطرح قضايا الخلاف بين الأحزاب الكردية السورية، وأسباب وحقيقة ازمة الحركة الكردية السورية، عندما وضعوا أسباب الخلاف على عاتق بعض الأنظمة واعداء الكرد، أما القول بنفي وجود الخلافات الآيديولوجية، والسياسية العميقة من جانب من لايخفون التبعية لآيديولوجيا القائد عبد الله اوجلان فامر يثير السخرية والاستهجان.

نحن لا لانعترض على ماقيل عن اتفاق وتفاهم بين طرفي الاستقطاب الحزبي (تف دم والانكسي) فهذا شأن الأحزاب، ولكننا نقول أن هناك أزمة عميقة مستشرية داخل الحركة الكردية، وأن هناك أيضا ابتعاد حقيقي لاحزاب الطرفين عن المشروع الوطني الكردي، وعن إرادة وطموحات الغالبية الساحقة من الكرد السوريين، وان تلك الأحزاب نفسها تعيش أزمات داخلية، تنظيمية، وشرعية، واخلاقية، وضياع فكري، وانحراف سياسي، وكل ذلك يستوجب عودتها الى الشعب، وتسليم امرها للمؤتمر المنشود.

اليس مستغربا أن لايتمكن طرف بيده السلطة، والقوة، والمال، والكثير من المصفقين المتطوعين ! من جمع عدد من المفكرين الكرد السويين المستقلين لقول الحق وإظهار الحقيقة؟.

تعقيبا على " هاشتاك " مظلوم عبدي

من يعترف بمن؟

دعا السيد (مظلوم عبدي) قائد "قوات سوريا الديمقراطية" الى الاعتراف "بالإدارة الذاتية بشمال شرق سوريا" من دون الإفصاح عن أسماء الجهة أو الجهات المدعوة الى الاعتراف، وذلك من خلال نشر – هاشتاك – في مواقع التواصل الاجتماعي، بالتزامن مع نفير اعلامي عام من جانب جميع وسائل الاعلام المرئية والمسموعة التابعة لمختلف مسميات منظومات – ب ك ك – بالداخل والخارج.

لاشك ان توقيت هذه الحملة الإعلامية، يتزامن مع جملة من العوامل والمؤشرات ومنها:

١ - الخطوات الامريكية المتلاحقة للانسحاب العسكري من الشرق الأوسط، بدء من أفغانستان بعد عشرين عاما من تواجدها العسكري الحاشد هناك، ومرورا بالعراق الذي شهد احتلالا عسكريا أمريكيا عام ٢٠٠٣، وانسحابا شبه كامل عام ٢٠١١ مع تواجد نوعي لمواجهة داعش فيما بعد في سياق التحالف الدولي، ثم قرار البرلمان العراقي بالانسحاب الكامل مجددا ، وانتهاء بسوريا حيث تعتبر القوة العسكرية الداعمة – لقسد – منذ أعوام الحرب على داعش وحتى الان، ونيتها – التي لم تتضح بعد - بالانسحاب المتدرج بحسب العديد من المصادر العليمة.

٢ – التفاهمات الامريكية الروسية حول سوريا التي بدأت منذ لقاء القمة السويسري بين الرئيسين (بايدن وبوتين)، والتي اعتبرها المراقبون نوعا من المهادنة للدبلوماسية الامريكية لمصلحة تعزيز النفوذ الروسي في سوريا، وتحديدا في موضوع مباركة واشنطن لعودة (الإدارة الذاتية وقسد ووو الى أحضان نظام دمشق)، مقابل تنازلات روسية لمصلحة الامريكان في مواقع أخرى من العالم.

٣ – الدعوة الصريحة من جانب وزير الخارجية الروسي – لافروف – لاحياء، وتنشيط التفاهمات السابقة بين هذه الجماعات وبين النظام، واتخاذ خطوات جديدة برعاية الطرف الروسي، مع استشهاده (االاشكالي – غير الواقعي) بتجربة كردستان العراق في مجال العودة مجددا الى بغداد، بعد عملية استفتاء تقرير المصير عام ٢٠١٧.

٤ – بوادر عودة الدفئ الى العلاقات الامريكية – التركية من مدخل استعداد انقرة كعضو بحلف الناتو لتلبية مطلب واشنطن في ضمان امن وسلامة مطار كابول بعد الانسحاب الأمريكي، مقابل ثمن بطبيعة الحال وهو يتعلق بمستقبل (قسد والإدارة الذاتية).

ماهدف الدعوة للاعتراف بالإدارة الذاتية؟

بناء على العوامل والمؤشرات المعروضة أعلاه والتطورات السياسية المتسارعة على الاصعدة السورية والإقليمية والدولية بمايتعلق بالملف السوري، فان الهدف من وراء هذه الدعوة الإعلامية، المكثفة، والعاجلة، كما أرى هو نيل الاعتراف والمباركة من الأطراف المعنية،للتحدث ليس باسم الكرد السوريين فحسب بل كممثل شرعي وحيد أيضا عن كرد وعرب ومسيحيي – شمال شرق سوريا – او أهالي محافظات الحسكة، ودير الزور، والرقة في الحوار الحاسم المرتقب مع نظام دمشق، الذي وضع الروس جدول اعماله، وكذلك نتائجه مسبقا، مع تسريبات عن ضم القوات العسكرية والأمنية ودمجها بقوى النظام،وتعامل دمشق قانونيا واداريا مع المنطقة المعنية على أساس الإدارة المحلية حسب المحافظات وكما هو وارد في دستور النظام البعثي منذ تسلطه على الحكم، اما مايرمي اليه السيد (مظلوم) بالاعتراف بمنظومته هو محاولة للسباق مع الزمن من اجل تعزيز أوراقه التفاوضية المفترضة، لتنصيب منظومته ومن يمثلها مرجعية سياسية وإدارية وسلطوية وحيدة ، او بمثابة الحاكم الفعلي لمناطق (شمال شرق سوريا).

والتساؤلات التي تطرح نفسها بهذا المجال هي: ماذا يعتبر السيد "مظلوم" منظومته التي يقودها؟ هل هي حزب ب ي د؟ أم الإدارة الذاتية كسلطة امر واقع؟ ام قوات عسكرية تابعة لمركز ب ك ك العسكري والحزبي بقنديل؟ هل يمثل سلطة، أم حركة تحررية، ام حزب آيديولوجي؟ واستطرادا هل يعبر عن موقف الحركة القومية الكردية السورية التاريخية التي بدأت من حركة خويبون في عشرينات القرن الماضي، مرورا بقيام الحزب الأول عام ١٩٥٧، وتحولات كونفرانس الخامس من آب العميقة عام ١٩٦٥، وانتهاء بحالة التشرذم الراهنة، وبروز قطبي الاستقطاب الحزبي (تف دم و الانكسي)؟ أم ينطلق من مفاهيم ترسخت منذ أيام لجوء (السيد اوجلان الى عائلة الأسد بداية الثمانينات، وتقديم خدماته للنظام السوري حتى هذه اللحظة؟.

أغلب الظن أن السيد مظلوم لاينتظر الاعتراف من دول العالم لانه لايمثل حتى شبه دولة، والدول المستقلة تعترف ببعضها ولاتعترف بمنظمات وجماعات عسكرية بل تستخدمها مقابل الدعم المالي والعسكري، خاصة اذا كانت في شبهة ممارسة اعمال العنف، والموالاة للحزب الام المتهم

بالإرهاب من جانب المجتمع الدولي، ثم ان الدول المعنية بالملف السوري مثل روسيا، وامريكا، وايران، وتركيا، وإسرائيل، لاتعترف حتى الان بكيانات موازية للدولة السورية وتتعامل مع ميليشيات مسلحة او تنظيمات سياسية،، بل تهدف على المدى البعيد لاعادة كل الاراضي، وسلطات الامر الواقع الى أحضان النظام الحاكم وهذا امر لم يعد سرا.

مستلزمات التمثيل الشرعي للحركة الكردية السورية

منذ بداية الثورة السورية بل قبلها باعوام فقدت الأحزاب الكردية التقليدية شروط تمثيل الشعب الكردي وحركته الوطنية، لاسباب عديدة من ابرزها، الانحراف السياسي عن الخط النضالي للحركة، وفقدان الديموقراطية داخل صفوفها بتعطيل بنود النظام الداخلي المتعلقة بالانتخابات وعقد المؤتمرات، وتحول قياداتها نحو الشللية، والولاءات العائلية والمناطقية، ثم الارتهان للمال السياسي، وفقدان القرار المستقل، وخدمة الاجندات الخارجية، واضاعة البوصلة في تحديد وصياغة وتبني المشروع القومي والوطني لكرد سوريا، هذه بايجاز كانت الحالة العامة للأحزاب.

ولاشك أن هذا المشهد المأساوي الذي خلق فراغا واسعا على الصعيد القومي قد أتاح المجال اكثر لسيطرة الوافد الجديد (منظومة ب ك ك بمسيماتها القديمة والحديثة) منذ بداية الثورة السورية ولكن بقوة السلاح، ودعم مباشر من نظام الأسد، وحسب اتفاق مختلف عن مرحلة وصول السيد اوجلان الى دار الأسد، على قاعدة سياسية ثنائية وتعاون وثيق في : مواجهة الثورة السورية، والتصدي لتركيا، وقد ظهر ان البند الأول من القاعدة قد نفذ بحذافيره اما الثاني فلم يظهر له اثر يذكر حتى الان.

عندما يطمح السيد مظلوم في تأمين الاعتراف الكردي السوري به وبمنظومته كممثل شرعي وحيد عليه انجاز العديد من الخطوات، وتوفير الكثير من الشروط والأسباب من بينها المزيد من الوضوح، والشفافية، والالتزام بالمبادئ، والاعتراف بالاخطاء والخطايا، وعليه ان يعلم علم اليقين بان اعتراف أحزاب (المجلس الكردي - الانكسي) بمنظومته، واعتباره راعيا للاتفاق الكردي الكردي، أو شريكا في المحاصصة، مجرد كلام بدون أي محتوى، لن يقدم، ولن يؤخر، لان فاقد الشرعية لايمكنه منحها لاحد.

نعم عليه مراجعة نقدية شاملة لكل سلوكيات منظومته السلبية والمدمرة منذ ٢٠١١ وحتى الان، تجاه الكرد السوريين، وحركتهم، وتجاه السوريين عموما، والتفاصيل تشمل الصفقات مع نظام

الاستبداد الاسدي، والتجاوزات على الصعيد الوطني، والاستيلاء على المال العام من عائدات النفط والغاز والجمارك، دون رقيب او حسيب، وجرائم الاختطاف، والتصفيات، وافراغ المناطق الكردية من سكانها، وملاحقة المناضلين المختلفين فكريا وسياسيا، وكلها موثقة.

عليه الالتزام بمصالح الكرد السوريين ان كان يريد لمنظومته ان تمثل الكرد، وان يعلن عن انفصاله الفكري، والتنظيمي، والسياسي، والولائي، عن مركز قنديل الابوجي، وإدانة موقف العداء المتواصل من جانب ب ك ك ضد إقليم كردستان العراق عموما، والاشقاء في رئاسة الإقليم وحكومته وبرلمانه المنتخب من شعب كردستان العراق، وعليه الاعتراف بالتعددية الفكرية والسياسية في أوساط الكرد السوريين، وان الحياة السياسية واللحظات النضالية لكرد سوريا لم تبدأ من منظومته ولن تنتهي عندها، وقبول الاخر المختلف قولا وعملا، وعليه الاعتراف بان الأحزاب بما فيها منظومته لاتمثل كل الحركة الكردية، وان هناك مايقارب الثمانون بالمائة من الوطنيين الكرد السوريين ليسوا مع الأحزاب، وان يلتزم بمبدأ إعادة بناء الحركة الكردية السورية من خلال المؤتمر الكردي السوري الجامع كخيار امثل من ثلثين من الوطنيين المستقلين وثلث من مجموع أحزاب طرفي الاستقطاب، لاستعادة شرعيتها وتوحيدها لتواجه التحديات، واعتبار المؤتمر المنشود المكان الأنسب لطلب الاعتراف او طرح أي مقترح.وهكذا ان من يريد الاعتراف به (حزبا او منظومة، او فردا...) ممثلا شرعيا عليه الحصول على ثقة غالبية الشعب عبر الوسائل الديموقراطية المدنية الحرة، وليس تحت ظلال السلاح.

الفصل الخامس

"في البعد الكردستاني"

كفاح البارزانيين

السيرة الذاتية

الشيخ عبد السلام محمد عبد السلام البارزاني، او عبد السلام الثاني، ولد بقرية بارزان عام ١٨٧٨، وكان الأخ الأكبر لكل من الشيوخ، والقادة (أحمد، محمد صديق، بابو، مصطفى)، وخلف والده في زعامة منطقة بارزان، ومشيختها، الذي توفي عام ١٩٠٣ بعد عودته من منفاه – ببدليس – بكردستان تركيا حيث نفاه العثمانييون، وقد ترعرع في بيئة تميزت من بين مناطق كردستان الأخرى، بالتماسك العائلي، والالتزام بتقاليد أصيلة متوارثة في قبول الآخر المختلف، والتعايش السلمي، والاحترام المتبادل بين الأديان الثلاثة (الإسلام، المسيحية، اليهودية) التي كانت لها اتباع في ذلك الزمان بقرية بارزان التي شهدت جامعا، وكنيسة، وكنيسا،، في نفس الوقت الذي كان اتباع الديانات غير الإسلامية، تتعرض للابادة، والتهجير في بلدان، ومناطق مجاورة.

وفي هذا المجال يكتب القس الانكليكاني الأمريكي – ويغرام – في كتابه عن رحلته الطويلة في بلاد الكرد قبل اكثر من مائة عام ونيف ومروره بقرية بارزان، حيث قصد الكنيسة وطلب من راعيها ان يدله على شيخ المسلمين عبد السلام، فاراد راعي الكنيسة ان يصحح سؤاله بالقول : هذا شيخ المسيحيين أيضا، وانه قائد صالح لايفرق بين الديانات الثلاث، ويقدم المعونة لاتباعها بالتساوي من دون تفضيل دين على آخر، وقد تاكد القس من صدق راعي الكنيسة عندما اجتمع مع

الشيخ مطولا وتعرف على أفكاره المتقدمة، وثقافته الواسعة، وحرصه على الجميع من دون تمييز، وبحسب معرفتي فقد انتهج قادة ومشايخ بارزان هذا السلوك المنتفح بقبول الاخر الى يومنا هذا.

التحول نحو الدعوة القومية

يقول الصحفي والمؤرخ الفرنسي الشهير - كريس كوجيرا -، "إن "الشيخ عبدالسلام البارزاني، هو صاحب أول وثيقة لحركة التحرر الوطنية الكوردية" ويقصد جملة المطالب التي قدمها الشيخ الى البلاط العثماني، بعد لقائه مع وجهاء منطقة دهوك والبلدات المجاورة، والحصول على موافقتهم، وهي عبارة عن جملة من المسائل التي تعبر عن إرادة الأهالي في التأكيد على الهوية القومية الكردية، والحصول على ضمانات وقرارات بشأن المطالب الثقافية، والاجتماعية، وبذلك يكون الشيخ عبد السلام قد حسم امره وللمرة الأولى كمدافع ليس عن مطالب قريته، وأبناء طريقته، وأهالي منطقته فحسب، بل عن الكرد كشعب محروم من الحقوق، وغير معترف به من جانب السلطنة العثمانية.

ولاشك ان الوعي القومي الكردي قد ظهر وتبلور منذ القرن الثامن عشر وترسخ في اشعار وقصائد – احمدي خاني – وملايي جزيري - وعبد القادر كويي - وشعراء آخرين من مختلف أجزاء ومناطق كردستان التاريخية، وتجسد في جمعيات قامت باستانبول، وديار بكر -. وحركات، وانتفاضات البدرخانيين، والشيخ عبيد الله النهري، والشيخ سعيد، والشيخ عبد السلام بارزاني، وغيرهم.

كان الشيخ عبدالسلام وحتى قبل الانخراط في العمل القومي، يحمل توجها اصلاحيا، ومارس ذلك على ارض الواقع مثل حماية الغابات، ومنع الصيد الجائر، ومنع زواج القاصرات، وتطبيق مصالحة الدم من خلال الزواج ، وتحديد المهر عند الزواج، وتأمين حرية العقيدة، وممارسة الطقوس الدينية للمسيحيين واليهود الى جانب المسلمين .

مذكرة المطالب القومية

وقد تركزت المطالب في المذكرة المرفوعة الى البلاط العثماني على الأمور التالية:

أولا: أن اللغة الكُردية لغة رسمية في منطقة بهدينان ..

ثانيا: جعل التعليم باللغة الكُردية في المدارس.

ثالثا: تعيين الموظفين الكبار من الكُرد حتى يتفاهموا مباشرة مع السكان المحليين.

رابعا: تجري الأحكام وفق الشريعة الإسلامية.

خامسا: أن تجري معاملات القضاء على المذهب الشافعي في المنطقة.

سادسا: جباية الضرائب من السكان حسب الشريعة الإسلامية.

سابعا: تبقى ضريبة بدل الخدمة العسكرية كما هي على أن تخصص لإصلاح الطرق في منطقة بهدينان.

والمطالب كانت بجوهرها قومية، واضيفت اليها بنودا ذات الطابع الديني بناء على طلب الوجهاء ورجال الدين وهم الفئة التي كانت تقود المجتمع في ذلك الوقت.

الشيخ الدبلوماسي

عندما اصطدم الشيخ عبد السلام بالبلاط العثماني بسبب نشاطه الاجتماعي، وتوجهه القومي، حاول ان يجد أطرافا دولية تناصر قضيته، وتدعمه في وجه الطغيان العثماني، فبادر الى الاتصال بالبريطانيين الذين لم يتجاوبوا معه، وتوجه الى الروس، والتقى بممثليهم في – تبليسي – ولكن تمسكهم بمصالحهم مع العثمانيين أدى الى عدم التجاوب، وكان جوابهم سلبيا برفض تقديم أي دعم للممثل الكردي الشيخ عبد السلام.

النهاية المؤلمة

لقد واجه الشيخ العثمانيين بوسائل دفاعية مسلحة، ودبلوماسية، وسياسية، وشعبية بشجاعة بالرغم من عدم تكافؤ القوى، وفوق كل ذلك تعرض الى خيانة افراد من بني قومه حيث ساعدوا في تسليمه الى السلطات العثمانية، والمثير للانتباه ان من نفذ حكم الإعدام بحق الشيخ كمسؤول وحاكم على الموصل ينحدر من أصول كردية أيضا، ولكنه كان عضوا بالاتحاد والترقي ذي الآيديولوجية القومية الطورانية المتطرفة، وقد قام الشيخ الجليل المناضل بواجبه القومي، والاجتماعي على اكمل وجه، وحاول جاهدا، ولم يترك وسيلة الا واستخدمها بكل شجاعة واقدام، ووقف شامخا امام جلاديه حتى النهاية، وستخلد ذكراه في قلوب الكرد أينما كانوا.

وقد شكلت مسيرة الشيخ عبد السلام، منطلقا مضيئا لاسلافه من البارزانيين، على الاستمرار على خطاه وتطويرها، وفي عهد زعامة الملا مصطفى من بعده، توضحت الرؤية القومية بشكل كامل،

ودشن نهجا قوميا، وطنيا، ديموقراطيا، حاسما في مسيرته الطويلة، التي بدأت في مواجهة الاستعمار البريطاني، والحكام الشوفينيين ببغداد، والمرتزقة الكرد من بعض العشائر بالمنطقة، مرورا بمساهمته في إقامة جمهورية مهاباد الكردستانية في ايران، ومسيرته الأطول مع صحبه نحو الاتحاد السوفييتي، وعودته الى العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وقيادته لثورة أيلول عام ١٩٦٣، وتحقيق الحكم الذاتي باتفاقية آذار عام ١٩٧٠، ومواجهة النكسة، وحتى رحيله.

وقد اثمر ذلك النهج المزيد من المكاسب والإنجازات لشعب كردستان العراق، من المشاركة مع المعارضة العراقية في الإطاحة بالنظام الدكتاتوري، وإقامة برلمان كردستان، وإعلان الفيدرالية، والاستمرار في تحقيق المزيد من الخطوات التي ولاشك انها بالنهاية تصب في مجرى الكفاح الكردستاني بكل مكان.

ثورة أيلول ١١ ــ ٩ ــ ١٩٦١، وبداية مرحلة جديدة في الكفاح القومي الكوردي

أهمية ثورة أيلول التي قادها الزعيم الراحل مصطفى بارزاني ونصادف ذكراها الان، انها المحاولة – القطرية – الأولى الناجحة بعد تقسيم كردستان وانهيار الإمبراطورية العثمانية، التي نشبت فيها انتفاضات، وثورات ذات طابع قومي كردستاني شملت اكثر من جزء، كما انها كانت باكورة الحل الوطني الديموقراطي للقضية الكردية في جزء كردستاني، وثمرة التوافق بين شعب كردستان وعرب العراق، وتعتبر بداية مرحلة جديدة في ابراز وتعميق خصوصية كل جزء، وانتقال الحركة الكردية من طور الكفاح القومي المركزي الشامل، الى النضال القومي الوطني في كل بلد يضم جزء من كردستان، واستخدام صيغة التنسيق، واحترام الخصوصيات، وترسيخ مبدأ احترام الشخصية المعنوية، والنضالية. لكرد الأجزاء الأربعة، وكان من اعتزازي البالغ انني دعيت من جانب الزعيم البارزاني الى المشاركة في احتفالات اتفاقية الحكم الذاتي لعام ١٩٧٠ في (ناوبردان) بكردستان العراق كثمرة من ثمار ثورة أيلول، واستقبلت بحفاوة من بغداد حتى حاجي عمران،كل الوفاء لقائد ثورة أيلول، وهنيئا لشعب ورئاسة، وحكومة، وبرلمان كردستان العراق.

تطورات إقليم كردستان العراق

يكاد يجمع المراقبون، المتابعون لتطورات إقليم كردستان العراق، على حدوث نوع من الاختراق الدبلوماسي، والبروتوكولي، من جانب الفرنسيين، والبريطانيين، لدى استقبال رئيس إقليم كردستان العراق الشاب – نيجيرفان. بارزاني – حيث تم التعامل معه كرئيس دولة مستقلة، ومعلوم ان ماحصل ليس من باب السهو، والخطأ في هذين البلدين العريقين المعروفين بالدقة، والصرامة البيروقراطيتين على خطى الاباطرة، والملوك، والامراء الذين حكموا البلدين – المستعمرين السابقين – لمعظم دول وشعوب آسيا، وافريقيا.

هناك من فسر ذلك الاختراق، وحفاوة الاستقبال، بنوع من صحوة الضمير، والاعتراف غير المعلن، وغير الموثق كتابة، بالاعتذار عن الضرر الذي الحقه البلدان بالشعب الكردي في الحقب التاريخية الماضية،بدأ من الحروب الصليبية، والمواجهة وجها لوجه مع جيش القائد الكردي المسلم صلاح الدين الايوبي، مرورا بقيام سايكس الإنكليزي، وبيكو الفرنسي بابرام اتفاقية تقسيم كردستان التاريخية عام ١٩١٦، وانتهاء بموقفهما العدائي تجاه التطلعات الكردية المشروعة من خلال مشاركة البلدين في مختلف المعاهدات، والاحلاف التي ابرمت بالشرق الأوسط مع الأنظمة الحاكمة، تستهدف باجزاء منها الشعب الكردي، وتقف عائقا امام حق تقرير مصير الكرد اسوة بالشعوب الأخرى في المنطقة.

وهناك من ذهب بعيدا والى اكثر من ذلك، معتبرا أن ماقامت به حكومتا البلدين تجاه رئيس الإقليم الكردستاني حفيد الزعيم الراحل مصطفى بارزاني ماهو الا مقدمة لخطوة الاعتراف باستقلال كردستان العراق، وإعادة النظر بالملف الكردي في المنطقة برمتها، والعودة الى ترسيم الحدود الدولية من جديد، وإرساء تحالفات مستحدثة تطوي صفحة نتائج الحربين العالميتين الأولى، والثانية.

وفي هذا المجال تعيدني الذاكرة الى عام ١٩٨٩ أي قبل نحو ثلاثة عقود، عندما عقد مؤتمر تضامني مع الشعب الكردي في باريس، برعاية السيدة الأولى الفرنسية – مدام ميتران – وكنت من جملة عدد من المتكلمين من القيادات السياسية الكردية في المؤتمر، وطالبت حينها بان تقدم فرنسا الاعتذار للكرد حول الضرر الذي الحقته بهم طوال التاريخ الاستعماري، والتعويض عن

ذلك، وقد تجاوبت السيدة – ميتران – وتفاعلت مع كلمتي، حيث قامت من كرسيها وبدات بالتصفيق دليل موافقة على طلبي، وهو امر ليس بغريب في عصرنا الان حيث هناك العديد من الشعوب المستعمرة السابقة تطالب بانصافها، خصوصا من جانب فرنسا،وبريطانيا، وألمانيا، وغيرها والتعويض عن خسائرها بالحقب الاستعمارية.

نيجيرفان بارزاني من البحث عن الهوية، الى تجسيد الهوية

كانت زيارة السيد – نيجيرفان بارزاني – الى الولايات المتحدة الامريكية (١٧ –٤ – ٢٠٠٠) وكلمته المعبرة في كونفرانس "البحث عن الهوية" بذلك الحضور النخبوي الأمريكي المميز، إيذانا لبدء مرحلة جديدة متطورة في العمل السياسي، مترافقة مع الطفرة الإنمائية في مجال تدشين البنية التحتية لإقليم كردستان، بعد مرحلة الثورة، واستبشر الكثيرون خيرا، بإمكانية بلوغ كردستان العراق مرتبة – نمور آسيا – كاحد نمور – ميزوبوتاميا – وذلك لتوفر النفط، والقوة البشرية، والموقع الجغرافي المؤهل، وقبل هذا وذاك صمود، وطموح، شعب قدم التضحيات الجسام لاكثر من قرن من الزمان، وبحثه عن سبل لنيل الحرية، والكرامة، والعيش بسلام.

بعد عقدين من بحثه عن "الهوية" في أمريكا، يزور الرئيس – نيجيرفان – البلدين الأوروبيين كصاحب هوية كردستانية واضحة المعالم، راسخة الجذور في إقليم فيدراليي له مؤسساته المنتخبة التشريعية، والتنفيذية، معترف به بدستور الجمهورية العراقية، ويحظى باجماع كردستاني ليس من جانب الكرد فحسب بل من قبل القوميات الأخرى الكردستانية، التركمان، الكلدان، الاشور، السريان، الأرمن، العرب، وتقيم في العاصمة أربيل العشرات من القنصليات، والبعثات الدبلوماسية، وله تمثيل دبلوماسي في الاتحاد الأوروبي ومعظم دول العالم.

لاشك ان هناك العديد من العوامل الخارجية، في حال توفرها، ستضفي المزيد من جوانب الرسوخ والأمان الى الهوية الكردستانية، الفيدرالية، القائمة، خصوصا في مجال استمرارية المساندة العسكرية للقضاء على الإرهاب، وتعزيز مؤسسات الإقليم العسكرية، والامنية ، وتوفير الدعم للمشاريع التنموية الكبرى خاصة بمجال البنى التحتية، واعداد الكادر العلمي، والفني بمختلف المجالات، وتحديث المرافق الحكومية، والإدارية، والتعليمية، والصحية، والخدماتية، وتحويل انتاج النفط والغاز الى مصدر لتطوير الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، وهذا مايبحث عنه رئيس الإقليم في زياراته الى العالم الخارجي عموما وأوروبا وامريكا والبلدان العربية الخليجية على وجه الخصوص.

دوافع الانفتاح الغربي والعربي علي إقليم كردستان

قد أختلف مع الرأي المتفائل جدا في بعض الأوساط الكردية، فالغرب بجناحيه الأوروبي، والامريكي، وكذلك النظام العربي، والإقليمي الرسمي، ليسوا بوارد إعادة النظر بالقضية الكردية بالشرق الأوسط عامة، والعراق خاصة، من منطلق الاعتراف بحق تقرير المصير، بل ان بعض مظاهر الانفتاح التي بدت مؤخرا، ومنها الاستقبال الحافل لرئيس الإقليم، جاءت بظروف مميزة تمر بها العراق في ظل حكومة الكاظمي التي تتمتع بعلاقات حسنة مع إقليم كردستان،نحو إرساء نوع من سياسة التوازن في المنطقة، بحيث لاتغضب ايران، وقد لاترضيها تماما، وذلك على نفس منوال سياسة إدارة الرئيس بايدن الديموقراطية، وكذلك الاتحاد الأوروبي.

كما ان الموقف الكردستاني العراقي مازال متمسكا بالفيدرالية القائمة، وتطويرها حتى الى ماتشبه – الكونفيدرالية – وليس الاستقلال الناجز، لذلك لااعتقد ان الخارج مهما كان صديقا لشعب الإقليم، سيزايد عليه، ويتبنى دعوة استقلال كردستان بالنيابة عنه، وقد تابعنا ومنذ سنوات قليلة كيف ان المحيط والعرب، والعجم، والغرب وقفوا وقفة واحدة ضد استفتاء تقرير المصير، ومن حينها وحتى الان لم يتغير شيئا في جوهر السياسة العالمية، والإقليمية.

ولاشك ان علاقات أربيل مع بغداد، تحسنت اكثر منذ تولي السيد – نيجيرفان بارزاني – رئاسة الإقليم كنهج ثابت استخلص بعد تجربة عملية استفتاء تقرير المصير عام ٢٠١٧، ومن مؤشراته العودة الى بغداد، والتفاعل، والتشارك مع وفي العملية السياسية، والقيام بدور في بناء العراق الفيدرالي الجديد كعامل استقرار محلي، واقليمي، مع تحسين فيدرالية إقليم كردستان، وإنجاز خطوات دستورية حول القضايا العالقة، وكان واضحا مساهمة رئاسة الإقليم، وتفاهمها مع حكومة المركز حول النشاطات، والإنجازات الأخيرة التي تمثلت بلقاءات القمة، والمؤتمرات التي عقدت ببغداد.

توضح لنا تجربة العلاقات بين المركز، واربيل انه كلما تحسنت تلك العلاقات، كلما استأثر إقليم كردستان بالدعم، والرعاية من جانب العرب ودول الإقليم، والغرب، لان الجميع متمسكون بوحدة العراق، وضد قيام دولة كردستانية مستقلة، وبما ان تحسين العلاقات بدأ أكثر في ظل رئاسة،

وحكومة الإقليم الراهنتين، بعد الفجوة التي احدثتها عملية الاستفتاء، فان الاهتمام الخارجي قد يتضاعف بالاقليم الى درجة ما، وفي حدود معينة لن تتخطى المالوف في المرحلة الراهنة.

من جهة أخرى هناك سبب آخر للاهتمام بالاقليم وهو الاعجاب الكبير في الغرب، ومن قداسة بابا الفاتيكان الذي زار الإقليم مؤخرا، بتجربة إقليم كردستان في التعامل مع المكونات، والاقوام الكردستانية من غير الكرد، واتباع الديانات المسيحية بشكل خاص، الذين يتخذون من الإقليم مأوى، وملاذا آمنا، والسكان الاصليون منهم يتمتعون بالحقوق القومية، والاجتماعية، والثقافية، وهي تجربة فريدة بالشرق الأوسط الملتهب بنيران الإرهاب، والتمييز، والعنصرية، والفاشية، والتطهير الديني، والعرقي.

من المؤكد أن سلطة إقليم كردستان العراق كأية سلطة حاكمة في العالم لاتخلو من الشوائب، والنواقص، وأوجه القصور، والفساد، خاصة اذا علمنا أن التجربة مازالت حديثة العهد، مقارنة بالدول والنظم التي مضى على قيامها قرون، وعقود، كما انها محصورة في السلطة المحدودة في اطار الفيدرالية، كما انها مازالت تمر بفترة انتقالية بين مرحلتي الثورة، والكيان، التي تحتاج الى المزيد من الحكمة السياسية، والتروي، والبحث والتمحيص.

ولاشك ان قيادة كردستان العراق تتحمل المسؤوليات الجسام، وعلى قدرها تواجه التحديات الكبرى من اكثر من طرف،وجهة تتربص بها في الداخل، والجوار خصوصا، ومن مصلحة شعب كردستان العراق، وشعوب العراق، والمنطقة وفي المقدمة الكرد في الأجزاء الأخرى ، والعالم، ان ينجح مشروع الإقليم السلمي بكل جوانبه في ظل قيادته المنتخبة ديموقراطيا، ويتحول الى نموذج متقدم للحلم الكردي التاريخي، يحتذى به في مجال حل القضيتين القومية، والديموقراطية، ومن اجل تحقيق الامن، والاستقرار، وترسيخ قاعدة العيش المشترك.

ستبقى تجربة كردستان العراق نقطة مضيئة في مسيرة الكرد

مقدمة

تجربة كردستان العراق في الكفاح القومي – الوطني، قديمة، وأصيلة، وغنية، تبدأ قبل أكثر من قرن ونصف القرن، ومن صفحاتها التاريخة المضيئة ما جرت من احداث في عدد من مناطق كردستان وتحديدا بمنطقة – بارزان -، وتناقلها المستشرقون الاوائل مثل القس الأمريكي الانكليكاني – ويغرام - كشهادات حية غير قابلة للنسيان، وأخص بالذكر الدور البارز الذي لعبه الشيخ – عبد السلام بارزاني – في تجسيد إرادة الكرد، ومزج التطلعات المناطقية الاجتماعية، بالدعوة القومية التحررية، وذلك عندما وجه مذكرته الشهيرة الى البلاط العثماني، طالبا فيها تحقيق المطامح القومية في الإدارة، والثقافة، والحرية، وقد وهب حياته ثمنا لذلك النهج، وتلك المطالب المشروعة، أمام تعنت، وشوفينية، واستبدادية السلطة العثمانية، التي قررت اعدام الشيخ المنتفض في سجن الموصل.

استمرارية الكفاح بكافة اشكاله

لم تهدأ ساحة كردستان العر اق منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الان، فقد واصل شعبها من زاخو وحتى السليمانية مرورا ببارزان ر نضاله العادل، وبمختلف الوسائل الممكنة، والاشكال المتوفرة، من انتفاضات مسلحة، وثورات، وحركات سياسية، وتنظيمات سرية، وعلنية، وجمعيات ثقافية، (وحتى اعلان مملكة)، فبالاضافة الى المنظمات القومية الداخلية التي نشأت بكردستان العراق مثل منظمة – هيوا – وغيرها، انتهاء بالحزب الديموقراطي الكردستاني الذي كان البارزاني الخالد اول رئيس له، فقد كان لقادة حركات – بارزان – مابعد الشيخ الشهيد عبد السلام، خصوصا بعهد الراحل مصطفى بارزاني، صلات، وعلاقات تعاون مع الحركات القومية الكردية في تركيا (ثورة الشيخ سعيد بيران) ، وايران (جمهورية مهاباد الكردستانية)، وسوريا (حركة خويبون).

تجربة كردستانية اولى ووحيدة في تحقيق الحكم الذاتي، والفدرالية

من بين مختلف التجارب في أجزاء كردستان، تبقى التجربة الوحيدة الناجحة، والتي كان ثمنها باهظا في الأرواح، ولكنها سطرت آيات من البطولات، والفداء، وقدمت نموذجا رائعا من القادة

العظام أمثال الخالد ملا مصطفى، وغيره من المناضلين الشجعان، وقد حققت على ارض الواقع مكاسب تاريخية في العصر الحديث، بدء بالحكم الذاتي لعام ١٩٧٠، ومرورا بإقامة برلمان كردستان بعد اجراء انتخابات حرة عام ١٩٩٢، والاعلان عن الفيدرالية التي اعتمدت رسميا في الدستور العراقي بعد الإطاحة بالنظام الدكتاتوري، وبذلك تكون المرة الأولى بالتاريخ الحديث الوصول الى حل القضية الكردية في جزء من كردستان، على أساس الحوار، والتوافق بين الكرد والعرب في العراق، والتسليم بوجود كردستان في الدستور، وبالفدرالية نظاما، وشكلا سياسيا قانونيا.

مبدأ حق تقرير المصير كقاعدة لحل القضية القومية

منذ بدايات الكفاح القومي ثم الوطني بكردستان العراق، انطلقت الحركات السياسية من مفهوم حق تقرير مصير الشعوب، كمبدأ جسدته هيئة الأمم المتحدة في ميثاقها، واعتمدته حركات التحرر في العالم، وتبنته الثورات الفرنسية، والأوروبية الأخرى،والأمريكية، وثورة أكتوبر العظمى، ومازال هذا المبدأ بمثابة منارة لكل الشعوب المضطهدة التواقة للحرية والاستقلال، وما دعوة السيد الرئيس مسعود بارزاني في أيلول / سبتمبر عام ٢٠١٧، لاجراء عملية استفتاء تقرير المصير الا التزاما بذلك المبدأ الخالد، والتي كانت نتيجتها تمسك اكثر من ٩٦٪ من شعب كردستان العراق بخيار الاستقلال، وفي هذه المرة أيضا وقفت السلطة العراقية المركزية، والمجتمع الدولي ضد إرادة شعب الإقليم، والمبادئ الإنسانية، والأعراف الأخلاقية.

التعددية القومية والوطنية في تجربة كردستان العراق

هذه التجربة ومنذ بداياتها، وبشهادة الجميع جمعت بين الجانبين القومي، والوطني، أو الشكل القومي، والمضمون الوطني الشامل، وذلك باعتراف دستوري، وقانوني بوجود، وحقوق قوميات، واتباع اديان، من السكان الأصليين بكردستان مثل التركمان، والكلدان، والاشوريين، والارمن، والعرب، ومختلف الطوائف، والمذاهب المسيحية، والمسلمة، حيث التسمية الرسمية تتوقف على (شعب كردستان العراق) وليس الشعب الكردي فقط، هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك المفهوم الوطني العراقي أيضا، حيث الإقليم جزء من العراق الفدرالي ولشعبه دور وتاثير في العملية السياسية العراقية، وبمصير البلد،ومستقبله بحسب توزيع السلطات، والصلاحيات في الدستور المتبع.

التجربة نموذج في حل القضية القومية بالمنطقة

معلوم ان هذه التجربة ومنذ ثورة أيلول ١٩٦١، وثورة كولان، واتفاقية آذار للحكم الذاتي، وإعلان الفيدرالية، كانت تتعرض للخطط، والمؤامرات الداخلية، والإقليمية، وكانت مخططات تصفيتها تحبك معظم الأحيان في عواصم الدول المجاورة، المقسمة لكردستان، ولكن بفضل صمود شعب كردستان العراق، وحنكة قيادته، تمت صيانة التجربة، وتطويرها، وترسيخها، والحفاظ عليها، الا ان أصبحت الان نموذجا يحتذى بها ليس على صعيد حل القضية الكردية في الجوار، بل على صعيد البقية الباقية من حركات الشعوب التي لم تحقق بعد أهدافها.

ومن الواضح ان العديد من الأطراف الإقليمية التي كانت معادية لاي حق كردي او كردستاني بالمنطقة، بدات بالتراجع بعد فشلها في تصفية هذه التجربة الرائدة، والاعتراف بها ولو على مضض، ولكن مازال البعض من تلك الأطراف يواصل حربه على تجربة الإقليم بوسائل مختلفة عبر الوكيل المعتمد وهو حزب العمال الكردستاني – ب ك ك – وشراذم من المرتدين، والانتهازيين في بعض مناطق الإقليم.

التجربة بطبيعتها مناقضة لشتى أنواع الإرهاب

قد تكون تجربة شعب كردستان العراق، الوحيدة بين تجارب حركات التحرر القومي – الوطني بالمنطقة، والعالم، التي لم تستخدم وسائل التصفيات الفردية، ولا استهداف المدنيين، والمناطق السكنية، ولا أساليب الخطف وغيرها من اعمال العنف، كما انها ومنذ البداية ميزت بين الأنظمة والحكومات، وبين الشعب، والأهالي، واعتبرت مواجهة إرهاب الدولة و واسقاط نظمها من الأولويات، وقد ظهر كيف ان تنظيم – داعش – الإرهابي وضع في مقدمة أهدافه بعد السيطرة على – الموصل – الزحف نحو أربيل، وباقي مناطق كردستان العراق، وتحديدا الخط الممتد من – مخمور – مرورا باربيل – وبلدة – صلاح الدين، وشقلاوة، نحو الشمال، والشمال الغربي انتهاء بزاخو، والحدود العراقية التركية، ولكن شعب الإقليم، وبيشمركته البواسل كانوا بالمرصاد، وواجهوا قطعان داعش في مساحات شاسعة بطول يفوق الالف كيلومتر و وقدموا العشرات من الشهداء بينهم قادة عسكريون كبار، واثبتوا للعالم ان تجربتهم لن ولن تتعايش مع أي نوع من الإرهاب، إرهاب دولة، أو ميليشيات او تحت راية الأديان، والمذاهب.

الحملة الأخيرة بخصوص بعض المهاجرين

أعداء تجربة شعب كردستان العراق، يواصلون حملاتهم الإعلامية، ولن يتركوا وسيلة الا ويستخدمونها في حملتهم الظالمة المضللة، وآخرها محاولة استغلال وجود عدد من العائلات المهاجرة من على الحدود بين (بيلاروسيا وبولونيا)، ومن المفارقات أن جماعات الميليشيات الطائفية الولائية المتحكمة في بغداد وبعض انحاء العراق، والتي تشكل السبب الرئيسي لهمجيتها والتمرد على القانون، والنظام، في تهجير مئات الالاف من العراقيين الى مدن كردستان العراق والخارج ، هي التي تقف وراء تلك الحملات ذات الطابع السياسي.

جميع القوى القومية الديموقراطية الكردستانية، وسائر الوطنيين الصادقين يقفون الى جانب تجربة الاشقاء الواعدة، ونهج القيادة السياسية المعتدل، والصائب، ويعتبرون ان مواصلة نجاحات تلك التجربة، تصب في مجرى نضال الكرد بكل مكان.

كردستان العراق: من القومية الى الثنائية الوطنية

ليس بخاف على أحد، تلك المكانة المرموقة لإقليم كردستان العراق، لدى الرأي العام الكردي في كل مكان، واعتباره موقعا قوميا متقدما لماقدم شعبه من تضحيات منذ عقود، وحقق إنجازات تاريخية، وبشكل خاص في حقبة الزعيم القومي الراحل مصطفى بارزاني، الذي جسد صورة القضية الكردية امام الداخل والخارج، و اشعل الانتفاضة الثورية ضد النظم والحكومات العراقية، والاستعمار البريطاني، وهب لنجدة جمهورية مهاباد، ووصل الاتحاد السوفييتي – السابق - مع صحبه بمسيرة طويلة، ولاقوا جميعا صنوف العذاب، والمعاناة، الا ان وصل البارزاني الى موسكو، والتقى بالرئيس السوفيتي الراحل – نيكيتا خروشوف – ثم غادر الى العراق بعد ثورة تموز ١٩٥٨،حيث مر بمصر للقاء الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر .

تجربة الحركة القومية في كردستان العراق الطويلة، والغنية، جديرة بالمتابعة، والبحث، والتمحيص، يمكن للحركة السياسية الكردية في الأجزاء الاخرى الاستفادة من دروسها، في الكثير من الجوانب، والمفاصل، خصوصا في المجال النظري،والتطبيقي، فنحن امام تطور هائل للحركة القومية هناك، اجتازت مراحل عديدة، وسبقت بذلك باقي الحركات الكردية خارج العراق، ماارید توضيحه هو قراءة تلك التجربة كما حصلت وبصورة نقدية، وليس بنظرة – تصوفية - واستخلاص العبر المفيدة، وليس بنقلها حرفيا، او تقمصها، لسبب بسيط هو اختلاف المكان، والزمان، وتباين الخصوصيات، والبيئات الاجتماعية.

من القومية الى الوطنية الكردستانية، والعراقية

قبل نحو قرن، وفي بدايات ظهور الحركة في كردستان العراق، كان طابعها العام يرمز الى الكرد، والقضية القومية، وبعودة بارزاني، وماجمع من خبرات خلال وجوده ببلد كان يشكل مركز الحركات الثورية العالمية في ذلك الزمان، وتعرفه على قضايا القوميات والشعوب وتطبيقاتها الاشتراكية بمزاياها، وعيوبها، لاحظنا أن خطاب ثورة أيلول بكردستان (١٩٦١) التي قادها بارزاني، لم يقتصر على الجانب القومي الكردي فقط، بل جمع بين القومية الكردية،والوطنية العراقية حيث كان شعارها الرئيسي – الديموقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكردستان – وفي

الوقت ذاته التحقت قوى وفصائل عربية وعراقية بالثورة، وشاركت مع البيشمةركة في حرب الأنصار.

وفي مرحلة لاحقة مع بدايات الانتفاضة الأخيرة خلال التسعينات، وقيام البرلمان الكردستاني، انتقل المفهوم القومي الكردي الى طور جديد متقدم، عندما تضمن مشروع دستور الإقليم بندا أساسيا في تعريف شعب كردستان با (الكرد، والتركمان، والكلدو آشور، والارمن، والعرب) أي تغير الخطاب السياسي من الشعب الكردي كصفة قومية، الى الشعب الكردستاني كصفة وطنية، ومنذ ذلك الحين نجد هذا المصطلح يسود المعاملات الرسمية، ويرد في خطابات المسؤولين الحكوميين، والحزبيين، وفي الجانب التطبيقي العملي، تحققت المشاركة بالسلطتين التنفيذية، والتشريعية، من جانب ممثلي مكونات شعب كردستان.

وهنا وبحكم اطلاعي وتعايشي مع الاحداث بالاقليم نحو عقدين واكثر، وتواصلي مع أصدقائي باالطيف المسيحي، لابد من التنويه بموقف غالبية المكون الكلداني الكردستاني وهو الأكثر عددا على الصعيد المسيحي، وظهور جيل جديد من الكلدان، والاشوريين، والسريان وهم جميعا من السكان الأصليين بكردستان، اكثر انفتاحا، وتقبلا للعيش المشترك بسلام، مما اد ى ذلك الى تقليص نفوذ ودور بعض المتزمتين الذين كان همهم الأول والأخير دب الانقسام، واستحضار اقاويل عفا عليها الزمن لتعميق الشرخ،واثارة الفتن العنصرية، ولاننسى أيضا بالمقابل من كان يشبههم بالجانب الكردي.

هذا مايجعلنا تلمس تطور كبير، في الخطاب السياسي القومي لكرد العراق، والانتقال الى المجال الوطني من الباب الواسع وبثنائية فريدة من نوعها بالمنطقة، أولا نحو الوطنية الكردستانية، وثانييا باتجاه الوطنية العراقية، هذا الانتقال السلس الناضج، على الصعيد السياسي النظري، والعملي، يقابله تمسك كرد العراق وحركتهم بمبدأ حق تقرير المصير وعدم التخلي عنه، ثم ان ذلك لم ولن يؤدي الى خروج كرد العراق من قوميتهم الكردية، بل بالعكس من ذلك يرسخ اصالتهم، ويعزز مكانتهم، ويضمن وجودهم، وحقوقهم، ويرمز الى استكمال شروط، وعوامل نشوئهم كشعب وقومية، تلك العوامل التي تتكامل مع الانتمائين الوطنيين الكردستاني، والوطني، ولا تتعارض معها.

ولابد هنا من التميز بين ما اشرنا اليه أعلاه بخصوص التجربة الناجحة والسليمة والطبيعية للاشقاء بكردستان العراق، بخصوص التطور الوطني الثنائي، وبين بياعي الوطنيات الخالية من

المضمون، على شكل التخلي عن الانتماء القومي، والارتماء باحضان الاخرين من أنظمة استبدادية، وجماعات طائفية مارقة عنصرية، باسم الوطنية والمرونة، والأمة الديموقراطية.

مشاركة كردستان الواسعة بانتخابات البرلمان العراقي

المشاركة الكردستانية الواسعة الان بالانتخابات العراقية، تجسد النهج الوطني المشار اليه وتعزيزه خصوصا بعد تجربة استفتاء تقرير المصير في أيلول ٢٠١٧، وقيام الكابينة الجديدة، وانتخاب رئيس جديد لإقليم كردستان، وبحسب معرفتي هناك اتفاق بالاقليم من جانب جميع المؤسسات الحاكمة، وخصوصا الحزب الديموقراطي الكردستاني على المضي قدما بذلك النهج الانفتاحي، المعتدل، وعلى الاغلب سيحوز هذا الحزب على اكثر المقاعد مما يؤهله تعزيز تحالف كردستاني موحد للقيام بالدور المطلوب لمصلحة العراق، وشعب كردستان.

لاشك ان الهدف الرئيسي هو إيجاد حلول للقضايا الشائكة المعلقة، مثل النفط والغاز، ومسألة الرواتب ومخصصات البيشمةركة الدفاعية، والاقتصاد من تجارة داخلية، ومشاريع تنموية، وتوزيع المساعدات بالعدل، والمناطق المتنازع عليها من كركوك الى مناطق بمحافظات ديالي، واربيل، والموصل، ومسالة الشراكة بين الإقليم والعراق الاتحادي، وكذلك الارهاب، والميليشيات المسلحة وهجماتها الصاروخية وبالدرون، وأخيرا وليس آخيرا المزيد من التطوير لفيدرالية الإقليم.

النهج الوطني لقيادة الإقليم، والعمل على التقارب مع بغداد، ومحاولة توفير شروط الشراكة الحقيقية، سيصب جميعها لمصلحة العراق الفيدرالي الموحد بما في ذلك الإقليم، وتعزيز السلم والاستقرار، وسيبقى ذلك اختبارا للقوى السياسية في العراق العربي، هل ستتجاوب مع تطلعات الإقليم هذه، وتقطع الطريق على الميليشيات الطائفية والولائية من اجل عراق حر مستقل،عراق العرب والكرد وسائر المكونات.

القضية الكردية في ندوة " دهوك "

في ندوة " منتدى السلام، والامن في الشرق الأوسط " المنعقدة في السادس عشر من تشرين الثاني / نوفمبر الجاري بالجامعة الامريكية – دهوك، وبمشاركة رؤساء العراق، وإقليم، وحكومة إقليم كردستان العراق، وشخصيات قيادية، واكاديمية، نالت فيها القضية الكردية باالعراق، والمنطقة، الحظ الاوفر من البحث، والتمحيص، والتقييم، خاصة في مداخلتي رئيسي الإقليم، والحكومة ، حيث قام الصحفي في جريدة الغارديان البريطانية والمشارك بالندوة - مارتن تشولوف – بتوجيه الأسئلة المركزة حول مختلف القضايا، وبالأخص حول الجوانب المختلفة المتعلقة بالقضية الكردية بشكل عام..

ليس خافيا حجم الضعف المعرفي في الساحة الكردية عموما، وافتقار جميع التعبيرات السياسية الحزبية، والثقافية الى المتابعة النظرية العلمية، حول طبيعة وتطورات الفكر القومي الكردي، وحوامله الطبقية والاجتماعية، ومصادره التاريخية الجامعة، وخصوصياته في كل جزء من أجزاء كردستان، بعد موجتي التقسيم الأولى في القرن الخامس عشر، والثانية في القرن العشرين، واللتان حولتا عمليا وعلى أرض الواقع (الامة الكردية الى شعوب كردية) موزعة بالنهاية في أربعة دول، بثلاثة لغات، وثقافات، وحضارات، كانت ومازالت طاغية، مما تأثرت بها ليست الثقافة القومية الكردية فحسب، بل مجمل جوانب الحياة الاجتماعية، والسياسية، والتي بدورها عززت خصوصية كل جزء، ووسعت الفجوة بين كرد الأجزاء الأربعة، والتي لايراها الكثيرون من العاملين في الحقل القومي، والتنظيمات الحزبية، والذين يستخدمون مشاعرهم الشخصية المغالية، بدلا من عقولهم، لاستغلال عواطف الجمهور لمكاسب آنية، هذه هي الحقيقة الأولى.

اما الحقيقة الثانية فهي شبه انعدام مراكز البحث، والتحليل، المستقلة في الساحات الكردية عموما، وفي إقليم كردستان العراق الفيدرالي المدار من قبل شعبه بشكل ديموقراطي خصوصا، وكذلك في سلطة نفوذ – ب ي د – ببعض المناطق الكردية السورية ، وحتى لو وجدت تكون اما حزبية، أو من دون مضمون، خال من أصحاب النهج العلمي النقدي، والمفكرين المختصين بالفكر القومي الكردي، ومن المتمتعين بالجرأة الأدبية، ويصح هنا التساؤل المشروع : لو لم يكن ذلك الصحفي الأجنبي البريطاني العامل في منبر أوروبي شهير، هل كان بالإمكان ابداء كل من رئيسي الإقليم، والحكومة موقفيهما بشأن المسائل الموضوعة من دون مبرر وأسباب تذكر، في خانة – الحساسية

– أو الامتناع عن اثارتها، مثل القضية الكردية في العراق، والاجزاء الاخرى، والعلاقة مع بغداد، ومستقبل العراق، والموقف من الجوار، خصوصا الأنظمة في الدول التي يتوزع فيها الكرد؟.

ومايدفع الى الاستحسان، وفي احدى الحالات النادرة بتاريخ مسؤولي الإقليم الكردستاني، المعروفين بالتكتم، يتصدى أرفع القادة في تلك الندوة لمهمة ابداء الرأي بشفافية بالغة، والاجابة على تساؤلات لم تكن مباحة للطرح والاجابة سابقا عبر وسائل الاعلام، والبث المباشر، مما قد تشكل الضوء الأخضر، لتداول، تلك القضايا علانية من جانب المسؤولين الاخرين، والاكاديميين، وأصحاب الاختصاص، وان تكون إشارة مشجعة لاعادة الاعتبار لمؤسسات حوارية عريقة مثل (رابطة كاوا للثقافة الكردية) باربيل، وقيام وتعزيز، مراكز أبحاث علمية حوارية مستحدثة في الإقليم.

حول قضايا النقاش المثارة بالندوة.

شملت الندوة التطرق الى العديد من المسائل التي تتعلق بالامن والاستقرار بالمنطقة، مثل المياه، والعلاقات بين الدول، واحلال السلم، والاستقرار، والتحالفات، والحوار السلمي، والمفاوضات السلمية، والمهاجرين، والنازحين، وحصة الإقليم بالموازنة العراقية، وآثار جائحة كورونا، وفرص العمل في ظل الكابينة التاسعة الراهنة، والمشاكل الاقتصادية الراهنة، والتحديات القائمة امام الحكومة، والعلاقة بين أربيل وبغداد، وتقصير حكومة المركز في ارسال موازنة ١٢ شهرا من حصة الاقليم، وان الإقليم يتمنى الاستقرار لسوريا، واخذ مصالح كل الأطراف بعين الاعتبار، ولكون السلطة الحاكمة في بعض مناطق غربي كردستان بايدي – ب ك ك، فان اللاجئين الكرد السوريون لايرغبون بالعودة، كما أثيرت مسألة الانسحاب الأمريكي العسكري من المنطقة ونتائجها وتأثيراتها.

وما يؤخذ على الندوة عدم توقف المداخلين الرئيسيين (رئيسا الإقليم والحكومة) على مسألة الاقوام، والمكونات غير الكردية ومن السكان الأصليين في كردستان العراق مثل التركمان، والكلدان، والاشوريين، والارمن، والعرب، وقد يكون ذلك لاسباب محض فنية .

القضية الكردية

من حيث الجوهر كان هناك تكامل بالنظرة الى قضايا الكرد بالعراق وبمختلف الدول المقسمة لكردستان وذلك بالمحاور، والجوانب التالية :

أولا: الكردي خلق كرديا، واضطر ان يصبح عراقيا، او تركيا، او سوريا، او إيرانيا، من دون ارادته، او اختياره، فعندما تعرض الكرد ووطنهم التاريخي كردستان، للتقسيم الأول بين الامبراطوريتين العثمانية، والصفوية اثر معركة – جالديران – حصل ذلك بإرادة الأقوياء، وبقوة السلاح والسطوة، والنفوذ، ولدى عملية التقسيم الثاني اثر اتفاقية سايكس – بيكو ١٩١٦، أضيف الى الكرد انتماءان جديدان وهما : العراقي، والسوري من دون ارادته، بل حتى من دون إرادة العراقيين العرب والسوريين العرب بل فرض ذلك فرضا من قوى الاستعمار الأوروبي.

ثانيا: منذ قرارات وفعل التقسيم الأول والثاني ، توزع الكرد بين بلدان أربعة، واضفيت على قضيتهم القومية الصفة الوطنية، وأصبحت ضمن اطار متوازن متكامل، وتأثيرات متبادلة إيجابية بين القومي، والوطني، فلاحل نهائي، وشامل، وعادل، للمسالة القومية الكردية، من دون تحقيق نظام ديموقراطي، تعددي، توافقي، وهذا يطرح مسالة كون القضية الكردية في كل بلد جزء عضوي من القضية الوطنية الديموقراطية، تؤثر فيها، وتتأثر بها.

ثالثا: الأولوية في قضايا الكرد ببلدانهم، للتحالفات الداخلية، والنضال المشترك مع القوى الديموقراطية، من اجل التقدم، والتغيير، وإزالة الدكتاتورية والاستبداد، والشراكة العادلة في الحكم و، والقرار، والسلطة، والثروة ، وذلك بكل شفافية ووضوح، وعلى قاعدة البرامج الموثقة، والعقود السياسية، والاجتماعية الثابتة الملزمة.

رابعا: مبدأ حق تقرير مصير الشعوب، هو المنطلق الاستراتيجي للقضية الكردية بكل مكان، وبحسب تجارب الشعوب، والتجارب الكردية بالذات، يمكن تجسيد هذا المبدأ، وتحقيقه بإحدى الصيغ المتوافق عليها، (استقلال – كونفدرالية، فيدرالية – حكم ذاتي – إدارة محلية – دوائر قومية..الخ) وفي الحالة الموضوعية الراهنة، والجيوسياسية، للقضية الكردية عموما فان من مصلحة مجموع الكرد إيجاد احدى تلك الصيغ والتوافق عليها، في اطار وحدة البلدان.

خامسا: القضية الكردية وبما انها في صلب القضايا الوطنية الداخلية للبلدان الأربعة، فلابد من ايلائها الأهمية اللازمة، بالاعتراف أولا بوجود، وحقوق الكرد، كشعب وقومية من سكان البلاد الأصليين، وتلبية مايطمحون اليه حسب ارادتهم الحرة في إقرار مصيرهم الإداري، والسياسي، وتثبيت ذلك بدستور البلاد، لضمان وجودهم ومستقبلهم.

سادسا: حل القضايا الكردية في بلدانهم على هذا الأساس، من شأنه توفير الامن، والاستقرار، والسلم الأهلي، والتفرغ للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، واستخدام خيرات البلدان لصالح رفاهية الجميع، والقضاء على كل مظاهر الإرهاب والتطرف، تحت اية عناوين كانت.

مخاطر الإسلام السياسي على تجربة كردستان العراق

(في غضون أسبوعين استشهد اكثر من خمسة عشر عنصر من البيشمةركة وجرح اعداد أخرى على آيدي مسلحي – داعش – في عمق كردستان، والمناطق المتنازعة عليها –.المصدر: حكومة الإقليم)

في عام ٢٠١٤ وفور سيطرة مقاتلي – تنظيم الدولة الإسلامية – على الموصل، كتبت مقالة نشرت في بعض منابر الاعلام بالاقليم، وعلى صفحات التواصل الاجتماعي، حذرت فيها من نوايا هذا التنظيم الخبيثة، وأهدافها المبيتة مابعد الموصل، متوقعا ان جنود الخلافة لن يتوجهوا الى بغداد بالرغم من كل ماقيل ونشر ، بل ان طريق عبورهم كما هو مرسوم يتوجه نحو أربيل، صوب الشمال انتهاء بزاخو وحدود كردستان مع تركيا، ولو قيض للبغدادي تحقيق ذلك يكون قد ضرب عدة عصافير بحجر واحد، ومهد له السبيل بتحالفات عراقية، وإقليمية تحمي دولته الإرهابية المزعومة ولو الى حين.

ولكن لماذا هذا العداء؟

بداية لابد من القول أن المقصود هنا بالإسلام السياسي، هو جميع التشكيلات التنظيمية، العسكرية، والسياسية، والجهادية، المتطرفة بخطابها، او المعتدلة شكلا، التي تجمع مابين العمل السياسي والديني، ولاتفصل بينهما، وقد افرزت الاحداث والتطورات، في بلدان المنطقة خلال العقود الأخيرة، اشكالا لاتعد ولاتحصى من الجماعات، والمنظمات السرية والعلنية، وبينها أنظمة وحكومات، تجد للوهلة الأولى وجود اختلافات بينها،ولكن في حقيقة الامر تنطلق من منبع واحد، وتؤمن بآيديولوجية واحدة، ونهج شمولي واحد، تزعم بمختلف مسمياتها انها خليفة الله على الارض، وتستند بذلك على فتاوى خيالية لسفك الدماء دون رقيب او حسيب.

هناك دروس عديدة استخلصت من التجارب المريرة للحركة الكردية، في اكثر من مكان، وفي مراحل مختلفة من تاريخها القديم، والحديث، من ابرزها عدم قبول الاعتراف بالكرد وجودا، وحقوقا تحت ستار الدين الإسلامي، والقوى المتحكمة السائدة التي تذرعت بهذا السبب وتسترت بلبوس الدين كانت بجوهرها قومية عنصرية تنبذ الاخر القومي، وترفض وجوده.

هناك مجموعة أسباب لهذا العداء المستحكم من جانب جماعات الإسلام السياسي، ضد الكرد، وقضيتهم العادلة، وحركتهم القومية التحررية من أبرزها :

أولا: الى جانب الجوهر العنصري المقيت، السالف الذكر الرافض للآخر المختلف لجماعات الإسلام السياسي تلك، فانها تركب أيضا موجة المشاعر الغالبة السائدة نتيجة تدني الوعي الديموقراطي، وذلك بالمواقف المزايدة (الحريصة !) على (وحدة الامة؟!) من اجل حشد المزيد من الطاقات لخدمة اجندتها الحزبية، والآيديولوجية، المرسومة بالغرف المغلقة المظلمة.

ثانيا: من المعروف ان طبيعة الحركة الكردية القومية التحررية بشكل عام، ديموقراطية، علمانية، لاتنطلق من مفاهيم دينية، او مذهبية طائفية، ولاترتبط بمحاور إقليمية متورطة في الصراع المذهبي السني – الشيعي، (باستِناء تيار – ب ك ك – الذي يعتبر حديثا ولايتمتع بالاحتضان الشعبي، ولايشكل قاعدة بل استثناء وقتيا عابرا) وتتجلى هذه الصفات المميزة بالتجربة الراهنة لإقليم كردستان العراق، حيث تحول الإقليم الى نموذج لتعايش الاقوام، والأديان، والمذاهب، وموئلا لكل الاطياف المهددة من جانب الجماعات الإرهابية، وبالأخص مجاميع الإسلام السياسي، من (داعش و مسلحي الحشد الشعبي، ومجاميع مسلحة أخرى).

ثالثا: ترافق ظهور تنظيم – داعش – كاحد اخطر جماعات الإسلام السياسي السنية الإرهابية، وقبله – تنظيم القاعدة – ومسميات أخرى، صعود أنشاطة الإسلام السياسي الشيعي متجسدا في – الحرس الثوري – الإيراني، بقيادة قاسم سليماني، وحزب الله اللبناني، وجماعة الحوثي، والحشد الشعبي العراقي بكل فصائله الولائية الإرهابية المتطرفة، والتقاء الطرفين بأكثر من ساحة، وكما هو معروف فان ايران الخمينية أصبحت ممرا، ومقرا لفلول القاعدة، كما ان سيطرة – داعش – على الموصل بتلك السهولة لم تكن بمعزل عن تواطؤ مجاميع الإسلام السياسي الشيعي بالعراق الموالية لإيران، والمرتبطة بقاسم سليماني أساسا، وذلك من اجل تمهيد الطريق للهجوم على كردستان كما سبق واشرنا اليه.

رابعا: لم يقتصر تحالف مجاميع الإسلام السياسي ضد الكرد وقضاياهم على فريقي – السنة والشيعة – فحسب بل شمل مجاميع كردية (غير متدينة وتعتبر نفسها علمانية !) مثل جماعات – ب ك ك – في سوريا، وكذلك في سنجار، ومناطق أخرى، واطياف من – الاتحاد الوطني الكردستاني – العراق – التي تورطت في مخططات تامر الشيعية السياسية خلال الاستفتاء – الريفراندوم – عام ٢٠١٧، وقد وجدنا نماذج أخري سارت بنفس الطريق مثل نظام حزب البعث السوري الذي

تحالف مع عتاة الإسلام السياسي الشيعي، والسني، لضرب الثورة السورية، وتصفية القضية السورية وضمنها القضية الكردية.

وهكذا نجد ان هناك تناقضا عميقا بين نهج الحركة القومية الديموقراطية الكردية بالمنطقة عموما، وبين مجاميع، وتنظيمات، وأنظمة الإسلام السياسي بكل أصنافها، ومراتبها، ومسمياتها، ولن يتوقف الصراع التناحري هذا الا بالانتصار على قوى الإرهاب، وأصحاب الفكر الظلامي الذين يسعون الى القضاء على كل منجزات البشرية، ومكاسب الشعوب في المدنية، والتقدم، التي تحققت بفعل التضحيات الجسام منذ قرون وحتى الان.

من واجبات الكرد الحفاظ على مسار حركتهم في الطريق الديموقراطي، وصيانة نقاوتها من كل مظاهر الطائفية، والمذهبية، وذلك يستدعي تضافر الجهود من اجل إعادة بناء الحركة الكردية التي يعتريها الوهن، والتعثر، والانقسام، في كل جزء، وتوحيدها، وتزويدها بالمشاريع الوطنية المتقدمة، واستعادة شرعيتها المهددة، وتحقيق التنسيق، والعمل المشترك بين قواها في جميع الأجزاء على قاعدة عدم التدخل، واحترام الخصوصيات، والاستقلالية، كما ان من واجب قوى شعوب المنطقة الديموقراطية الحية المساهمة أيضا في تعزيز، وترسيخ الحركة الكردية التي تشكل روافد معطاءة للمعارضة الوطنية من اجل الخلاص من الاستبداد، واجراء التحولات السياسية، والاجتماعية.

ولاشك ان المجتمع الدولي مسؤول أيضا عن دعم واسناد قوى التقدم والديموقراطية في المنطقة وبينها القوى الكردية الديموقراطية، من اجل مواجهة مشتركة لقوى الإرهاب الظلامية التي تشكل خطرا على الجميع، وذلك ليس بالحرب المسلحة وحدها، بل عبر المواجهة الفكرية، والثقافية، والسياسية أيضا، ولم يعد سرا ان شعوب المنطقة بدأت تشعر باالريبة، والقلق، من تصرفات، وسياسات الدول العظمى، والكبرى تجاه قوى ومصادر الإرهاب في المنطقة وفي المقدمة نظام ايران وتوابعه من أنظمة، وتنظيمات.

الفصل السادس

"في الشؤون الوطنية"

(هوية السوريين بعد العقد الدامي)

هل كان للسوريين هوية جامعة قبل عشر سنوات؟

ما الذي كان يجمعهم؟

وماذا حصل لهذه السرديات الجامعة الآن؟

ومن قبل هل كان النسيج الاجتماعي متماسكاً فعلاً قبل عشر سنوات أم مجرد مظاهر سطحية للعيش المشترك؟

اجوبتي:

منذ استقلال سوريا في ظل أول دستور انطلق من مفهوم – الأحادية القومية والثقافية – والسوريون يبحثون عن هوية وطنية جامعة، وبات البحث في تعريف الهوية، واعمدتها، واسسها الثقافية، والاجتماعية، ومضامينها الإنسانية، وتجلياتها من بنى فوقية، الشغل الشاغل للنخب السياسية، والثقافية، والفكرية، ولم يكن ذلك بمنأى عن جوهر الصراع المتواصل بين الحركة الوطنية الديموقراطية السورية من جهة والأنظمة والحكومات المتعاقبة على الحكم منذ اكثر من سبعة عقود وحتى الان.

في العقد الأخير الذي شهد اندلاع الثورة الوطنية من أجل التغيير الديموقراطي، ظهرت عملية البحث عن الهوية السورية الجامعة بأجلى صورها، ليس في مجال تصحيح كتابة تاريخ سوريا والسوريين حيث تم – تزييفه بدوافع عنصرية وآيديولوجية – بل بإعادة تعريف الشعب السوري، وتشخيص عناصره القومية، والثقافية، وحواملة الدينية والمذهبية، والاعتراف بكل ذلك وجوديا ودستوريا وحقوقيا في اطار الهوية السورية الشاملة الى جانب الاجتهاد في اختيار الهوية السياسية لنظام الحكم القادم وهذا مانلاحظه في برامج ومبادرات ومشاريع سياسية متعددة يتم التنافس حولها من اجل سوريا القادمة.

نعم كان هناك تماسك اجتماعي شكلي وملزم في ظل الدكتاتوية، وقد نجد البعض من أعوان نظام البعث في كل من سوريا والعراق في عهدي – حافظ الأسد وصدام حسين – يزعمون في مجال مدح النظامين بانهما وفرا وحدة المجتمع، ومنعا ظهور أي انقسام، والاصح انهما فرضا بقوة الحديد والنار والابادة والسلاح الكيمياوي، والقمع الممنهج، ووسائل الإرهاب الدولتي، ظهور أي صوت مخالف، وعملا على وأد أية مطالبات بالتغيير، وأية محاولة في البحث عن هوية جديدة، وأي مساس بالحدود المرسومة من فوق.

كل الوثائق والقرائن التي خلفتها عقود الدكتاتورية والظلام تشير الى أن قضايا الخلاف والصراع بين غالبية السوريين من جهة والنظم الحاكمة من الجهة الأخرى كانت تتركز على إعادة النظر بالدستور، وتعريف الشعب السوري، ووجود قوميات وثقافات متعددة، وحقوقها الأساسية، والقوانين، وشكل النظام، ومسألة أحادية القوم، والمذهب، والحزب، والعائلة، وهي كلها يدور حول بنية الهوية الوطنية ومضمونها وجوهرها الكفيلة باستيعاب كل السويين طواعية تحت خيمة واحدة، على قاعدة العيش المشترك، والاتحاد الاختياري وليس القسري.

الهوية الحقيقية للسويين ليست (امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة أو كل من يتكلم العربية فهو عربي) كما انها ليست (الإسلام هول الحل) أو (ان الحل المواطني هو المطلوب) بل تكمن في الاعتراف بدستور سويا الجديدة بان سوريا كدولة ليست بسيطة بل مركبة، ومجتمع متعدد الاقوام والثقافات والديانات والمذاهب، وضمانة حقوق الجميع وشراكتهم، إضافة الى حرية التعددية الفكرية والسياسية، وبذلك سيعتز الجميع بالهوية المشتركة الجامعة، وسيدافعون عنها بالغالي والرخيص.

عندما يستنجد الغريق بقشة "المجلس العسكري"

شغلت فكرة "المجلس العسكري" في الأسبوعين الأخيرين حيزا واسعا في مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام، ونالت اهتماما من متابعي القضية السورية، والقوى المعنية بهذا الملف الذي يحمل في طياته الأوجه الإنسانية والسياسية والحقوقية، ومصائر الملايين من السوريين، المهجرين والنازحين والمقيمين، ومستقبل الأجيال القادمة، والنظام السياسي المنشود، ومآل أهداف الثورة في الحرية والكرامة والتغيير الديموقراطي بما فيها حقوق المكونات الوطنية القومية وفي المقدمة الكرد السوريون، ومسائل الحرب والسلام، والجرائم ضد الإنسانية من قتل وتدمير التي ارتكبها النظام المستبد طيلة العشر سنوات الأخيرة مكملا جرائم ابشع ارتكبها منذ انقلاب البعث بداية ستينات القرن الماضي، وتسلط نظام الاسدين الاب والابن منذ السبعينات الى الان.

أقول فكرة إقامة " المجلس العسكري " وليس مشروع، لان ما اعلن وكتب عنه لم يأتي في سياق دراسة، وتحليل، ومراجعات، انكب عليها مفكرون، ومثقفون، وعلماء سوريون، في الشؤون العسكرية،والسياسية، والاقتصادية، والأمنية، ثم تم طرحه مجددا بعد الصياغة، للنقاش الاوسع في الأوساط النخبوية وكذلك الشعبية، والاستفتاء عبر الوسائل المتوفرة، لقد تم طرح الفكرة من جانب افراد على عجل، وتلقفتها أفراد آخرون، بل ان البعض اعتبرها فكرته متجاهلا المصدر الأول، وكان الجميع انطلقوا من رؤية واحدة وهي الخلاص كيفما كان، وباية طريقة كانت، وذلك بسبب الجمود المتفق عليه مع كل المآسي والعذابات الذي فرضه النظام والقوى المحتلة على القضية السورية بهدف وصول الشعب السوري الى نقطة اللاعودة في فقدان أي بصيص امل، وقبول أية حلول حتى لو افضت الى الاستسلام.

في سياق تبني الفكرة، والدعوة لها، والتوقيع على ديباجة تأسيس "المجلس العسكري" من جانب مجموعات من ضباط بقايا الجيش الحر من خارج مؤسسات، وكيانات، وفصائل المعارضة، (الرسمية) الى درجة التعصب لها، ظهرت نزعة عسكريتارية تدين السياسيين المعارضين من دون تمييز، وتحملهم أسباب الهزيمة والتراجع، ووأد الثورة، هذه النزعة القاصرة ماهي الا احدى نتائج التسرع، والامزجة الفردية، والتاثيرات الشخصية، والاعمال الفردية الشللية التي لاتستند الى الرأي الجماعي والمشورة ، والاذعان للقيادة الجماعية، وتسجل في سياق العقلية الانقلابية التي تتعشعش

في عقول العسكريتاريا السورية منذ أواسط الاربعينات انتهاء بانقلاب البعث، وحافظ الأسد باسم الحركة التصحيحية.

وحتى لانظلم أية فئة وطنية سورية من المدنيين والعسكر، نعيد الى الاذهان أن الانتفاضة السورية السلمية اندلعت قبل عشرة أعوام تعبيرا عن ارادة غالبية السوريين، وبادوات شعبية مدنية بسيطة وعفوية وليس عسكرية ولا حزبية تقليدية تصدرتها تنسيقيات الشباب في كل الجغرافيا السورية تقريبا، مما يعني ان الفئات المدنية هي من بادرت الي اشعال الانتفاضة ضد نظام الاستبداد، وان أذرع النظام العسكرية والأمنية والحزبية والميليشياوية هي من تصدت للمنتفضين بالسلاح، والقمع، والخطف، والاعتقال، الا ان بادرت مجموعات عسكرية من كل الرتب، الى الالتحاق بالانتفاضة، والانحياز الى صف الشعب.

من غير الجائز ولا الواقعي وضع كل المدنيين السياسيين او كل العسكريين في ميزان واحد، ففي الوقت الذي لايمكن التمييز بين الجانبين حيث العسكري ابن المدني وبالعكس، فهناك اختلافات وتباينات بالافكار والمواقف والسياسات بداخل كل القطاعات، هناك الاخيار والاشرار في كل مكان ومؤسسة وقطاع بين العسكريين والمدنيين، فقط يمكن القول أن نظام الاستبداد الاسدي البعثي عمل على إعادة بناء المؤسسة العسكرية على أسس عقائدية طائفية، ووظفها كجهاز قمع واستئصال ضد الشعب وليس من اجل الدفاع عن السيادة وحدود الوطن، وحاول خلق العداوة بين الجيش من جهة والغالبية الوطنية من الجهة الأخرى.

وقد حذى بعض الميليشيات من خارج اطار النظام ومناطقه حذو النظام في انشاء وتربية قطاعات عسكرية على العقائد والايديولوجيات الشمولية، وعلى ثقافة تخوين وتكفير وتصفية الاخر المختلف بسبب الفكر، والموقف السياسي، والقومية،والدين، والمذهب.

ولاشك الانتفاضة تحولت الى ثورة مكتملة بعد التحاق قسم من المؤسسة العسكرية باسم الجيش الحر الى الحراك المدني، واذا كان لمعظم السوريين من الوطنيين المستقلين مآخذ كبرى على سلوك كيانات المعارضة من المجلس الوطني الى الائتلاف انتهاء بهيئة التفاوض، وادانات بالانحراف عن خط الثورة، وعدم الاستقلالية ، وحملها لاجندات خارجية، فان تلك الكيانات والمؤسسات المعارضة كانت ومازالت تقاد من جانب أحزاب كلاسيكية، إسلامية، وقومية،ويسارية، وتتشكل من المدنيين، والعسكر مثل وزارة الدفاع، ورئاسة الأركان، وقادة الفصائل العسكرية، والجيش الوطني وووالخ، وشارك عسكر الثورة والمعارضة في صفقات

خفض التصعيد مع النظام والمحتلين الروس، وفي اجتماعات آستانا وسوتشي وغيرها بطبيعة الحال تحت مظلة المعارضة المدنية والسياسيين.

ان طرح فكرة " المجلس العسكري " كحل للازمة وبمعزل عن الحركة الوطنية السورية بكل عيوبها والاجماع الوطني، ومن دون حاضنة سياسية منظمة من معارضي نظام الاستبداد تحميه وتمده بالشرعية، أوخارج المشروع الوطني الديموقراطي،وحتى لو حظيت برضا دول خارجية لاقيمة لها ولاتاثير، ومثل ذلك المجلس الذي سيكون ان تشكل تحت رحمة ضباط النظام، الذي يتمتع بقوة الدولة والإدارة والتنظيم في حين ان بضعة ضباط من (الاوادم) لن يحلوا ولن يربطوا ولن يكونوا الا شهود زور على نحر الثورة، والارتداد عن أهدافها والتسليم بصدقية النظام القاتل.

من المعتقد ان البعض من المتحمسين جدا لفكرة " المجلس العسكري " تختلط عليهم الأمور عندما يقارنون بين دور العسكر في حالة الثورة السوية، وفي التجارب الأخرى في بعض بلدان ثورات الربيع مثل ليبيا والسودان وتونس ومصر وغيرها، ففي البلدان الاخرى وعندما نلاحظ إيجابيات في مواقف المؤسسة العسكرية مردها ان تلك الجيوش لم تكن عقائدية حزبية طائفية متزمتة، وقسم آخر انحاز للثورة عندما ظهر له مدى التنظيم والقوة الشعبية الهائلة للحراك الشعبي المدني مثل قوى الحرية والتغيير في السودان.

بنهاية الامر لابد من تكاتف الجميع مدنيين وعسكيين في هذه المرحلة المفصلية، من اجل إعادة بناء الحركة الوطنية السوية، وتوفير مستلزمات وشروط مواجهة مختلف التحديات الماثلة، وإنقاذ بلادنا من المخاطر المحدقة، وذلك من خلال المشروع الوطني الديموقراطي وهو السلاح الأقوى والنجع في كل زمان الذي يتوافق حوله كل المكونات السوية.

حول مؤتمر روما

للمرة الأولى في عهد الإدارة الامريكية الجديدة، اشرف وزير خارجيتها على مؤتمر من (١٥) وزير خارجية يجمع ممثلي السبع الكبار، والمجموعة المصغرة حول سوريا، والاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

كان امام مؤتمر روما (٢٨ – ٦ – ٢٠٢١) العديد من الملفات الشائكة في القضية السورية ولم تكن النتائج بقدر التوقعات بحسب المراقبين، وكما تبين لاحقا لم يكن موضوع الكرد السوريين مدونا في جدول اعمال المؤتمر، ولكنه اشير اليه بشكل عابر من جانب الوفد الأمريكي خلال

المحادثات الثنائية مع وفود دول السبع الكبار في مجال دعم اتفاق الكرد السوريين، وتوجههم للتفاهم مع النظام بدمشق، وهذا مايتفق عليه جميع الأطراف المعنية بالملف السوري من أوروبية وإقليمية وعربية، ومن بينها واضافة الى المشاركين في المؤتمر روسيا، وايران أيضا،وكما اعتقد لن يعترض عليه إقليم كردستان العراق، وقيادة ب ك ك في قنديل.

نعم الجميع يرغبون في الابتعاد عن هذا الملف والتبرؤ منه بعد ان استثمروه، واستغلوه بمافيه الكفاية، ثم اصبح وبالا عليهم، لسان حال الجميع هو : ياكرد سوريا (حلوا عن كاهلنا) وتحملوا مسؤوليتكم بانفسكم، فبعد ان ضاعفنا عشرات المرات تعقيدات قضيتكم وفرقنا صفوفكم، وقسمنا حركتكم، وفرضنا عليكم أحزابا ومجموعات فاسدة،ودموية، واسترخصنا دماء شبابكم، وافسدنا نضالكم بشراء الذمم بالمال السياسي، وصرفنا الكثير من الأموال والجهود الإعلامية الدعائية، لتشويه سمعة قادتكم المناضلين من ذوي النفوس العزيزة، والمؤمنون باستقلالية قراركم، والحفاظ على جوهر الشخصية الكردية السورية، لم يعد بوسعنا حتى التفكير بما اقترفناه من خطايا بحقكم، وان موضوعكم وبسبب استهتارنا قد خرج من أيدينا أيضا، ولم يعد بإمكاننا تجميع ماتسببنا في تجزيئه، وبعثرته.

نعم وكان لسان حال هؤلاء المعنيين بالملف الكردي السوري يتابع القول : كل منا اخذ حصته من الدم الكردي السوري، ومن جهود وخدمات أحزابه المعروضة للعرض والطلب، ومجموعاته بكل مقاساتها، واسعارها في بازار المال السياسي، كلنا شاركنا في ذبح الحركة الوطنية الكردية السورية، وتزييف تاريخها، والاستهتار بمناضليها، وبعد عشرة أعوام لن نخجل بالقول : هذه القضية لم تعد تهمنا، ونحن في حل عن أي التزام أخلاقي وسياسي تجاه القضية واصحابها الكرد السوريون، لأننا ببساطة نحترم سيادة سوريا، ووحدة ترابها، ونظامها المعترف به دوليا والشرعي امام الأمم المتحدة.

هذا هو المشهد الكردي السوري الحقيقي بكل سوداويته وشؤمه، في نظر العالم المحيط، والمعني محليا وإقليميا، ودوليا، ولكن ماذا بشأن الكرد السوريين انفسهم؟.

ليس سرا، فمنذ بدايات الثورة السورية – المغدورة – كان واضحا ان مايجمع الأحزاب الكردية التقليدية زائدا الوافد الجديد (جماعات ب ك ك ومسيماتها) هو التوجه الى دمشق، والتفاهم مع النظام باية صيغة كانت، بل ان مسألة الموقف من نظام الاستبداد، والحركة الديموقراطية السورية المعارضة، وسبل حل القضية الكردية السورية، كانت قضية الخلاف الأولى بين صفوف الحركة

منذ قيام الحزب الأول، ومرورا ببداية الاعتقالات وانتهاء بل وتحديدا منذ كونفرانس الخامس من آب ١٩٦٥.

وبكل سهولة ستجد جماعات – سلطة الامر الواقع وقسد – الطريق سالكا نحو دمشق بمفردها أو بمرافقة – الانكسي – وفي كلتا الحالتين لن يتحقق الاجماع القومي والوطني الكردي السوري، ولن يتم حصول أي حل ديموقراطي عادل للقضية الكردية السورية في ظل الأوضاع الراهنة، والاحتلالات المتعددة الجنسيات، وبمعزل عن إرادة السوريين، والحل الشامل للقضية السورية حسب اهداف الثورة والمعارضة الديموقراطية، وكذلك في وضع تعاني الحركة الكردية نفسها الانقسامات، وتعدد الولاءات، وحمل اجندة الخارج.

ماهو الحل؟

من المسلمات التي لايمكن التوقف عندها ان القضية الكردية لاتحل الا بالداخل السوري، وهي شأن وطني بامتياز، ويجب ان يحوز أي مشروع حل الاجماع الكردي أولا والتوافق الوطني ثانيا، والبيئة الديموقراطية ثالثا، وبوجود انقسامات حول سبل الحل وطبيعتها بين أحزاب طرفي الاستقطاب وبينها مجتمعة وبين غالبية الوطنيين الكرد المستقلين، فلابد من محاولة إيجاد حل لهذه الإشكالية أي التوصل الى قاسم مشترك، قبل البدء باي حوار أو تفاوض، أو تواصل مع النظام في دمشق.

وهذا لن يتم عبر تشكيل لجان تكون شاهدة زور، بل من خلال اللجوء الى الشعب، وتشكيل لجنة تحضيرية من المستقلين والأحزاب للاعداد لمؤتمر كردي سوري يكون ثلثا أعضائه من المستقلين، و الثلث الاخر من الأحزاب، ويقرر المؤتمر مصير شعبنا ومستقبله بكل حرية.

اما اذا أصرت الأحزاب التفرد بالقرار والقيام بخطوات أحادية، فهذا يعني انها قد أقدمت على تعميق الانقسام، والامعان في الإساءة لمصير الكرد وحينها لن تجد الا معارضة الغالبية الساحقة من الكرد السوريين، وبحثهم عن السبيل الافضل لمستقبل الشعب والقضية مهما طال الزمن.

توضيح الى الرأي العام حول مسألة الضباط الكرد الثمانية.

كمقدمة أعيد نشر ما كتبته قبل أعوام وتضمنته مذكراتي لاطلاع القراء على جوهر الموضوع، أين اختفى الضباط الكرد الثمانية؟

لقد اتصل بي بعض ذوي هؤلاء الضباط كما أنني وخلال وجودي في لقاء مع العقيد رياض الأسعد قائد الجيش الحر في ذلك الوقت تحدث معي الأخ العقيد مالك كردي حول مسالة غياب الضباط وأن قسما من عوائلهم يسكنون بمخيم الضباط في انطاكيا ويطالبون بمتابعة مسألة اختفائهم ثم ناولني التلفون وكان على الطرف الآخر السيدة الفاضلة حرم العقيد حسن أوسو التي أبدت قلقها على غياب زوجها وتمنيها بالبحث عنه وزملائه وانطلاقا من واجباتي القومية والوطنية بدأت بالتقصي ومفاتحة المسؤولين باقليم كردستان العراق من أعلى المستويات والتقيت بعضو المجلس العسكري الكردي النقيب بيوار مصطفى كما أجريت اتصالات مع أشخاص يمتون بصلة القرابة لأبو هدار وكذلك مع لجان حزبية من الحزب الديموقراطي الكردستاني على مواقع قريبة من الحدود العراقية السورية وتوصلت الى تصور متكامل نشرته على موقعي بالفيسبوك بالشهر السابع من عام 2٠13 وكنت أول من تناول الموضوع وأثاره وأماط اللثام عنه ومن بعد ذلك اعتمد كل من كتب حول الموضوع على مانشرته كمصدر وحيد دقة وتوثيقا بالشكل التالي:

"منذ ثلاثة أشهر ونيف اختفى أي أثر لثمانية ضباط أكراد من قيادة" المجلس العسكري الكردي" وهم: (1 – العميد الركن محمد خليل العلي – 2 – العقيد محمد هيثم إبراهيم 3 – العقيد حسن أوسو – 4 – العقيد محمد كلي خيري 5 – المقدم شوقي عثمان ٦ – الرائد بهزاد نعسو. 7 – النقيب حسين بكر. 8 – الملازم أول عدنان برازي). إضافة الى مرافقهم المدني (راغب أبو هدار –من سكان القامشلي وسائق السيارة من سكان منطقة عفرين) وبناء على إفادات أفراد عائلاتهم فانهم أبلغوهم بأن المجموعة متوجهة الى إقليم كردستان العراق وأن آخر اتصال كان من قبل أحدهم مع عائلته من القامشلي يوم 15 – 4 – 2٠13 وبحسب شهود عيان " يتعذر الكشف عن هوياتهم حفاظا عليهم ومن أجل سلامة التحريات بالمستقبل " فان مفرزة من جماعات – ب ك ك – ألقت القبض على المجموعة قرب الساتر الحدودي بين (ربيعة والوليد) على الجانب السوري صباح يوم 2٠ – 4 – 2013 ونقلتهم مع السيارة الى وجهة مجهولة.

اذا كان الهدف من اختطافهم هو معاداة الجيش الحر فان جماعات – ب ك ك – تلتقي ضباط الحر بين الحين والآخر وتزعم أنها الى جانبهم في أكثر من مكان واذا كان السبب هو اتهامهم بالعمل مع تركيا فان علاقاتهما الآن مثل – السمن على العسل – أما اذا كانت قرصنة فانها ترمي الى اثارة الفتن بين الكرد وتقديم الخدمات لأعدائهم وخاصة النظام السوري..

في أجواء – المصالحات المرتقبة – وعلى أعتاب انعقاد (المؤتمر القومي الكردستاني) التي تشكل جماعات – ب ك ك – طرفا فيه عليها (أقله لاثبات حسن النية) أن تبادر على الفور على اطلاق سراح هؤلاء الرجال الشجعان الذين انشقوا مثل الآلاف من زملائهم الضباط السوريين عن نظام الاستبداد وانضموا الى صفوف الثورة طوعا ووقفوا الى جانب شعبهم وقضيتهم أو تقديم الدلائل المقنعة على عدم تورطهم والمساعدة في الكشف عن مصيرهم حيث العشرات من أفراد عائلاتهم والآلاف من ذويهم ومحبيهم ينتظرون قدومهم على أحر من الجمر علما أن هناك سوابق عديدة لهذه الجماعات في اختطاف المخالفين لها ومن بينها اختطاف كل من المناضلين "جميل أبو عادل وبهزاد دورس".

أرى أن منظمات المجتمع المدني الحقوقية والسياسية والمهنية والإعلامية الكردية والعربية وكذلك قيادة أركان الجيش الحر وكل المعنيين بالملف السوري تتحمل كل من موقعه مسؤولية الكشف عن مصير هؤلاء واعادتهم سالمين الى عائلاتهم وقد تستدعي الحاجة بشكل سريع الى تشكيل لجنة وطنية للبحث والمتابعة وتقصي الحقائق.

ردا على شاهد الزور نشر (مركز توثيق الانتهاكات في شمال سوريا) في 24 – 4 – 2٠2٠ رسائل وشهادات حول مسألة اختفاء الضباط الكرد الثمانية وبغض النظر ان كان هذا المركز قريبا من جماعات ب ك ك أم لا الا ان اثارة الموضوع وبمحاولة لتغيير وقائع الحدث ووجهته وتعليق – جريمة – جماعات ب ك ك على الآخرين في هذا الوقت بالذات يدل على مدى الحرج الذي تعيشه تلك الجماعات خاصة وأن مسألة الضباط باتت على طاولة التحالف الدولي وكانت ضمن وثائق المختطفين والسجناء والمفقودين التي رفعتها منظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني في وجه سلطة الامر الواقع.

في عداد ما سميت بالشهادات الجديدة المنشورة واحدة باسم (د اكرم نعسان) وفيها أن السيد العميد محمد خليل أخبره تلفونيا أن (الأستاذ فاضل ميراني القيادي المعروف في الحزب الديموقراطي الكردستاني – العراق) هو من دعا الضباط الثمانية الى الإقليم عبر – صلاح

بدرالدين – وهو اتهام مباشر الى مسؤولية قيادة البارتي بزعامة الرئيس مسعود بارزاني عن ماحصل للضباط الثمانية وهنا أطرح على الرأي العام الحقائق والتساؤلات التالية:

أولا: لماذا تأخر (د اكرم نعسان) كل هذه السنوات للادلاء بشهادته فالحادث وقع عام 2013 ونحن الان في ٢٠٢٠.؟

ثانيا: مع ذلك فان شهادته – مرتبكة لانها مصطنعة – فمرة يدعي: (أثناء المكالمة أخبرني أنهم التقوا ببدرالدين، قبل وقت قصير في تركيا عبر هيئة أركان الجيش السوري الحر) وتارة أبلغه العميد (أنه على اتصال دائم بصلاح بدرالدين) أي عبر التلفون أو وسائل التواصل وليس اللقاء وجها لوجه في حين ان أركان الجيش الحر لم يكونوا على علم بقرار توجه الضباط الى إقليم كردستان كما سمعته من قائد الأركان العقيد رياض الاسعد وبحضور العقيد مالك الكردي والمقدم حسنو والمقدم أبو ثائر البيضا في مجمع الضباط بانطاكيا وكلهم أحياء، أطال الله باعمارهم.

ثالثا: فات – المدعي – أن الأستاذ فاضل ميراني سكرتير المكتب السياسي للحزب الشقيق حاليا لم يستلم يوما ملف سوريا والكرد السوريون وهناك المعنيون بذلك الملف وهم (لجنة مشكلة من مختلف المؤسسات بالاقليم) و (الحزب الديموقراطي الكردستاني – سوريا) حيث مكتبه باربيل و (المجلس الوطني الكردي) أيضا مكتبه باربيل والمنسق العام د. عبد الحميد دربندي.

رابعا: بالنسبة لي شخصيا فالكل يعلم أنني لست جزء من كل تلك الأطراف المشار اليها وهي صديقة وكنت ومازلت مستقلا منذ ٢٠٠٣ وكل نشاطاتي مابعد الثورة السورية كانت شخصية ولم أكلف يوما من الاشقاء بالاقليم بأية مهمة حول سوريا وكردها فليسوا بحاجة الي أولا ثم اني أحتفظ بهامش من الاستقلالية والتميز بخصوص الملف الكردي السوري.

خامسا: لم اتواصل ولم اتعرف ولم التقي بسيادة العميد يوما من الأيام وبجميع رفاقه ماعدا النقيب – بيوار – الذي التقيته مرة باستانبول ولو كان لدي تواصل او علاقة مع الاخوة الضباط لكان مبعوثهم وعضو مجلسهم النقيب بيوار قد اتصل بي عندما زار إقليم كردستان العراق وكنت ساتشرف لو تعرفت على هؤلاء الابطال الذين انشقوا عن الدكتاتورية أولا وكونوا مجلسهم العسكري الكردي ثانيا.

سادسا: ان فرضية دعوة الضباط الى الإقليم من جانب القيادة باطلة من الأساس فلو قررت القيادة ذلك لكانت نسقت مع تركيا (صديقة للجيش الحر وللاقليم أيضا) لوصولهم جوا وعبر مطار أربيل وليس من خلال مناطق نفوذ ب ك ك على طول المسافة التي سلكوها.

سابعا: بقي ان أقول اذا أرادوا ان يصنعوا من (د. اكرم) (الشاهد الملك) كان يجب ان يحبكوا الكذبة باتقان فهذا الشخص حاقد على قيادة البارتي بكردستان العراق منذ ان كان هناك بمنطقة سوران بالتسعينات يعمل بإحدى منظمات الإغاثة الأجنبية واصطدم بالإدارة الكردية ثم اتصل بي تلفونيا وطلب مني الدعم وموضوعه بالمكتب السياسي ولأنه كردي سوري حاولت تلبية طلبه وبعد مراجعة المكتب الساسي للبارتي وكان مشرفا حينها على المنظمات الأجنبية العاملة بالاقليم ابلغوني ان ملف المذكور متشعب (فساد – تجاوزات – اتصالات سرية مع تنظيمات ب ك ك) ولم ارغب في معرفة التفاصيل وعندما اتصل ثانية اعتذرت له ويبدو من حينها يحمل الضغينة والحقد وهذا مالايليق بأي انسان.

يجب ان تأخذ العدالة مجراها وتنكشف الحقيقة وتعترف سلطة الامر الواقع بفعلتها ولن تستطيع التستر والتهرب حتى لو جندت الالاف من شهود زور وأصحاب الضمائر الميتة.

من كتابي – الحركة الوطنية الكردية السورية – مذكرات – الجزء الرابع – ص ١٢٥ – كما نشر الموضوع في مواقع إعلامية عديدة.

ملاحظة: انتظرت ردا او توضيحا من المدعي – اكرم نعسو – ولكنه تهرب ولم يصدر عنه شيئا امام هذه الحقائق.

ملاحظة ثانية: ك المدعو – جان احمد – من الحسكة الذي زود تلفزيون سوريا بهذا التقرير المغلوط على الاغلب اسم مستعار وهو يعمل على الاغلب لدى جماعات – ب ك ك -.

شهادة متأخرة، وناقصة، ومسيسة، للسيد رياض حجاب القيادي البعثي، ورئيس حكومة الأسد – سابقا – السيد رياض حجاب، وفي حلقة خاصة على تلفزيون سوريا (٢ – ٥ – ٢٠٢١) يشهد:

"قبل ثماني سنوات من اليوم، وبعد مقتل طاقم خلية الازمة في دمشق بتاريخ 18.07.2012. وبعدها بيومين أي في 20.07.2012 اجتمع "بشار الأسد" مع قادة الوحدات العسكرية والأجهزة

الأمنية في منطقة الجزيرة، وقام بإعطاء الأوامر لهؤلاء القادة، وطلب منهم بوجوب تسليم كافة القطعات العسكرية والأمنية في الجزيرة السورية لحزب العمال الكوردستاني مع كامل السلاح".

- وبعد ذهابنا الى بشار الأسد في القصر الجمهوري وبحضور فاروق الشرع ومحمد بخيتان ورئيس مجلس الشعب محمد جهاد اللحّام وأعضاء القيادة القطرية، وكلهم شهود على ما أقوله اليوم هنا للاعلام. وسألنا بشار الأسد عن فحوى القيام بهذه الخطة وتسليم هذه العملية، اي عملية التسليم والاستلام لهذه المناطق والقطعات العسكرية والأمنية في منطقة الجزيرة لحزب العمال التركي الـ PKK.!

فقال لنا بشار الأسد وبالحرف الواحد، بأن جماعة "حزب العمال" هم شركائنا وحلفائنا لنا، ولقد استثمرنا فيهم بشكل كبير وخاصة خلال السنوات الماضية. واليوم نحن بحاجتهم، وذلك من أجل الضغط وضبط الشارع الكوردي ومن ثم الشارع العربي... وسيصبحون في الأخير أيضاً خنجراً في ظهر تركيا".

متأخرة:

لانها جاءت بعد دخول الثورة السورية عامها الحادي عشر، وبعد أن مضى على العلاقات المستجدة واتفاقيات المرحلة الثانية المتجددة بين النظام من جهة، وحزب العمال الكردستاني من جهة أخرى نحو عشرة أعوام.

وناقصة:

لانها لم تكشف عن التفاصيل الرئيسية من قبيل: من قام بالتوسط بين الطرفين؟ ومن هو مبعوث الأسد الذي توجه الى السليمانية للقاء ممثلي – ب ك ك -؟ وكم جولة تخللت المحادثات؟ وماهي البنود التي تم الاتفاق عليها؟ ومن هم الوسطاء والشهود من جانب النظام الإيراني الى جانب رئيس العراق الأسبق المرحوم جلال الطالباني؟ وكيف وباية وسيلة وعبر اية طرق وصل مسلحو ب ك ك الى سوريا؟ وأين استقروا بالبداية؟ وماذا كانت مهامهم؟ ومن أشرف عليهم من جانب النظام؟.

ومسيسة:

لأن الشهادة خارجة عن السرب، لها غرض سياسي آني تخدم أجندات جهات من النظام الإقليمي الرسمي، ولاعلاقة لها بمتطلبات مصالح الشعب السوري، وثورته، ومعارضته الحقيقية وقد تحمل رسائل مشفرة لا يستطيع فكها الا أجهزة أمن النظام العربي الرسمي.

ان النظام العربي الرسمي الذي يعتبر ثورة السوريين على نظام بلادهم الدكتاتوري المستبد مجرد ورقة تلعب بها متى تشاء، وتستخدمها وقت الحاجة لخدمة مصالح المحاور المتصارعة، غير آبه بتاريخ واحداث، وتحولات تلك الثورة العظيمة وأهدافها، ومن هم اعداؤها، وأصدقاؤها، ومن هم فرسان الردة المضادة فيها، ففي غضون السنوات العشر المنصرمة ساهم النظام العربي الرسمي في اثارة الفرقة والانقسام بين الوطنيين السوريين، وفتح أبوابه لقوى الردة، واستقبل ممثلي (ب ك ك وقسد) وقدم لهم الدعم والحماية، وسخر لهم وسائل اعلامه، والآن وبعد كل هذه المدة يقدم الشهادات المتاخرة، والناقصة، والمريبة.

معظم ان لم نقل كل أطياف وشخصيات المعارضة السورية (الإسلامية منها والقومية والبعثية الوافدة) لايبحثون عن حقائق الوضع الكردي السوري، ولايعترفون بوجود الشعب الكردي، وحركته الوطنية، وتاريخ مناضليها الذين قارعوا الاستبداد، ويتجاهلون الكرد الوطنييون الذين وقفوا مع الثورة ومازالوا، ولايأبهون لمواقفهم ولا لشهاداتهم بشأن الحالة الكردية الخاصة، فقبل هذه الشهادة الناقصة المتأخرة بنحو عشرة أعوام كشف الوطنييون الكرد السورييون شهادات حقيقية موثقة حول موضوعنا المطروح المتعلق ب ب ك ك ودوره من الالف الى الياء، حتى قبل ان يتحول السيد حجاب (معارضا).

باستثناء قلة من الذين تخلوا عن مبادئ حزب البعث وتحولوا يسارا، لم أجد في طول تاريخ البعثيين السوريين الذين وفدوا من صلب النظام، والتحقوا بصفوف الشعب !!، أأن قدم واحدا منهم استقالته عن البعث علنا، أو اعترف بالخطايا، أو كشف عن كل الاسرار بصدق وصراحة ، بدء من المرحوم عبد الحليم خدام وانتهاء بالسيد رياض حجاب وبينهما المئات والالاف .

في تسييس نسب آل الأسد

من احدى الجوانب الظلامية في ثقافاتنا الشرقية وتتناقلها الأجيال منذ قرون، الطعن في المقابل المختلف بأسلحة بالية منها شخصنة القضايا السياسية المصيرية المختلفة حولها وعليها، وخلطها بامور ومسائل عائلية، وقبلية، وقومية، ودينية، ومذهبية، كالقول ان سيئات الجهة الفلانية، والنظام الفلاني، أو الشخص الفلاني تعود الى كونه عربيا او كرديا او تركيا او فارسيا الخ... أو لعقيدته الدينية المسلمة او المسيحية او اليهودية....أو لمذهبه وطريقته ولونه ولغته وجنسه الى ماهنالك من الانتماءات الإنسانية المتعلقة ببني البشر.

الإعلامي المثير للجدل د فيصل القاسم يتبع هذا الأسلوب باغلب الأحيان تجاه من يعتبرهم خصوم اليوم، فحملته على رأس النظام السوري اتخذ بالاونة الأخيرة ذلك الطابع – المشخصن – الذي قد يفيد نظامه على المدى المتوسط عندما توضع مساوئه على كاهل فرد الذي حتى لو غاب سيبقى النظام قائما، فعندما يعيد القاسم أصل – الأسد – الى الجذور القومية الكردية والانتماء المذهبي الكاكائي، من دون قرائن ومستمسكات موثوقة، فانه بذلك يوحي بان دكتاتورية الأسد وجرائمه بحق السوريين تعود أسبابها الى اصله وعرقه ومذهبه، وبذلك يكشف عن عنصريته المقيتة، لاتختلف من حيث المضمون عن طبيعة المقابل الاستبدادية المطعون باصله وفصله.

لاشك أن هذه الطريقة في التعامل مع القضايا والاحداث والافراد والجماعات تنم عن قصور، وعجز الى درجة الإفلاس، وانتهاج هذا السلوك تجاه نظام مستبد كالنظام السوري على سبيل المثال لن يؤسس لعوامل الانتصار عليه، فخلاف السوريين مع النظام القائم، وثورتهم عليه، ومعارضتهم له، ليس من اجل انتمائه القومي أو المذهبي، فالمجتمع السوري متعدد الاقوام والثقافات والأديان، والجميع يؤمنون بالعيش المشترك في اطار التنوع والتعددية واحترام المقابل، بل لان النظام دكتاتوري – مستبد، حكم بالعقلية الأحادية الحزبية، واسس منظومة امنية تقمع الاخر المختلف، وحول سوريا الى سجن كبير، انتهك الحرمات، وكبت الحريات، ومارس السياسة الشوفينية تجاه المكونات القومية وخصوصا المكون الكردي الذي نال النصيب الأكبر في التهميش والحرمان والتهجير، وتغيير التركيب الديموغرافي لمناطقه من ديريك الى عفرين.

كل سوري خبر هذا النظام المستبد منذ تسلط الأسد الاب ومن بعده الابن يعلم يقينا أن مسؤوليه، ومواليه المقربين الى مصدر القرار، استخدموا الوسائل الدعائية، وكل فنون التزلف والمحاباة مع مختلف الفئات السورية بغية كسب ودها واصطفافها ضمن اطار الموالاة، حتى في مجال التحالفات الخارجية وسياسة المحاور بالشرق الأوسط كان التفسير الوحيد لتقارب نظام حافظ الأسد (البعثي – التقدمي؟!) مع نظام شاه ايران الموالي (للامبريالية الامريكية) هو الى جانب االجذب المذهبي حقيقة الأصل الايراني للبعض القليل من العائلات (العلوية) وبينها عائلة الأسد التي غادرت ايران كما تؤكد مصادر عديدة واستقرت في الجبال الساحلية الحصينة.

عائلات جبال العلويين ليست الوحيدة في الحل والترحال، فالتاريخ يظهر ان المنطقة برمتها وقبل مئات وآلاف السنين وحتى قبل ظهور الدول المستقلة ورسم الحدود الدولية، كانت مسرحا للهجرات والتنقلات الجماعية والقبلية لاسباب الحروب بين الاقوام واتباع الديانات والمذاهب، والغزوات،

والاقتلاع العنصري، والدوافع الاقتصادية وهذا ماحصل للقبائل العربية، والكردية، والتركمانية، وللارمن، والاشوريين، والسريان، والكلدان، والازيديين، والشركس،والفلسطينيين وقسم من الدروز.

القاسم وحملة – تسييس – نسب آل الأسد:

الحملة التي يقودها الإعلامي د فيصل القاسم بغية ارجاع عائلة الأسد الى الأصل الكردي، لاتستند الى أية حقائق تاريخية ثابتة، مصدره الوحيد اليتيم هو الاستناد الى أقوال المرحوم د عزالدين مصطفى رسول الذي ينقل بدوره عن جميل الأسد الشقيق الأكبر لحافظ الأسد عن ان عائلته من أصول كردية تتبع للمذهب الكاكائي ، هجرت من منطقة خانقين في كردستان العراق، وبالمناسبة فان المصدر المذكور كان مقربا من المرحوم جلال الطالباني الذي كان بدوره يحظى بالاهتمام الاستثنائي من نظام الأسد الاب والابن، ومقربا من العائلة، وقدم لها الخدمات السياسية الكثيرة حتى انه كان يحمل – جواز سفر سوري دبلوماسي – ويقيم بدمشق معظم أيامه قبل اسقاط نظام صدام، واعلن عن حزبه – الاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٥ من دمشق، وكما اعتقد فان الجو العام لمحيط الطالباني آنذاك كان يميل الى المزيد من التحبب والتقرب لعائلة الأسد لدوافع سياسية مصلحية خاصة بمعزل عن المبادئ والحقائق.

وفي ذات السياق وحسب اطلاعنا كان هناك بعض الشخصيات الثقافية من المنتمين الى (الطريقة أو المذهب، أو الفرقة) الكاكائية – الشيعية في إقليم كردستان العراق، حاولت التقرب الى نظام الأسد من خلال الضابط الأمني في القامشلي – محمد منصورة - عندما كان في أوج بروزه من المنطلق المذهبي ولمصالح خاصة، وبعضها من كتب أبحاث ومقالات المحاباة تجاه عائلة الأسد واصولها الكردية المزعومة، لأغراض سياسية – مصلحية ولكنها لم تفلح في تزوير التاريخ، ومن المعلوم اننا نجد عادة لدى القوميات المظلومة المهمشة أنصاف متعلمين لديهم هوس ربط مشاهير باصولهم القومية وهذا نابع من الشعور بالنقص والإحباط ولدى الكرد أيضا مثل هذا الصنف الذي يتلاعب بالمصطلحات وربط العبارات ببعضها للوصول الى مبتغاه على طريقة القذافي عندما اعلن ان "شكسبير" هو عربي واسمه شيخ زبير؟!..

اذا ما طبقنا الأسلوب الذي يتبعه القاسم بخصوص آل الأسد على مختلف رؤساء وزعماء سوريا وعائلاتهم منذ الاستقلال وحتى الان نكون قد حولنا تاريخ البلاد الى اقاويل وافتراءات وتفسيرات شخصية خالية من أية معاني ذات قيمة، واذا مااعتبرنا ان عدم عروبة آل الأسد هو السبب في

دكتاتورية نظامهم واستبداديته، وجرائمه، علينا ان نقول الشيئ ذاته عن رجالات الاستقلال، وبناة الوطن السوري، من غير العرب أمثال شكري القوتلي، وإبراهيم هنانو، ويوسف العظمة، وحسني الزعيم، والبرازي، والعابد وآخرين من أصول تركمانية، وشركسية، وأرمنية.

أما أن آل الأسد كانوا من المذهب أو الطريقة الكاكائية حسب مايزعم القاسم، فلعلمه أن العديد من الفرق والمذاهب والطرق كانت جزء من المذهب الشيعي وانسلخت عنه شكليا بمرور الزمن، مثل العلويين، والفاطميين، والاسماعيليين، والدروز، والكاكائيين، والعلي الهي، وحتى القرامطة حسب بعض المصادر.

لست من الذين يفسرون التاريخ انطلاقا من اية مفاهيم عنصرية، او دينية، او مذهبية، ولكن أقول ان صح مايدعيه القاسم عن (كردية آل الأسد وعائلات علوية أخرى) فكيف بهم يضطهدون الكرد السوريين؟ وكيف ان عهد حافظ الأسد شهد أكثر المراحل قسوة تجاه الكرد وحركتهم؟ وهو من دشن مرحلة – تكريد الصراع – واختراق الحركة الكردية السورية من الداخل ، وفي سياق تاريخي اقدم فان علويي سوريا اول من تصدوا للايوبيين الكرد وحاولوا اغتيال صلاح الدين الايوبي مرات عديدة هذا ماترويه المصادر التاريخية الموثوقة.

كل الدعم للنشطاء الحقوقيين السوريين بالخارج

بعد جهود مضنية ومتابعات ونشاطات ذات طابع حقوقي من نشر بيانات على وسائل التواصل الاجتماعي، وعقد ندوات في عواصم ومدن البلدان الأوروبية من جانب عدد من المحامين السوريين الوطنيين، مطالبين بتقديم عناصر امنية سورية معروفة الى المحاكم متهمة بممارسة القتل والتعذيب ضد الثوار والمدنيين، وصلت الى أوروبا وقدمت طلبات اللجوء في بعض الدول، استجابت محاكم المانية وفرنسية للدعاوى المقامة المعززة بالشهود حيث القي القبض على الضابط الأمني – أنور رسلان – وصف ضابط اياد الغريب بألمانيا وحكم على الأخير بالسجن ومازال الأول قيد المحاكمة ويبدو القائمة طويلة وسيطال الجزاء العادل متهمين آخرين.

لاشك ان محاكمة هؤلاء الافراد لاتقتصر على أشخاصهم فقط بل تتعدى الى وضع النظام السوري ومؤسساته القمعية في قفص الاتهام والادانة، وتكشف عن مدى تورط الاعداد الكبيرة من العناصر الأمنية، في المشاركة بعمليات التعذيب والتصفيات الجسدية التي طالت مئات الالاف خلال العشر سنوات الأخيرة من عمر الثورة مما يستدعي تقديم كل الدعم والاسناد لنشطائنا

الحقوقيين من جانب كل من مازال وفيا لمبادئ الثورة ودماء الشهداء وآلام ذوي الضحايا والايتام والعائلات المنكوبة .

من المؤسف والغريب جدا أن تواجه تلك الجهود بالرفض والتشكيك من جانب من يعتبرون انفسهم أصحاب الثورة واولياء أمور المعارضة وخلال المتابعة تبين لي تعدد الدوافع والاهداف، بين من يرفض أي عمل ان لم يكن بامرته، ومن يخشى على نفسه ان تطاله الملاحقة، ومن لايؤمن بالعمل الجماعي المعارض بتكامل النضال السياسي مع النضال الحقوقي المستقل، وبين من يحضر الخطى لعقد صفقة ما مع أوساط النظام على شاكلة (العدالة التصالحية) ويرى في تقديم بعض عملاء النظام للمحاكمات بمثابة عرقلة لخططهم.

علينا جميعا ومن دون استثناء أن نوجه باللوم لانفسنا أولا وأخيرا على المشهد الراهن اللاطبيعي، فلو تمتعت حركتنا الوطنية السورية بالشرعية، ولو تمت مراجعة شاملة لماحصل في عشرة أعوام، وعقد المؤتمر الوطني السوري الجامع، وتم انتخاب قيادة شرعية، لكان بالإمكان الاتفاق على كل الخطط والمشاريع والخطوات بمواجهة نظام الاستبداد بما في ذلك صياغة أسس ومتطلبات واطر الجانب القضائي في العدالة الانتقالية، وسبل تقديم المجرمين لمحاكم وطنية ومحكمة الجنايات الدولية، وقبل ذلك إمكانية فرز الأبرياء عن المجرمين، وتصنيف درجات المسؤولية في الجرائم العسكرية، والأمنية، والمالية،والسياسية، والأخلاقية، للنظام وشركائه واتباعه، ولامكن أيضا تعريف وتحديد الذين انتقلوا الى صفوف الشعب مبكرا، والذين غادروا لاسباب وطنية وشخصية ومصلحية وووووو.

حملة ظالمة غير مبررة على الناشطين الحقوقيين السوريين في الخارج، ليس من جانب اعلام نظام الاستبداد فحسب بل من شخصيات ومجموعات معارضة أيضا، وياتي استهداف الأستاذ أنور البني في المقدمة ومحاولة تشويه سمعته علما انه وافراد عائلته تعرضوا للاعتقال والاحكام الجائرة والملاحقة طوال حكم حافظ الأسد ووريثه، وتاريخه الناصع بالوطنية وخدمة المواطنين عندما كان بالوطن في مجاله الحقوقي هو واخرين أمثال السجين السياسي الاستاذ خليل معتوق يكفيه، ولايحتاج الى الدعاية لنفسه فانا اعرفه جيدا منذ اعوام طويلة،على مايظهر هناك البعض من المحسوبين على المعارضة لاعمل لهم سوى تمضية الوقت بالطعن بالمناضلين والشرفاء،هذا اذا اخذنا الامر بحسن نية.

يكفينا هذا الجدل العقيم والتحامل على البعض علينا تشجيع ودعم البني وزملائه من حقوقيينا لملاحقة كل من اجرم بحق السوريين من اية طائفة وقومية كان، والتركيز هنا على عناصر الاجهزة الامنية بالدرجة الأولى الذين يشكلون احد اذرع نظام الاستبداد وقاعدته الأمنية، التي قتلت اكثر من نصف مليون من معارضي نظام الاستبداد، من الغريب ان البعض يناقض نفسه بنفسه فمن جهة نحن جميعا نطالب المجتمع الدولي بالعدالة والقصاص والمحكمة الجنائية الدولية لمعاقبة كل من اساء للسوريين، ومن جهة اخرى نبدي الشكوك على انجازات محامينا الوطنيين بالخارج بهذا المجال وكذلك على صدقية القضاء الالماني وغيره عندما يصدر احكاما عادلة بحق المذنبين من عناصر الأجهزة الأمنية اللاجئة أو المرسلة الى بلدان اوروبا، علما هناك مسافة بين القضاء والحكومات وسياساتها باوروبا.

والغريب ان الدكتور كمال اللبواني طالب السوريين باول يوتيوب بالنضال القانوني والمدني فقط، واثارة موضوع حقوق الانسان السوري، والتركيز على توثيق الجرئم، لتقديمها الى المحاكم الدولية والان يشكك بتلك المحاكم، وبمحامينا الشرفاء الناشطين فكيف يجوز ذلك؟

"سلطات الامر الواقع" صناعة "أسدية"

هل كان دفع الأمور نحو إقامة " جزر " سلطوية هنا وهناك متمردة على الثورة أو معادية لها، أو بين بين، او متقمصة زورا لاهداف الثورة، أحد أسلحة النظام لمواجهة الثورة السورية عبر الاحتواء، والاجهاض، والتشويه؟

ولماذا اقتصر امتداد " سلطات الامر الواقع "على الأراضي المحررة، أو المناطق الصديقة للثورة والمعارضة؟

وهل أدت تلك – السلطات – التي تسترت بلبوس الدين، والقومية، والمناطقية، وظيفتها المنوطة بها؟

وهل آن الأوان لعودة البقية الباقية منها، الى حضن النظام ، وتبديل وظائفها؟

أسئلة مازالت دون إجابات حاسمة، ولابد من محاولة التصدي لها، والبحث عن سبل لتسليط الضوء بكل شفافية، وموضوعية.

سلطات الامر الواقع: منشؤها، وظيفتها، مآلها

بداية لابد من التنويه بان العديد من مثقفي، ومناضلي معارضة نظام الاستبداد، ومنذ الأيام الأولى للانتفاضة الوطنية السلمية في سوريا، قد حذروا من خطورة سيطرة الإسلام السياسي، وإظهار الحراك الثوري تحت شعارات دينية وطائفية، ليس لان ذلك يخالف واقع حجم الإسلاميين في الاصطفاف الوطني فحسب، بل انه استفزاز لمشاعر الوطنيين السوريين في بلد متعدد الاقوام، والديانات، والمذاهب، ومناقض لاهداف الثورة على النظام من اجل التغيير الديموقراطي، والخلاص من منظومة اللون الواحد، وإزالة الاضطهاد عن كاهل كل المكونات السورية القومية منها خصوصا، واطلاق الحريات العامة، وصولا الى سوريا جديدة تعددية، تشاركية، بدستور حضاري، علماني، حداثي، يثبت مبدأ : الدين لله، والوطن للجميع.

لقد قدم الإسلام السياسي عندما واصل عن سابق إصرار بزعامة – الاخوان المسلمين – السيطرة على المقدرات، والتسلل الى كل مواقع القرار في الثورة، والمعارضة، خصوصا في مرحلة إقامة (المجلس الوطني السوري) السيئ الصيت، وبالرغم من كل التحذيرات، هدية كبرى الى نظام الأسد، لم يكن ليحلم به، عندما بدأ بالتحرك على المستوى الخارجي (عربيا – ودوليا) ليقدم نفسه حاميا للدولة السورية الوطنية ! من مخاطر دعوات الاسلمة، وموجة الإرهاب الاسلاموي التي تهب على دول المنطقة.

لم يكتفي النظام بذلك بل مضى قدما في رسم استراتيجية جديدة بدعم من خبراء الامن، والثورة المضادة، من حلفائه الروس، والإيرانيين، والميليشيات الشيعية، خصوصا اللبنانية، والعراقية، تقضي بغمر المناطق الملتهبة بسيل من الموجات الإسلامية المتطرفة من جهة، واثارة الحروب والمواجهات البينية، المحلية في تلك المناطق وفي عقر دار الثوار، عبر وكلاء محليين (حروب داخلية بين الفصائل المسلحة) وفي الساحة الكردية إعادة تطبيق مخطط (تكريد الصراع).

وقد كان من مهام خلية الازمة التي تعرضت للانفجار (تموز ٢٠١٢) بعد انجاز مهامها، (وقد توجهت أصابع الاتهام الى رأس النظام ومحيطه الأقرب بغية إزالة أي اثر لمنفذي الاستراتيجية تلك) العمل على عدة مستويات، منها اطلاق سراح عدد من السجناء الإسلاميين، مثل : زهران علوش، والجولاني وآخرين،شرط ان يقوموا بتشكيل فصائل مسلحة، وبشعارات متطرفة تزاود على شعارات الاخوان المسلمين، والمناضلون الوطنيون السوريون اللذين قارعوا النظام لعقود خلت، وتعرضوا للاعتقال، والتعذيب على علم ودراية باساليب ومخططات أجهزة الامن السورية

بهذا المجال، كما ان بعض الأحزاب السورية وبينها حزب كردي معروف (الاتحاد الشعبي الكردي) تعرض للانشقاق بشكل مدروس، وباشراف ضباط من المخابرات، وقام المنشقون برفع شعارات مزاودة على القيادات الشرعية، بما في ذلك التهجم على النظام بشدة، ورفع وتيرة المطالب الكردية ولكن كل ذلك باشراف، وضبط إيقاع، من جانب الأجهزة الأمنية المعنية.

وهكذا وبعد عدة أعوام من نشوب الثورة السورية ظهرت سلطات أمر واقع محلية عسكرية شبه مستقلة، في مناطق محررة، او محسوبة على الثورة، أو صديقة لها، ومن بينها : منطقة نفوذ أو سلطة – جيش الإسلام – في ريف دمشق بزعامة زهران علوش، وامارة الجولاني " القاعدية " أو " جبهة النصرة " في ادلب، وريفها، ودولة الخلافة الاسلامية لابي بكر البغدادي في شرق سوريا، والذي اطلق سراحه أيضا من سجنه ببغداد من جانب الحكومة الموالية لإيران، مع مناطق نفوذ فصائلية اسلاموية في مناطق أخرى، ومايشبه ذلك ولكن بطرق مختلفة في جنوب البلاد (منطقة حوران)، هذا الى جانب مايطلق عليها بالمناطق المحررة بقيادة فصائل مايسمى بالجيش الوطني التابعة اسميا الى – الائتلاف – والتي تحصل فيها ممارسات إجرامية خارج القيم الإنسانية يستفيد منها نظام الاستبداد في ماكينته الإعلامية.

لاشك ان " سلطة الامر الواقع " التي تدار باسم الإدارة الذاتية، وقسد، في بعض المناطق الكردية، والتي (ومن المفارقات البليغة) قامت بالبداية بعد اتفاق – صفقة مثل النظام صهر الأسد ورئيس جهاز المخابرات العسكرية اللواء - آصف شوكت - ومنظومة ب ك ك - مراد قرايلان -، بوساطة كل من الرئيس العراقي الأسبق جلال الطالباني وقائد فيلق القدس قاسم سليماني، ثم توسعت بدعم امريكي عسكري، ومادي، واعلامي لتغطي معظم مناطق محافظات الحسكة، ودير الزور، والرقة وهي من اكبر تلك السلطات الامر واقعية، وأكثرها نفوذا وامكانيات، تشمل آبار النفط، ومحطات الغاز، ومصادر المياه.

كل هذه " السلطات " كانت معاركها الأساسية عمليا وعلى ارض الواقع ليست ضد النظام بقدر ماكانت في مواجهة الثورة، وخلق العراقيل امام تمددها الشعبي، وحتى عندما كانت تحاول بعضها ولو في سبيل – التكتيك – ان تظهر وانها تدافع عن الثورة الا ان النتائج كانت حصرا لمصلحة النظام وبالضد من مصالح الثورة والمعارضة، كما انها هي من نسقت مع النظام، ونفذت باسم سماسرة وامراء الحرب مصالحات، وصفقات " خفض التصعيد " في اكثر من منطقة ومحافظة، وتنفيذ عمليات الانتقال عبر " الباصات الخضراء "، وارسال النفط والمواد التموينية، الى مناطق

النظام لكسر الحصار عليه، واختراق قانون – قيصر – (كمافعلت الإدارة الذاتية لسلطة ب ي د) وبالاخير الاستعداد للانخراط في قوات جيش وامن وشرطة نظام الاستبداد، تحت ستار مزيف باسم الحوار، والمطالبات بالاعتراف الشكلي، أي بمعنى التغطية على انحرافاتها، وجرائمها بحق الشعب، والوطن، والقضية.

استثمر نظام الأسد سلطة - ب ي د – في عدة مجالات، واناط بها وظائف عدة لخدمة مشروعه، فاذا كانت للسلطات الأخرى ذات الطابع الديني وظائف واضحة، فان دوائر النظام استخدمت هذه السلطة لعدة أغراض، فبالاضافة الى حروبها العسكرية الميدانية ضد الثورة والمعارضة، استخدمتها أيضا في تقويض وحدة الصف الوطني الكردي السوري، وكذلك لأغراض عنصرية في اثارة الفرقة والانقسام بين الكرد، والعرب، والكرد والتركمان في اكثر من مناسبة ومنطقة، وكل ذلك خلق إشكاليات في العمل الوطني، وعراقيل امام وحدة المعارضين السوريين خصوصا بين الكرد والعرب، والثورة هي من دفعت ثمن ذلك، كما لوحت بها كجماعة انفصالية تهدد الامن القومي العربي، حتى تظهر نظام الأسد كحامي عروبة سوريا !!.

هذه الحقيقة تدحض بشكل قاطع كل اتهامات النظام اللفظية، ومن يدور في فلكه تلك السلطات الامر واقعية أو بعضها، بالانفصالية، أو التبعية لجهات خارجية، لان النظام وبكل بساطة عبر أجهزته الأمنية العميقة، وخبرات حلفائه اللامحدودة، هو صانع تلك السلطات، وداعمها، باعتبارها في خط دفاعه الأول، وفي الصفوف الأولى لمواجهة أية معارضة جادة، وحتى ان وجدت جهة خارجية ما تتعامل مع احدى تلك السلطات، فانها تدفعها بالوقت ذاته نحو حضن النظام سرا وعلنا.

ان الجماعات، والمنظمات السياسية، والعسكرية التي تدعي معارضة النظام، وحمل المبادئ الوطنية والقومية، تسقط عنها هذه الصفات عندما تحاول التقرب من هذه " السلطات الامر واقعية " التي جئنا على ذكرها أعلاه، بغية المشاركة معها في سلطاتها، واداراتها، ومصادرها المالية، ومؤسساتها، على أساس المحاصصات، بل تصبح شريكة في تحمل مسؤوليات ماقترفه القائمون على تلك السلطات من أعمال، وممارسات.

قراءة في ظاهرة التجارب الفاشلة

يكاد لايمر يوم الا ونسمع أخبارا عن حدث (غير سعيد) بإعلان ولادة حزب، أو حركة، أو تجمع، أو انشقاق كتلة ومجموعة عن الجسم الفلاني، أو عقد " مؤتمر " تحت عناوين كبيرة، أو

أكثر بين أوساط السوريين خصوصا خارج البلاد، وبعضها في مناطق سلطات الامر الواقع بالداخل السوري، او في مساحة نفوذ هذا الفصيل المسلح او ذاك، وبالرغم من عناوينها الملفتة للوهلة الأولى، ومسمياتها – المغرية – الا انها خالية من أي مضمون فكري – ثقافي – جديد .

في الحالة الكردية والى جانب حدوث مايشبه الحالة السورية العامة، تظهر مشاهد تعكس الخصوصية الكردية السورية في المرحلة الزمنية الراهنة، كافرازات على هامش التاريخ، وقتية، متبدلة، غير ثابتة، معتمدة بالأساس على فعل السلطة، والمال، حيث يفعل واقع التنافس في الاستقطاب الحزبي الثنائي بين (مسميات ب ك ك وجماعات المجلس الكردي الانكسي) فعله بالتشجيع، والتحفيز، في توفير المغريات، عبر الترهيب، والترغيب، نحو الاصطفافات الموالية لهذا الطرف الحزبي وذاك، ولأسباب عديدة من جغرافية، وبشرية، وكثافة سكانية محدودة، يبقى سعر الفرد المالك لمؤهل ما أغلى نسبيا في بازار " صناعة " الأحزاب، أو مشروع تلميع شخص ما في سوق صناعة " الوجاهة " الاجتماعية.

منذ بدايات انحدار الثورة السورية بعد نحو عامين من اندلاعها آذار ٢٠١١، بعد سيطرة جماعات الإسلام السياسي على مقاليدها، برعاية النظام السياسي الرسمي الإقليمي، وبالاخص الخليجي، تنبه الوطنيون السوريون الحريصون الى مصدر الخطر، ومكمن الخلل، وبدؤوا بمناقشة كافة الخيارات من اجل رأب الصدع، ومعالجة الأزمة بصورة جذرية، بدلا من الترقيع، والمسكنات الوقتية، الى ان تبلور مشروع إعادة البناء من خلال عقد المؤتمر الوطني السوري الجامع، وذلك يعني فعليا العودة الى جذور الشرعية الشعبية والوطنية، والثورية، كخيار بديل عن هيمنة أحزاب (دينية وقومية ويسارية) فاقدة لكل جوانب الشرعية قبل الثورة باعوام، وعقود.

حوربت الفكرة من عدة اطراف : كيانات المعارضة، ومؤسساتها، وخصوصا – المجلس الوطني السوري – والقوى، والأطراف الدولية الداعمة لها، المجلس الوطني الكردي، ب ي د وسلطة الامر الواقع، ولاحاجة للقول ان النظام السوري كان ومازال من اكثر المتضررين في حال نجاح فكرة المؤتمر الوطني الجامع، لانه كفيل بإعادة توحيد المعارضة على أسس سليمة بعد اجراء مراجعات، وممارسة النقد الذاتي، وتوحيد الصف الوطني عامة لمواجهة نظام الاستبداد بكل السبل والوسائل المتوفرة.

بالرغم من تلك المواقف أعلاه يستمر الوطنيون السوريون، وبينهم الوطنيون المستقلون الكرد، بالعمل على توفير شروط،و وأسباب، الوصول الى عقد المؤتمر الوطني الجامع (سوريا

وكرديا) والجانبان يكملان بعضهما الآخر، وذلك ليس بوسائل متحايلة، شكلية، كما يفعلها البعض، (سلق – لصق) بل من خلال مشاركة الشعب، وممثلي مكوناته القومية، وطرح المشروع القومي والوطني الناجز، والشروع في إقامة اللقاءات التشاورية – الافتراضية بعد جائحة الكورونا – بين الداخل، والخارج، والشتات، وهذا مايقوم به حراك " بزاف " منذ سنوات.

حاولت بعض المجموعات السورية التي تدور من حولها الشبهات، ركوب موجة " المؤتمر الوطني السوري " ليس من اجل تحقيقه بل في سبيل تشويه سمعته، متجاهلة أن الفكرة متداولة علنا وبوسائل الاعلام من طرف وطني كردي سوري منذ أعوام، مرفقة بمشروع برنامج، ووثائق منشورة، ومتاحة للحصول عليها، ولو كانت نيات هؤلاء الافراد، والكتل صافية، لتواصلت مع اول طرف اطلق مشروع – المؤتمر الوطني الجامع – اما بهدف التشاور، او التعاون.

في النماذج المسيئة

توزع بيان انسحاب من ماسمي (باالمؤتمر الوطني السوري) عقد بجنيف قبل أيام يحمل – ٦٥ – اسما، وبعضهم أصدقاء ، وكما فهمت من البيان، ومن تصريحات بعض المنسحبين، ان السبب الرئيسي هو وقوف الشخصيتين الاشكالتين : هيثم المناع، وخالد المحاميد، وامساكهما بكل خيوط اللعبة من وراء الستار، علاقات، ومال، وصلات.

كما قيل فان معظم ان لم يكن كل الذين اجتمعوا كانوا على دراية بذلك ولكنهم شاركوا عن سابق تصميم، وإصرار، وهم بتلك المشاركة خدموا (مشروعهما) على اكمل وجه، وساهموا معهما بتشويه فكرة – المؤتمر الوطني السوري – الحقيقي، المنشود، التي يؤمن بجدواها أوساط وطنية سورية واسعة، ويرون فيها الحل الأمثل الوحيد لأزمة المعارضة السورية.

وكمار نوهنا أعلاه فان حراك "بزاف" طرح الفكرة على الصعيدين السوري والكردي منذ عام ٢٠١٢، وذلك بمشروع متكامل، ووثائق، وصدور مذكرات، ونداءات، ونشر تواقيع الاف الناشطين المؤيدين وكل ذلك مثبت على صفحة –بزاف– الالكترونية، وقد ناقشت الفكرة مع احد المتصدرين من (المشاركين المنسحبين) منذ ثمانية أعوام واكثر من مرة خلال لقاءاتنا ولم يكن مشجعا للفكرة، وبعد أعوام بدأ يتصدر حمل الفكرة بالشراكة مع من يعتبره الان –متسلطا– فرديا ووو.

لقد كتبت لاحد الأصدقاء ان مشاركتك تساوي انسحابك سوءا، وهذا ينطبق على كل من اعرفهم بتلك المجموعة،كما ان مثل هذه الاعمال المتسرعة، تعبير واضح عن أمزجة كثير من السوريين وخصوصا الذين يرفعون شعار معارضة النظام، وفشلوا في مواقعهم السابقة، او لم تشبع غرائزهم في الظهور، ويهرولون من مكان الى آخر بسرعة البرق بحثا عن موقع، او جاه أو أو أو، ثم مايلبثون يعلنون الندامة، و الانسحابات، ولكن من دون تنوير الاخرين بما جرى، وبمعزل عن تقد يم ماهو مقنع، وجوهري بكل المسالة.

الدروس المستقاة

١ - مازالت فكرة "المؤتمر الوطني السوري الجامع" بجانبيه السوري العام، والكردي الخاص المشروع الامثل، والخيار الوحيد للانقاذ، وإعادة البناء في بلادنا.

٢ – المداخلات الخارجية عبر أتباع، واعوان سوريين باحثين عن مصالح خاصة مازالت تشكل عوائق على طريق مشاريع الانقاغذ.

٣ – المال السياسي الخارجي الهادف أحد عوائق العمل الوطني، وتوحيد الصف، وأثره أشد وطأة في الحالة الكردية السورية الخاصة، خصوصا اذا انتشر في بيئة تنتفي فيها العامل الذاتي الصلب المحصن.

وأخيرا الاتكفي كل هذه الهزائم، والفشل، والاخفاقات؟ الم يحن الأوان بعد لعودة (التائهين – المترددين) الى رشدهم؟ والى متى ستبقى ساحتنا مزرعة تجارب مريرة، ومكلفة، ومسيئة لحركتنا الوطنية السورية والقومية الكردية؟

الفصل السابع

" قضايا إقليمية، وعالمية"

سابقة "ناكورنو قراباخ" هل هي فاصل بين مرحلتين؟

منذ أكثر من أربعة عقود وتحديدا مابعد تسلط الخميني على مقاليد الحكم بايران وتصدير ثورة الدعوة المذهبية الشيعية الى كل مكان يتواجد فيه آتباع المذهب من بلدان وقارات ذلك الحدث الذي شد انتباه المفكرين الذين يحسنون تقييم ومتابعة مثل تلك الظاهرة الفجة الخارجة عن مألوف قواعد القانون الدولي ومبدأ التعايش الإنساني وحتى عن الأعراف والتقاليد الدينية.

ومالبثت توجهات وممارسات نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأجهزته الأمنية وميليشياته المسلحة أن أثارت المزيد من القلق الى درجة الخوف من نتائج مايرسم له على مصير الأجيال والعيش المشترك بين الشعوب خصوصا وأن وصول الخميني الى طهران من مقره الفرنسي وبطائرة – الخطوط الجوية الفرنسية – لم يكن ليتم لولا وقوف قوى كبرى غير مرئية وراء العملية والتي على الاغلب هي من خططت لارسال مصدر الشر وتسليم المنطقة وشعوبها الى المصير الدموي المجهول.

من المرجح أن من وقفوا وراء إيصال الخميني الى سدة الحكم بايران كانوا على علم بانه يشكل الردة المضادة في الثورة الإيرانية التي اشعلتها شعوب ايران وقواها الوطنية والديموقراطية وهي

من حققت الانتصار على نظام الشاه وليس جماعة الخميني من ظلاميي القرون الوسطى ورجال الدين الذين كانوا يخدمون نظام الشاه وكانوا يعلمون أيضا ان طغمة الخميني ستقمع أصحاب الثورة الحقيقيين والمنظمات الثورية من (فدائي الشعب – ومجاهدي الشعب والتيارات اليسارية والليبرالية والبعض من ممثلي الطبقات الوسطى) وستصفي قيادات الثورة ونشطائها وستقضي على آمال الشعوب الإيرانية الرازحة تحت نير الاضطهاد القومي وستتحول ايران الى بؤرة لنشر الشر والفتن واشعال الحروب المذهبية.

الامر الآخر الذي شد انتباه المتابعين منذ تلك الأيام هو أن الجوهر في الدعوة الخمينية التي انطلقت تحت عنوان الشيعية السياسية قومي فارسي وفي خدمة النزعة القومية التوسعية المستمرة منذ الامبراطورية الصفوية مرورا بحركة (بان ايرانيزم) التي مولها وغزاها كبار الضباط وأصحاب المال ووجهاء البازار واوساط البلاط الشاهاني.

ومن اجل تسريع العملية وتحفيز اتباع المذهب الشيعي للمشاركة الى درجة الاستعجال للوصول الى الجنة الموعودة؟!! كان لابد من استنباط أسباب ودوافع وعلى شكل مخاطر محدقة من الطرف السني المقابل الذي يحمل وزر(قتل الحسين؟!) لذلك قام نظام الولي الفقيه الخميني بدعم واسناد أكثر الحركات والمجموعات السنية تشددا من القاعدة مرورا بمجموعات بن لادن والظواهري والزرقاوي وانتهاء بالبغدادي، الى جانب ضخ وقود ايقاظ الردة المذهبية السنية المكملة الموازية لها بالمنطقة وما نشأ من اصطفافات مذهبية حادة بحيث بات الانتماء المذهبي في مكانة الأولوية على حساب القومية والوطن.

فتحول العربي الشيعي العراقي واللبناني واليمني والخليجي عموما الى صف الشيعي الفارسي مقابل انحياز العربي السني (ولو بمشاعره) لسياسات دول الخليج وتركيا حتى لو لم تكن متوافقة مع المصالح الوطنية والقومية بل ظهرت تيارات تدعو الى احتضان مقاتلي (الخلافة الإسلامية) واحتضانهم من أجل صد الهجمة (الرافضية الشيعية؟!).

وفي الساحة الكردية وعلى سبيل المثال انتقل الكردي الشيعي الإيراني الى صف النظام منذ انطلاق مقاومة الحركة الكردية لنظام الخميني، وواجه بالوقت ذاته الحركة الكردية، وتغيرت قيادة قنديل لل ب ك ك من غالبية سنية الى غالبية علوية – شيعية تماشيا مع الاستقطاب المذهبي، حتى في العراق غادر قادة معروفون من الكرد الفيليين في بغداد الحركة الكردية صوب تنظيمات الكتل الشيعية وأصبح نجل أحد سكرتيري – الحزب الديموقراطي الكردستاني – السابقين معتمدا

للتنظيمات الشيعية الموالية لطهران الى درجة تنصيبه مديرا لاحدى البنوك الإيرانية بالعراق وشملته العقوبات الامريكية لتلك الأسباب.

وقد شهدت الحركة الكردية السورية بعض النماذج القليلة وبشكل مختلف لدى أفراد معدودين من الكرد العلويين في علاقاتهم مع أوساط النظام والتي اتخذت مسارا أمنيا بحتا حيث قد نتابع الحديث فيه مستقبلا اذا دعت الحاجة.

- هل هو انتقال من استراتيجية –الاستقطاب الديني المذهبي– الى استراتيجية –توازن المصالح-؟

بعد مايقارب النصف قرن تحدث سابقة فريدة من نوعها والتي تجلت بوضوح في مسالة الصراع على – ناكورني قراباغ – حيث تركيا السنية تقف الى جانب آذربايجان الشيعية ذات الأصول التركية، أي بعكس المسار السائد حتى الان بمنح الأولوية للانتماء القومي على حساب المذهبي وتصطف ايران الشيعية بمسافة اقرب مع أرمينيا وأبعد من آذربايجان الشيعية مما يعد اختراقا للمألوف خلال الحقبة الأخيرة.

أما روسيا المسيحية فتقف في موقع اقرب الى آذربايجان المسلمة منها الى أرمينيا المسيحية (التي من المفترض أن تكون الراعية لها) فقد أشرفت على وقف اطلاق النار والفصل بين المتقاتلين والاتفاق الذي يصب لمصلحة – باكو - الذي اعتبره رئيس أرمينيا بمثابة – تجرع للسم - فهل هذا مؤشر للعودة الى استراتيجية توازن المصالح الاقتصادية؟.

قبل نحو ثلاثين عاما أطلق الرئيس الجورجي الأسبق والقيادي السابق في الحزب الشيوعي السوفييتي ووزير خارجيته – أدوارد شيفرنازدة – خلال توديعه الأيام الأخيرة للاتحاد السوفييتي شعار (توازن المصالح) بدلا من الصراع وسباق التسلح تمهيدا لتصحيح العلاقات الدولية والابتعاد عن الدوافع الآيديولوجية والبحث عن المشتركات حيث السلام والاستقرار والرخاء لمصلحة الجميع.

فهل يعود فرقاء الصراع الدائر في الدولتين السوفيتيتين السابقتين الى الاسترشاد بما طرحه رفيقهما وجارهما؟ وهل هناك نهج جديد يتسم بالمرونة والاعتدال والافاق الواسعة بديلا عن نهج التعصب الاعمى للهويات الدينية والقومية والمذهبية الضيقة على صعيد العلاقات بين الدول والشعوب؟ ويتحول الى اتجاه عام في مستقبل العلاقات بين الدول والشعوب في المنطقة في ظل تحولات اعمق واوسع تنتظره البشرية وخصوصا في الشرق الأوسط الذي طال انتظار شعوبه

لبزوغ فجر التجديد والتطوير والخلاص من الفتن الطائفية ومخططات جناحي الإسلام السياسي التي تدفع الشعوب ثمنها بل تشكل وقودها، واحلال السلام وحل قضاياه المستعصية والتفرغ لحل المشاكل والبناء والتنمية ؟.

والسؤال الذي لايغيب عن الاذهان: لماذا تركيا بالذات أحد أطراف هذه السابقة الأولى والفريدة وهي تقاد الان من حزب ورئيس محسوبين على نهج الإسلام السياسي؟ ثم لماذا ايران أيضا وهي زعيمة الشيعية السياسية؟ هل لكونهما منهكتان ومحاصرتان ؟ أم هناك نوع من التنسيق بين طهران وانقرة في سياق المبدأ ذاته : توازن المصالح؟ أم أن مانطلق عليه سابقة مجرد حدث عابر لن يتكرر مرة أخرى؟.

وفي سياق متصل وبعلاقة وثيقة مع الحدث ومن اجل تنوير القارئ لابد ان نعيد الى الاذهان أن الزعيم السوفييتي – لينين – قرر انشاء جمهورية كردستان الحمراء ذات الحكم الذاتي عام ١٩٢٣ تابعة لمركز حكومة آذربايجان - في منطقة – ناكورنو قراباخ – وعاصمتها – لاجين – ودامت ستة أعوام قبل ان يجهز عليها – ستالين – ويهجر سكانها الكرد البالغ عددهم حينذاك ٣٧١٢٠ ٧٢٪ من نسبة السكان، وفي عام ١٩٩٢ وفي اوج الصراع الأرميني – الاذربيجاني حاولت – يريفان – استخدام الكرد ضد الآذريين فاعلنت عن جمهورية – لاجين الكردية – ونصبت المرحوم – وكيل مصطفاييف – رئيسا ولكن ذلك لم يدم الا شهورا.

في العلاقة الكردية الأردنية

لن اتناول العلاقات التاريخية بين الهاشميين، او المملكة الأردنية الهاشمية وبين الكرد، فهي من شأن المؤرخين لانها بدأت منذ عصر الإمبراطورية الأيوبية، ومرت بمراحل متعددة ابان العهد العثماني، والنزوح من والى فلسطين، انتهاء بالانتداب الفرنسي لسوريا، ومرحلة الاستقلال، وتنصيب الملك فيصل ملكا على العراق وعلاقاته بكردستان العراق، حيث شهدت تلك المراحل استقرار عائلات من أصول كردية في مناطق ومدن الأردن، ولعبت دورا في بناء الدولة الأردنية، وتطوير اقتصادها، وتعزيز مؤسساتها الإدارية، والعسكرية.

العلاقات السياسية الأردنية الكردية بالعصر الحديث

وبدأت بتواصل الزعيم الراحل مصطفى بارزاني مع الراحل الملك حسين، الذي كان له مواقف إيجابية معروفة من القضية الكردية في العراق خصوصا، ومن العلاقات العربية الكردية بالمنطقة

عموما، وتطور هذا التواصل فيما بعد الى علاقات دبلوماسية بين عمان واربيل، وزيارات المسؤولين الكرد العراقيين الى الأردن وخاصة الرئيس السابق لإقليم كردستان مسعود بارزاني، والرئيس العراقي الراحل جلال الطالباني.

من المعلوم ان كلا من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والملك الأردني الحسين بن طلال، كانا من الزعماء العرب القلائل الذين توسطوا مرارا بين قيادة كردستان العراق والنظام العراقي، حرصا منهما على وقف النزيف، وتحقيق السلام، وصيانة علاقات الصداقة الكردية العربية، وقاما سوية او كل على حدة بالتدخل مرارا ان كان بناء على رغبة الطرفين، أو كمبادرات ذاتية وذلك بعكس حكام سوريا البعثيين الذين كانوا يصبون الزيت على النار، وارسلوا جيشهم لمحاربة الثورة الكردية ونصرة توأمهم البعثي ببغداد، وحاكم الجزائر هواري بومدين الذي تحول طرفا ضد الشعب الكردي بكردستان العراق ابان تنظيمه لاتفاقية الجزائر المشؤومة بين الشاه وصدام.

منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، وبدايات التسعينات،كنت أقوم بزيارات دورية الى عمان بغية اللقاء مع عدد من رفاقي بقيادة (حزب الاتحاد الشعبي) سابقا الذين كان بمقدورهم الوصول الى هناك لانه اقرب نقطة الى سوريا، وعلى هامش تلك الزيارات كنت أتواصل مع الأصدقاء في الجالية الكردية الأردنية، وجمعية صلاح الدين الايوبي الخيرية الكردية، كما قمت بالقاء محاضرة حول العلاقات الكردية العربية بمعهد شومان، ولانني دعيت في تلك الفترة رسميا لحضور (المجلس الوطني الفلسطيني) الذي عقد بعمان وذك باسم الحركة الكردية فاغلب الظن كنت مكشوفا امام اعين الرقيب في الأجهزة الأمنية لذك البلد الذي اعتبرته صديقا.

رب ضارة نافعة

في احدى زياراتي بتلك الفترة تلقيت ايصالا من كشك الامن العام المسؤول عن ختم جوازات القادمين وكنت احمل جواز سفري الألماني، يتضمن وجوب مراجعة دائرة المخابرات بعمان خلال اربع وعشرين ساعة من تاريخ الوصول، وقد خلق ذلك قلقا لدي وتوقعت الكثير من الاحتمالات كان من بينها اسوؤها أي تسليمي الى سوريا، ولااخفي انني مررت بلحظات صعبة في تلك الساعات، وفكرت مليا الا ان قررت الاتصال بالصديق الراحل الدكتور اشرف الكردي الذي كان الطبيب الخاص للملك الراحل ويحظى بالاحترام الشديد من لدن العائلة المالكة.

اتصلت بالدكتور اشرف وشرحت له ماحصل وابديت القلق، ولم تمضي ساعة حتى حضر الراحل الى الفندق الذي أقيم فيه واستقبلته وهم مبتسم كعادته ومازحني : " على أساس الاكراد لايخافون " فاجبته : عانينا الكثير من الأنظمة الحاكمة عزيزي " ثم بدأ بتهدئتي قائلا انهم لايريدون ايذاءك أو اعتقالك بل يرغبون بالتحدث معك كقائد سياسي كردي، واسهب : المخابرات عندنا بالأردن تختلف عن الأجهزة الأمنية في أنظمة المنطقة، وهم رجال سياسة ومختصون بالقانون، يحاورون خصومهم واصدقاءهم بكل شفافية، ويخدمون بلدهم..".

وفي صباح اليوم الثاني تلقيت اتصالا هاتفيا بغرفتي، من شخص قال لي انه بانتظاري امام الاستقبال لنقلي الى المكان المحدد بايصال المطار، ورافقته الى مبنى المخابرات، ولم يكن بعيدا عن فندقي، ثم انتهى بي المآل الى مكتب فخم يجلس امامي شخص مكتوب على طاولته (المقدم...) ورحب بي ثم عرف عن نفسه انه مسؤول ملف سوريا والعراق ومن ضمنه الملف الكردي بالبلدين، وكان ودودا وشرح لي اننا هنا لا نستدعيكم بل نريد التحاور معكم بشأن القضية الكردية، واردف نريد علاقات مع حزبكم في سوريا، ومع الحركة الكردية بالمنطقة .

كانت اجابتي السريعة تقديم الشكر على الاهتمام، وتبيان اننا في (الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا) لانبني العلاقات مع الدول والأنظمة، واننا حزب صغير، علاقاتنا تقتصر على حركات التحرر والقوى التقدمية، وفي الوقت ذاته يمكنني مساعدتكم وعلى الفور في بناء علاقات مع الحركة الكردية بالمنطقة، ومركزها الرئيسي كردستان العراق، ثم استأذنني وخرج لمدة ماتقارب الربع ساعة وابلغني عن موعد مع (الباشا) غدا تعقبه مادبة غداء.

أحضروني بالموعد المحدد من الفندق الى مكتب رئيس المخابرات اللواء – سميح بطيخي – الذي كان بغاية الود، والاطلاع الواسع على تفاصيل القضية الكردية، وبدأنا بالحديث وشرحت لهم أحوال الحركة الكردية بشكل عام، وباالاخير وجه لي السؤال المحدد : هل يمكنك بحكم موقعك مساعدتنا في بناء علاقات وتواصل مع الاخوة في كردستان العراق وتحديدا مع قيادة الرئيس مسعود بارزاني؟ فاجبت : ساحاول وقد انجح، طبعا كنت متاكدا ان الاشقاء يريدون الخروج من عزلتهم واختراق الحصار المفروض عليهم من نظام صدام، وتامين منافذ، ومعابر الى العام الخارجي.

مساء ذلك اليوم اتصلت بمكتب الأخ الرئيس مسعود بارزاني لاعلمه من حيث المبدأ ماحصل، وكان جوابه بالإيجاب والاستعداد للتواصل مع الأردن، ثم أبلغت الأصدقاء وتوجهت الى أربيل

لتنظيم زيارة الأخ نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة الإقليم آنذاك، واتفقنا على تاريخ الزيارة على ان اسبقه الى عمان عدة أيام لترتيب تفاصيل الزيارة، واتفقت مع الدولة المضيفة على استقبال الأخ نيجيرفان بشكل رسمي وفي صالة كبار الزوار بالمطار وبالإضافة الى المحادثات مع رئيس المخابرات سيتقابل مع الملك عبد الله الثاني.

وقد حصل ماتفق عليه بالكامل، وعقد السيد نيجيرفان والوفد المرافق له لقاءاته الرسمية، وعقد الاتفاقات العديدة التي لامجال لذكر تفاصيلها التي تخص الاشقاء، ثم اختتم زيارته بمأدبة عشاء على شرفه أقامه رئيس الحكومة الاردنية بحضور شخصيات سياسية مرموقة ورؤساء حكومات سابقون، وشخصيات كردية اردنية من بينهم الراحل الدكتور اشرف الكردي، وعلى هامش الزيارة التقى بمبعوث الرئيس الفلسطيني الأخ أبو مازن الذي ارسله من رام الله خصيصا الى عمان.

ومن ذلك اليوم بدأت العلاقات الكردستانية الاردنية، وكان الأردن اول بلد عربي يفتتح قنصلية باربيل، ثم كانت الخطوط الجوية الأردنية السباقة في تسيير الرحلات من عمان الى أربيل والسليمانية، كما افتتح الاشقاء مكتبا غير معلن بعمان لمتابعة وتنسيق العلاقات.

الامازيغ في صراع نظامي المغرب والجزائر

الكثير من أنظمة المشرق، والشرق الأوسط عموما، تعجز او لاترغب بحكم طبيعتها الدكتاتورية والشوفينية، في إيجاد الحلول لقضايا القوميات المضطهدة المحرومة، حتى تستخدمها ذريعة لاثارة الفتنة على أسس عنصرية، ومن ثم الإبقاء على الاحكام العرفية، على حساب الحريات العامة، والتطور الديموقراطي، وتثبيت حكم العسكر والمخابرات، تحت حجة الدفاع عن الامن القومي المهدد، والحفاظ على وحدة البلاد من الانفصاليين !! وكما يبدو فان الظاهرة لاتقتصر على بلدان المشرق فحسب بل، تفعل فعلها في بلدان الشمال الافريقي أيضا.

وعندما تصل أصوات تلك الشعوب المطالبة بالتضامن معها الى مسامع المجتمع الدولي، والقوى الديموقراطية، ومنظمات حقوق الانسان، وعندما تستجيب اطراف دولية، وتبدي العطف تجاه محنة تلك الشعوب ماتلبث السلطات الحاكمة الدكتاتورية الظالمة ان تتهم حركات تلك الشعوب بالخيانة، والانفصالية، وتوجه أصابع الاتهام الى أي طرف متعاطف بالتدخل في الشؤون الداخلية، وخرق القانون الدولي، والأعراف الدبلوماسية.

لم يكن النظامان الحاكمان في البلدين بحاجة الى سبب جديد لتسعير خلافاتهما المتأصلة بالأساس منذ عقود، حتى تضاف مادة جديدة للقضايا الخلافية المتراكمة بين البلدين، عندما قام مندوب المغرب لدى الأمم المتحدة بتوزيع وثيقة رسمية باسم دولته معززة بالقرائن تعلم فيها جميع الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية عن معاناة الشعب القبائلي " الامازيغي " بالجزائر من الاضطهاد، والحرمان من الحقوق، داعية الى نصرة هذا الشعب لانتزاع حقه في تقرير المصير، وقد حظيت الخطوة الدبلوماسية هذه بالاهتمام الكبير، ومازالت تتفاعل بين أوساط المهتمين بقضايا الشعوب، ومسائل حقوق الانسان، ولذلك كان وقعها شديدا، ومفاجئا، بل صادما، للنظام الجزائري، والرئيس المنتخب حديثا، وحكومته الجديدة.

الامازيغ في شمال افريقيا

يعتبر الامازيغ من أقدم شعوب المنطقة، ومن سكانها الأصليين قبل الفتوحات الإسلامية، وتوزعوا بين الدول التي استقلت مثل المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، مصر، وحرموا بذلك من تقرير مصيرهم، وانشاء دولتهم المستقلة الخاصة بهم، بل قاموا بالدور البارز في معارك التحرر الوطني، والاستقلال، في جميع تلك الدول، وبرز من بينهم شخصيات شهيرة في الفروسية والشجاعة، والعلوم، لعبت أدوارا في المراحل التاريخية الساحقة، وقد تعرضت حقائق تاريخ هذا الشعب الى التزييف، والتعتيم من جانب أوساط حاكمة شوفينية بتلك البلدان بعد مرحلة الاستقلال.

لقد شاركت شخصيا في مناسبات حول الامازيغ وكان من ابرزها المؤتمر الذي دعت اليه المؤسسة الامازيغية الثقافية المعروفة بالمغرب " مركز الذاكرة المشتركة من اجل الديموقراطية والسلم " الذي يديرها المفكر الامازيغي المغربي الصديق – عبد السلام بو طيب - وكنت مكلفا بتقديم ورقة حول القضية الكردية، ومقارنتها بالقضية الامازيغية، وتعرفت هناك على مؤرخين، وعلماء، ودعاة حقوق الانسان، واكاديميين أمازيغ، وبمشاركة مثقفين وناشطين سياسيين من معظم البلدان العربية، وكذلك من تركيا، وتكلم بالمؤتمر مندوبا عن الملك المغربي.

معظم ان لم يكن كل الأوراق والمداخلات، التي قدمت من جانب المؤرخين، والاكاديميين الامازيغ أجمعت على أن نسبة هذا الشعب بكل تفرعاته تربو على ٦٠٪ في المغرب و اكثر من ٥٠٪ بالجزائر، ونسب اقل في ليبيا، وتونس، ومصر، وقد لاحظت وجود تيارين سياسيين بمنتهى

العقلانية في الوسط الثقافي الامازيغي المشارك يتفقان على العموميات، ويختلفان حول الاجتهادات السياسية. واحد يرى بالحقوق المعترفة بها رسميا تلبية لارادة الغالبية، وآخر يرى تلك المكتسبات هامة جدا ولكنها غير كافية الا بالارتقاء الى تحقيق إرادة الامازيغ عبر الاستفتاء ليقرر مصيره بحرية.

أحوال الامازيغ في بلدان الشمال الافريقي

كان المغرب سباقا في الاعتراف الدستوري، والقانوني، بالامازيغ كمكون قومي، وبثقافته، وادراج لغته كلغة رسمية، ولهم الان مدارس بلغتهم الام، ومديريات بكافة انحاء البلاد تشرف على تطوير ثقافتهم، وهناك صحف يومية، ومجلات، تصدر بلغتهم القومية، وقد لاحظت خلال انتقالي بالسيارة من مطار الدار البيضاء، الى مكان المؤتمر بالشمال الذي يبعد نحو ماءة وخمسين كيلومتر، وجود يافطات واشارات مرور باللغتين العربية والامازيغية، على طول الطريق السريع.

في الجزائر يختلف الوضع كليا، وهناك موقف صارم من – العروبيين المتشددين - ضد حقوق الامازيغ من السلطات الحاكمة (الجيش و المخابرات والحكومات التي تتعين وأصحاب المصالح) الى درجة ان الجيش منع رفع العلم الامازيغي الى جانب الجزائري خلال المسيرات الاحتجاجية ضد نظام بوتفليقة والتي شارك فيها الامازيغ بقوة، بل ان المخابرات أقدمت على اعتقال العشرات من النشطاء الشباب الامازيغ وزجت بهم بالسجون بتهمتين : القيام بتظاهر غير قانوني، ورفع علم اجنبي !! ممنوع، ومازال هناك معتقلون لم يطلق سراحهم.

الجناح العروبي المتشدد بالجزائر والذي يشبه بتركيبته الأيديولوجية حزب البعث بسوريا والعراق، نشط ونما في ظل رئاسة – هواري بو مدين – الذي لم يتورع بالتدخل بشؤون العراق، والتآمر على شعب كردستان، عبر توسطه بين صدام حسين وشاه ايران عام ١٩٧٥، وابرام اتفاقية الجزائر السيئة الصيت التي أودت بالثورة الكردية، وبالسيادة العراقية على جزء من شط العرب لمصلحة ايران، وكان الأهم للعقلية الشوفينية الحاقدة التخلص من الكرد.

مايقال ويتردد عن دعم الجزائر لحق تقرير مصير شعب – الصحراء الغربية بقيادة منظمة البوليساريو، ليس دقيقا فالصحراويون بالساقية الحمراء ووادي الذهب هم مغاربة وغالبيتهم الساحقة من العرب، وليسوا شعبا آخر متميزا تاريخيا وثقافيا، مثل الامازيغ، والسلطات الجزائرية تلعب بتلك الورقة وتستخدمها لمآربها الخاصة، ومن اجل غض النظر عن ازماتها، ومشاكلها

الداخلية كسلطة دكتاتورية، يقودها الجيش والجنرالات من وراء الستار، وبالمناسبة علاقات السلطات الجزائرية قائمة ومتطورة مع نظام الاستبداد ببلادنا، بل ان تلك السلطات تضايق على كل سوري مقيم بالجزائ يعادي نظام الأسد.

الحدث التونسي اختبار اضافي لطبيعة الفئات المثقفة

بداية لابد من التنويه أن تناول الاحداث في بلدان ماعرفت بثورات الربيع بموجتيه الأولى والثانية (تونس، مصر، سوريا، اليمن، ليبيا – السودان، الجزائر، لبنان، العراق) يعتبر امتدادا لمراجعة فعل ومآل هذه الثورات، وتعبيرا عن الاهتمام البالغ لنتائج تلك العملية الثورية المشروعة التي مازالت مستمرة منذ نحو عقد من الزمن في كثير من البلدان، وباشكال مختلفة من المقاومة، والتظاهرات الاحتجاجية،والنضال السياسي، والجماهيري السلمي المدني، ومرشحة ان تندلع في بلدان أخرى في المنطقة، حتى تتحقق اهداف الشعوب بالخلاص من الاستبداد، وانتزاع الحرية والكرامة، وإعادة بناء النظم السياسية التي تستجيب لطموحاتها.

وفي هذا السياق أرى ان النقاش الذي تحول منذ أسبوعين للأسف الى نوع من " الجدل البيزنطي " بين فئات مثقفة، وكتاب، واعلاميين، بخصوص الحدث التونسي،ماهو الا امتداد لنقطة البداية حول دور الإسلام السياسي في أسلمة، وأخونة، ثورات الربيع، واخفاقه في مشروعه المدمر للمجتمع وفكرة تنظيم الدولة، على أسس ديموقراطية حديثة، ولكن بالفاظ وعبارات أخرى، واللجوء الي استحضار أمثلة بعيدة عن واقع شعب تونس المتميز بين جميع اقرانه في المغرب والمشرق، بالوعي، والثقافة والمعرفة، وتمتعه بنوع من التقاليد الديموقراطية والمساواة في الحقوق المدنية بين المرأة والرجل، والتنظيم الاسري، التي أرسى قواعدها الزعيم الحبيب بورقيبة منذ عقود، حتى المؤسسة العسكرية والأمنية التونسية تختلف عن مثيلاتها، وعرفت بالحيادية، والابتعاد عن السياسة والتحزب العقائدي، والمغامرات الانقلابية.

لايمكن باي حال تناول الحدث التونسي بشكل موضوعي، ومنهجية علمية، من دون اعتبار أن الأهداف الحقيقية لثورات الربيع كانت وطنية، من اجل التغيير الديموقراطي، وتحقيق الحرية، وإزالة الاستبداد، وصولا الى إعادة بناء النظام السياسي العلماني وليس الديني، على هدى مقولة (الدين لله والوطن للجميع)، وان جماعات الإسلام السياسي حاولت التسلل، والسيطرة على مقاليد

تلك الثورات بدعم النظام الإقليمي الرسمي، (وتجربتنا السورية ماثلة امامنا)، ثم أخفقت في مخططها،ولم تعترف بالفشل حتى اللحظة رغم سقوطها، وانكشاف نياتها السيئة التآمرية.

واستغلت الحالة التونسية التي كانت آخر قلاعها المتداعية بسبب تداعيات الأوضاع الاقتصادية، وقلة الموارد، واستشراف الفساد وظاهرة سرقة أموال الشعب، ثم الازمة الصحية فيما بعد، واستفحال الفساد الحزبي، والإداري، وحيادية المؤسسة العسكرية، وطيبة الشعب التونسي، لتحاول التشبث بالسلطة، وممارسة – الألعاب – البهلوانية بالسياسة والتحالفات الإشكالية مع أقذر التيارات وأكثرها فسادا، وجحودا وإرهابا، وتنظيم خلايا وفرق للاغتيالات، والتسلل الى المؤسسة الأمنية ووزارة الداخلية بغية تنفيذ مخططها في الوصول الى دولة دينية اخوانية، واستخدام التضليل الإعلامي سبيلا للهيمنة، والصراع مع المختلفين بل اكثر من ذلك أراد زعيم حزب النهضة الاخواني استثمار موقعه كرئيس لمجلس نواب الشعب لممارسة مهام السلطات التنفيذية، وابرام الصفقات مع دول واطراف سياسية خارجية، من وراء ظهر مؤسسات الدولة.

المشهد التونسي الذي تعددت، واختلفت حوله الرؤى، والاجتهادات، بين من اعتبر قرارات، وإجراءات الرئيس خطوة استباقية، وقائية، بالاتجاه الصحيح، ومحاولة لإنقاذ العملية الديمقراطية، وحركة علنية شفافة مدروسة، معززة بتصريحات شبه يومية امام وسائل الاعلام، وفي اطار القانون العام للحيلولة دون نجاح الإسلام السياسي، وقوى الردة، وارباب الفساد في جر البلاد الى وضع لايحمد عقباه، ومن ضمن أطراف هذه الرؤية غالبية الشعب التونسي، والنقابات، والفئات الشعبية، والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، والإعلاميين وارباب الفكر والثقافة، الذين يطالبون ويتمنون بالوقت ذاته الإسراع في تشكيل الحكومة، واجراء انتخابات نيابية جديدة، وهذا امر مطمئن، وعلى كل حريص صادق احترام الرأي العام التونسي في تقرير مصيره.

هناك أيضا من اعتبر ان ماجرى بمثابة (انقلاب عسكري على الديموقراطية التونسية التي ارساها حزب النهضة !) وبين هؤلاء جميع أحزاب وحركات الإسلام السياسي، والاخوان المسلمين بتونس والمنطقة، وفئات وافراد من المثقفين " اليسراويين الفوضويين " وبينهم من يريد الحفاظ على مصادر الرزق إرضاء لانظمة معينة، مع افراد قلائل من أصحاب النوايا الحسنة، لديها حساسية مفرطة تجاه كل حاكم، علما ان الرئيس التونسي رجل مدني، لا حزبي، ولا ينتمي الى المؤسسة العسكرية .

وما يلفت النظر فيي هذا السياق موقف الدكتور عزمي بشارة كاكثر مثقف عربي تابع ثورات الربيع وكتب عنها، من منظوره الخاص الذي قد نختلف او نتفق معه،، والذي تغير الى نقيضه في غضون أسبوعين فبعد مقالته النارية المنشورة في (العربي الجديد) التي كانت بغاية القسوة، تضمنت كيل الاتهامات على غرار " الانقلاب، والفردية، والعزلة، والطموح الشخصي " للرئيس الذي ينحدر من الطبقات الشعبية، ونجح في الانتخابات الرئاسية باعلى الأصوات من التونسيين مباشرة، ولم يكن ينتمي الى أي حزب، وكان أستاذا للقانون الدستوري لنحو ثلاثين عاما.

واليوم فاجأنا الدكتور بشارة، بتغريدة تسجل عشرة أخطاء لحزب النهضة، وكل من قرأها توصل الى نتيجة مفادها أن المسؤوليه الكبرى في ما آلت اليه أحوال البلد تقع على عاتق هذا الحزب، وحسب فهمي فانني اعتبر – التغريدة – نوعا من مراجعة الموقف، وتصحيحا للموقف الناشئ من المقالة الذي اعتبره البعض متسرعة، ولم يكن ليحصل – التناقض – لو تضمنت المقالة فحوى التغريدة منذ البداية، في كل الأحوال تونس وتجربتها تهمنا، لانها كانت مهد ثورات الربيع، ولابد من متابعتها، والاجتهاد حولها.

هناك نماذج عديدة من الكتابات – الرخيصة – حول الحدث التونسي، لاترقى الى مستوى مواقف فكرية مدروسة، او رؤى سياسية تحظى بالاحترام، ومن بينها كمثال ماكتبه احد أغبياء " سياسيي الصدفة " من (أكرادنا) يقارن بين الرئيس التونسي – قيس سعيد – ورئيس الحكومة العراقية - الكاظمي – وبين تونس والعراق، وهما بلدان يختلفان جذريا من حيث التعددية القومية، والمسالة الطائفية، والتكوين الاجتماعي، وهناك بالمقابل كتابات، واجتهادات، وتقييمات تعتمد المنهج العلمي، الموضوعي، وما احوجنا اليوم الى مثلها.

محاولة في فهم مجريات ومآلات الحدث الافغاني

لاشك ان تطورات أفغانستان المتسارعة، وعودة حركة طالبان الي واجهة الحكم من جديد، بعد نحو نصف قرن من الحروب والمواجهات، والاحتلالات، والتدخلات العسكرية تعتبر من ابرز أحداث الربع الأول من القرن والواحد والعشرين، وماحصل يتجاوز الحدود الوطنية لهذا البلد الاسيوي المنكوب المحروم من السلم، والاستقرار منذ نحو قرن، باتجاه أعماق الابعاد الإقليمية، والدولية، ولهذا نشهد هذا الاهتمام المتزايد من جانب وسائل الاعلام، وصناع القرار في العالم من

الغرب،الى الشرق، ومن الشمال، الي الجنوب، ومازالت توقعات، واستنتاجات المتابعين للحدث الافغاني في بداياتها، وقد تطول بحسب كل المؤشرات.

أفغانستان ذات الثلاثة والثلاثين مليون نسمة، كانت هدفا في القرون الغابرة للفتوحات الاغريقية، والإسلامية، وحكم المغول، شعوبها من الاورومة الهندو – الاوربية الارية، مثل الفرس، والكرد، والطاجيك، ومجموعة من الشعوب الأخرى،نالت استقلالها عام ١٩١٩، وتعرضت بالعصر الحديث الى موجتين من الغزو الخارجي، السوفييتي عام ١٩٧٩، والامريكي عام ٢٠٠١، والحرب الاهلية تشتعل فيها منذ بداية الغزو الأول.

أفغانستان تجاور خمسة بلدان، ولها حدود مشتركة ٩٠٠ كم مع ايران، و١٣٧ كم مع طاجاكستان، و٩٠ كم مع باكستان، و٢٠ كم مع أوزبكستان، و٨٠ كم مع تركمانستان، ومع الصين ٧٦ كم، وهي بلاد – حبيسة – لاتتشاطؤ مع البحار.

هذه البلاد متعددة الشعوب والاقوام، أكبرها قومية – الباشتون – ٤٠ – ٥٠٪، والطاجيك ٣٧٪، وهزارة ٩٪، والتركمان ٢٪، والاوزبك ٩٪، وهناك البلوش أيضا،وأثنيات أخرى، والاغلبية الساحقة من الشعوب الأفغانية تعتنق المذهب السني مع قسم قليل على المذهب الشيعي.

ان الواقع التاريخي، والظروف التي مرت بها أفغانستان، وواقع جيرتها مع بلدان وشعوب تتناقض من حيث الواقع الاجتماعي، والمنبت التاريخي، والتنوع القومي، والمذهبي، والديني، بينها دول كبرى لها مطامع اقتصادية، وأخرى لديها مشاريع توسعية ومنطلقة من الآيديولوجيا السياسية، والدينية، والمذهبية بالإضافة الى التداخل القومي، ومع توفر معطيات على غنى البلد بالموارد، والمعادن الثمينة، هذا مع تأخر حل المسائل الاقتصادية، والاجتماعية، وانعدام تجربة وتقاليد في حل قضايا القوميات، وإرساء مبدأ العيش المشترك، والشراكة في السلطة والثروة والقرار، بالطرق الديموقراطية، وعدم أهلية حركة طالبان في تقديم البديل الأفضل، أقول ان كل ذلك يشكل تحديات خطيرة أمام مستقبل الاستقرار، والتقدم، والبناء في المديين المنظور، والابعد.

لقد دفعت أفغانستان ثمنا باهظا على حساب الدماء، والدمار، ووقف التطور الطبيعي، في حقبتي الحرب الباردة ومابعدها، وتحولت الى حقل تجارب، ليس بين أحدث التكنولوجييا الحديثة، والأسلحة المدمرة الشرقية والغربية فحسب، بل ميدانا لتصفية الحسابات الأيديولوجية أيضا، بعيدا عن مراكز القوى المتخاصمة في أوروبا، وامريكا، آلاف الكيلومترات، ففيها تمت مواجهة الجيش

الأحمر مفخرة قوى الثورة العالمية والذي قرر الانسحاب ، كما غادر جيش الناتو المدافع عن قيم الديموقراطية الغربية، وهنا امتنع عن استخدام تعبير (الهزيمة) العسكرية للجيشين لانهما كانا أقوى عددا وعدة، ومن الجدير بالذكر ان النظام الشيوعي مابعد مغادرة الجيش السوفييتي صمد ثلاثة أعوام، اما النظام الذي بناه الغرب فصمد ثلاثة أسابيع، وفي الحالتين ترك الطرفان بانسحابهما الاشكالي القابل للاخذ والرد أفغانستان تحت رحمة مجموعات قبلية تقودها قيادات ميدانية من خريجي كتاتيب الجوامع، بينها وبين المدنية عشرات الأعوام الضوئية، أوليس ذلك مدعاة الى التأمل؟.

توقعات، احتمالات،سيناريوهات

١ – إمكانية ان يساهم الحدث الافغاني في إعادة تموضع نواة لنظام عالمي جديد متعدد القطبية، وتغيير قواعد الصراع بين الأقطاب (أمريكا – الصين، روسيا – أوروبا) حول النفوذ، والمصالح الاقتصادية، والمواقع الاستراتيجية، وصولا الى إعادة انشاء هيئة الأمم المتحدة على أسس جديدة تعكس موازين القوى الدولية، والإقليمية الراهنة.

٢ – قد يدفع الحدث الافغاني الى إعادة النظر من جانب المجتمع الدولي، والهيئات العالمية ذات الصلة، في مفهوم وتعريف الإرهاب، ووسائل معالجته.

٣ – بعد النكسات التي واجهت حلف الناتو، والتفتت الداخلي في صفوفه، والاستفراد الأمريكي في توجيهه، وآخره الارتباك الحاصل حول الملف الافغاني، وقبل ذلك تجاه روسيا، والموقف التركي المتمرد على مؤسساته، قد نسمع أصواتا مؤثرة من ضمن هذالحلف تطالب بحله اسوة بماحصل لحلف وارسو.

٤ – ستؤدي تطورات الحدث الافغاني التي لم تتوقف بعد الى إعادة رسم السياسات بشأن ظاهرة الإسلام السياسي بجناحيه السني، والشيعي، وكذلك احتمالية التفاعل السلبي أو والايجابي بين الأنظمة في المنطقة من الجانبين، ورجحان تقديرات إرساء نوع من المهادنة بين جمهورية ايران الإسلامية الشيعية من جهة وبين المراكز السنية في دول الخليج، وأفغانستان، وباكستان.

٥ – ايران ماضية في استثمار اللحظة الأفغانية الراهنة، وترى تشجيعا لها من جانب إدارة – بايدن – على مبدأ – أوباما – وسيكون لذلك آثارا سلبية على مصالح شعوب المنطقة،خصوصا بالعراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، والخليج.

٦- صعود ايران المتوقع سيكون له تاثيرات سلبية على الحركة الكردية عموما، وعلى إنجازات إقليم كردستان العراق على وجه الخصوص، وقد يتاثر الامن والاستقرار هناك.

٧ – ستنشط السياسة الإيرانية في سوريا، وبدعم ميداني مباشر من قوى نظام الأسد، وحزب الله اللبناني، باتجاه اختراقات في صفوف المعارضين والمناطق التابعة لها، او الرمادية، وكذلك في تحريك مجموعات جديدة لتنشط، وتعقد المؤتمرات، وتطرح نفسها بديلا لكيانات المعارضة، والامر هذا يمكن ان يسري على الساحة الكردية أيضا، بإعادة احياء ودفع المجموعات التابعة لمركز قنديل مباشرة من جماعات ب ك ك ومسمياتها الأخرى.

٨ – من المتوقع ان تعيد الشعوب حساباتها من جديد، خاصة التي كانت تراهن على دعم الغرب عموما وامريكا على وجه الخصوص، بعد التصريح الواضح والصريح للرئيس الأمريكي – بايدن - : " أمريكا غير معنية ببناء الأمم، وتغيير الأنظمة "، كما على أنظمة الدول وكذلك المجاميع المسلحة (مثل قسد) التي كانت معتمدة من أمريكا للانطلاق منها لمحاربة الإرهاب ان تعلم تضاؤل الأهمية الاستراتيجية لها وانعدامها لاحقا.

شعوب الشرق الأوسط والقلق المشروع

امام جميع الحروب، والصراعات، والمواجهات العسكرية، التي شهدتها ومازات تعاني منها بلدان ومناطق الشرق الأوسط، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مرورا بحقبة الحرب الباردة ونهايتها، وظهور أنظمة فاشية، ودكتاتورية، وشوفينية، وتصاعد إرهاب الإسلام السياسي في مختلف الارجاء، وموجات الهجرة، والتهجير القسري، وحصول عمليات تغيير التركيب الديموغرافي القسري في الكثير من البلدان، خصوصا في الدول المتعددة القوميات،والأديان، والمذاهب، واقتراف جرائم الإبادة الجماعية لاسباب عنصرية وسياسية، كما حصل في ظل نظامي البعث في العراق، وسوريا تحديدا، نقول أن شعوب وبلدان المنطقة ان استطاعت مواجهة كل ذلك، والتعامل معها رغم الالام، والكوارث، والنكبات الإنسانية، فانها جميعا ومن دون استثناء أنظمة، وبلدانا، وشعوبا، وحركات سياسية، تتشارك في المرحلة الراهنة بالقلق العميق على الحاضر،والمستقبل.

أسباب داخلية، وخارجية

لاشك ان الأسباب الرئيسية لذلك القلق على الحاضر، ومايخبئه المستقبل، تعود بالدرجة الأولى الى تحكم النظم، والحكومات غير الديموقراطية، على مقاليد الحكم في غالبية الدول، وعجزها عن حل مهام التحرر الوطني، وإرساء النظام السياسي الديموقراطي السليم، وإنجاز القضيتين الديموقراطية، والاقتصادية، الى جانب هزالة الحركات الديموقراطية المعارضة، وفشلها في تنظيم الصفوف، وفرض الإرادة الشعبية، مما افسح ذلك المجال لبروز، وسيطرة الأفكار الغيبية، وثقافة الجهل والتخلف، وقطعان الإسلام السياسي واجنحته الإرهابية، وكذلك التيارات المغامرة في الحركات القومية، والوطنية،التي ترفع الشعارات البراقة، وتتواطؤ بالوقت ذاته مع الدوائر الحاكمة في الأنظمة المستبدة.

ومن جملة الأسباب الداخلية عجز، أو تقصد الأنظمة الحاكمة في حل القضايا القومية، خاصة وان بلدان الشرق الأوسط من اكثر البلدان بالعالم باحتوائها على العديد من الشعوب، والاقوام، والقوميات المحرومة من الاعتراف بوجودها، وحقوقها الأساسية، وحقها المشروع بتقرير المصير، مما يخلق ذلك مشاعر الغبن وعدم الرضا، لدى سكان معظم تلك البلدات ذات التعددية القومية .

وفي ظل الأوضاع الراهنة بالمنطقة، وبسبب التدخلات العسكرية الخارجية، والنفوذ الواسع لقوى الخارج، والتبعية الاقتصادية لبلدان المنطقة، وكذلك لكونه المتكفل لامن وسلامة الأنظمة من شرور الارهاب، كما حصل في محاربة التحالف الدولي لداعش منذ أعوام وحتى الان، وكذلك مواجهته حتى لفصائل معارضة فئوية، وطائفية ضمن التركيب الاجتماعي لبعض الدول، الى جانب السلوك المشين، المتوحش للمراكز الراسمالية العالمية تجاه البلدان والشعوب الضعيفة، الفقيرة، فان الداخل فقد الاستقلالية، وارتهن مصيره للخارج الذي يتحكم، ويقرر مايراه مناسبا لمصالحه القريبة والبعيدة، دون أي اعتبار لارادة دول، وشعوب المنطقة .

الكرد في المشهد الشرق اوسطي الراهن

إقليم كردستان العراق يشكل المركز الكردستاني الوحيد بالمنطقة المتفاعل مع ما هو سائد في المشهد الراهن، وتشعر قيادته بنوع من القلق بسبب تطورات المواقف الدولية، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان بتلك الطريقة غير السوية، وذلك حرصا على الإنجازات،و والمكاسب، لكونه الكيان الفدرالي المعترف به بالدستور العراقي، وله مؤسسات تشريعية، وتنفيذية منتخبة

ديموقراطيا، والمقبول عراقيا، وإقليميا، ودوليا، ويتمتع بنظام فيدرالي متطور، وتحالفات داخلية بين مختلف المكونات القومية، والدينية، والمذهبية، والتيارات السياسية المتنوعة التي تحظى بدعم شعبي .

دوافع القلق. نابعة بشكل رئيسي من عدة احتمالات أولها – في حال توالي الانسحاب الأمريكي من العراق ثم سوريا، فان أعباء مواجهة تنظيم داعش ستكون كبيرة على الإقليم خاصة وانه يعتبر شعب الإقليم من الأعداء، ثانيا – انطواء نفوذ أمريكا والغرب عموما، سيؤدي الى استشراس القوى والمجموعات الميليشياوية، الطائفية العنصرية المسلحة، وتزايد خطورتها على الإقليم الكردستاني، وكذلك على مصير العملية السياسية. في كل العراق. ثالثا – قد يؤدي ذلك الى ازياد اعتداءات جمهورية ايران الإسلامية على شعب كردستان، وحتى تركيا. رابعا – قد يؤدي ذلك الى قيام مسلحي – ب ك ك – وبدفع من ايران، أو سوريا، او الميليشيات العراقية، الى اقتراف حماقات جديدة ضد شعب الإقليم والإنجازات الفيرالية.

قد تكون تلك الاحتمالات – السلبية – بخصوص إقليم كردستان تبدو مستبعدة للوهلة الأولى على ضوء الاستقبال الحافل للسيد رئيس إقليم كردستان الى بريطانيا، وقبلها الى فرنسا، ولكن علينا تحديد الأمور كماهي، حيث ان الدولتان الصديقتان لم تتجاوزا القضايا البروتوكولية في الزيارتين، ولم يصدر عنهما سابقا والان، أي تصريح،أو وثيقة سياسية تؤكد على حق تقرير مصير إقليم كردستان، او الالتزام بامنه، وسلامته، راهنا، ومستقبلا.

قيادة إقليم كردستان ولكونها صريحة مع شعبها، وشفافة في مواقفها تدرك جيدا ان هناك قلق من التطورات الخارجية بعد الانسحاب الأمريكي المفاجئ من أفغانستان، وقد ظهر ذلك بجلاء في كلمة السيد رئيس حكومة الإقليم خلال تدشين بناء القنصلية الامريكية في أربيل، عندما قال : نحن سعداء بعلاقتنا مع الولايات المتحدة المتحدة الامريكية، والشراكة العملية في مواجهة داعش وجميع صنوف الإرهاب، واننا نشكر الحلفاء على كل أوجه المساعدات، ولكنني طلبت من السفير الأمريكي بالعراق بان يعلنوا عن الموقف السياسي الملتزم تجاه الإقليم ليتوازن مع الجانب العملي ولكن السفير أجاب : ان الجواب هو اننا نبني اكبر قنصلية في العالم بكردستان العراق؟!.

" اللاثابت " في المتحول الأمريكي (كرديا)

من المعلوم لدى متابعي تطورات السياسات الامريكية، اهتزاز المكانة الامريكية في العالم منذ نحو عقد من الزمن او اكثر ويعيده البعض الى خواتيم حقبة الحرب الباردة، واختلال موازين القوى على الصعيد الدولي، وظهور اقطاب دولية أخرى مثل الصين، وروسيا.

أما تراجعها فيعود لاسباب عديدة داخلية تتعلق بمسائل التفاوت الطبقي الواسع، والأزمات الاقتصادية، وتصاعد الحساسيات ذات الطابع العنصري بين البيض والملونين، ويضاف الى كل هذه العوامل تبعات مسؤولية ارسال مئات الالاف من الجنود الأمريكيين الى خارج البلاد والى بيئات معادية، تحت عنوان محاربة الإرهاب، واحتلال دول وشعوب ذات ثقافات مختلفة كليا عن الثقافة الامريكية.

الى جانب احتدام الصراع في المؤسسات الامريكية العريقة بدوافع حزبية مصلحية ضيقة، وكانت المنازلات الكلامية، والمواجهات بمستوياتها النافرة بين مسؤولي الحزبين الرئيسيين الحاكمين بالتناوب منذ الاستقلال قبل اكثر من مائتي عام،الجمهوري، والديمقراطي صورة قاتمة عن المستوى الأخلاقي المتدني والهابط في العلاقات بين مؤسسات ومراكز قوى أعرق بلد ديموقراطي، كان الكثير من شعوب العالم تتمنى ان تحذو حذو الديموقراطية الامريكية أو (أرض الميعاد) خلال عقود خلت .

من دون ان ننسى لحظة الجهود غير المسبوقة المبذولة من جانب الأوساط الروسية، والصينية، وايران ومحورها الممانع، وميليشياتها الموزعة في ارجاء بلدان المنطقة، في استثمار كل هفوة، واستغلال كل الأطراف المعادية لامريكا والغرب من اجمل تعميق التناقضات، والصراعات البينية، بما فيها الفتن الدينية، والمذهبية، والعنصرية، وتعميق الكراهية تجاه الغرب عموما، بل وفي غالب الأحيان استعدادها للتعاون مع قوى إرهابية مادام يخدم مصالحها الخاصة.

"اللاثابت" الأمريكي وكرد سوريا

على ضوء كل ذلك، وبالتزامن مع الانسحاب الأمريكي – الاشكالي – من أفغانستان، والذي لم تنتهي تبعاته، حتى الان، بل انه معرض الى العديد من التاويلا ت،والملابسات، والكثير من النتائج غير المتوقعة، التي لم يأخذها صانعو القرار بالبيت الأبيض، والادارة الديمقراطية على محمل الجد، فاننا سنحاول الإحاطة بالجانب الكردي السوري من الموضوع، الذي يتعرض بدوره الى

قراءات مختلفة بل متناقضة، ليس من الناشطين الكرد فحسب بل حتى من مسؤولي هذا الملف في الجانب الأمريكي.

وفي أحدث موقف من مسؤول امريكي رفيع المستوى وهو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وكالة، " جووي هود " الذي يتولى الاشراف أيضا على مناطق من (شمال شرق سوريا) تقع تحت نفوذ – قسد وجماعات تابعة ل ب ك ك – ذلك الموقف الذي تجلى في مقابلته المتلفزة مع قناة (الحرة) الامريكية، وأخرى في منابر إعلامية شرق أوسطية، والتي يمكن استنباط التالي منها:

أولا: لم تقرر الإدارة الامريكية بعد وبشكل نهائي حاسم البقاء أو الانسحاب من (شمال شرق سوريا)، وفي أغلب الظن انها تنتظر مآلات تطورات الوضع في الكونغرس، والاجتماع المرتقب بين ممثلين عن روسيا وامريكا حول الملف السوري قريبا، كما يخضع ذلك الى فعل الرسائل المرسلة عبر الصواريخ الروسية الموجهة ضد مناطق نفوذ تركية، وكذلك رسائل القصف التركي لمناطق نفوذ أمريكية، وبعضها خاضعة للنظام.

ثانيا: محاولة تجنب المسؤول الأمريكي عن الإجابة المباشرة عن أسئلة تتعلق بالكرد السوريين، ومناطق شمال شرق سوريا، واسراعه في ربط هذا الموضوع بقضايا كردستان العراق، علما ان التعامل الأمريكي مع الإقليم قديم، ويختلف من حيث المحتوى والجوهر عن العلاقات الحديثة مع الملف السوري وقسد، في الأول تعترف واشنطن بفدرالية الإقليم الكردستاني بل كانت مساهمة في تحقيقها، وشريكة في تقدم، وتطور قوات البيشمةركة، حسب بروتوكولات موقعة وموثقة، وتقديم الدعم والاسناد، ومتعاونة في التفاهم بين بغداد واربيل على الصعيد السياسي، اما في الثاني فيقتصر الامر على الشراكة غير الرسمية في مواجهة داعش.

ثالثا: تفهم امريكي لحاجة تركيا لاتخاذ موقف دفاعي عن الأنشطة الإرهابية التي يرى الطرفان انها تصدر من – ب ك ك -، ويدعو الجانب الأمريكي ولو لفظيا حليفه ب ي د وقسد الخروج من عباءة ذلك الحزب كشرط لاستمرار التعاون.

رابعا: الجانب الأمريكي يؤكد ان وجوده في سوريا ليس من اجل مواجهة تركيا التي يعتبرها عضوا بالناتو، وحليفا، كما انه ليس من اجل اسقاط نظام الأسد، بل فقط من اجل محاربة داعش،

وهذا يعني عندما تنتفي قوى داعش لم يعد هناك حاجة لاي تواجد امريكي، ومن هنا لايعترض الجانب الأمريكي على تعاون ب ي د وقسد مع النظام.

خامسا: وهذا يعني ان التعامل الأمريكي حتى مع " الإدارة الذاتية " وقسد – ومع أطراف حزبية كردية أخرى ليس من اجل حل القضية الكردية في سوريا، ولا من اجل توحيد الحركة الكردية السورية المفككة، كل ماصدر عن المسؤولين الامريكان لايشير الى وجود شعب كردي، ولا قضية كردية سورية، بل يتعلق بتمنيات لاتفاق الأطراف الكردية ليس في سبيل وحدة الكرد حول برنامج سياسي يحقق طموحاتهم بل فقط من اجل تعزيز مواجهة داعش كجنود مدفوعي الثمن كما قالها الرئيس ترامب.

سادسا: بالعكس وكما أرى فان التعامل الأمريكي مع هذا الملف منذ أعوام وحتى الان يلحق الضرر البالغ بحاضر ومستقبل القضية الكردية السورية، ولايقل ضررا عن تعامل اطراف إقليمية ودولية، معادية، فالامريكان البراغماتيون يتعاملون مع الواقع مهما كان سيئا، وضارا، وليس من وظيفتهم تغيير السيئ الى افضل، هذا إضافة الى عدم معرفتهم بتفاصيل قضايا الكرد السوريين ومهام حركتهم، بالرغم من انهم في مقدمة العالم من حيث القوى العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجيا.

سابعا: لااعتقد ان المبعوث الأمريكي سيتمكن من فك طلاسم قضايا المنطقة بمبلغ (خمسين مليون دولار) الذي يدعي انه خصصه لمشروع الاستقرار للسنة الحالية، لان المبلغ سيزيد الافساد، وسيضاعف من اعداد امراء الحرب، وقسم منه سيصل الى مركز قنديل.

وأخيرا فان هرولة الإدارة الامريكية الجديدة نحو ايران، والتنازل امام مشاريعها، وخططها بخصوص بلدان اتشرق الأوسط، يعد مؤشرا سلبيا، ينسف كل الامال المعقودة على أمريكا لتخفف آلام شعوب المنطقة وخصوصا الشعب السوري ومن ضمنه الكرد السوريون.

الفصل الثامن

"وثائق"

(١)

رسالتي الى السيد مسعود بارزاني في يوم انتخابه رئيسا

مهام المرحلة الجديدة، ومقترحات بشأن المستقبل

الأخ الرئيس المحترم

بانتخابكم رئيسا لإقليم كردستان من المجلس الوطني الكردستاني – البرلمان، تبدأ مرحلة جديدة، لها شروطها، ووظائفها، وواجباتها على مختلف الصعد الداخلية، والخارجية، المحلية، والعراقية، الكردية، والإقليمية،، والدولية.

ومن أبرز مستجدات هذه المرحلة استحداث منصب رئاسة الإقليم، الذي يشكل بالأساس احد خصوصيات الفيدرالية الكردستانية في بداية القرن الواحد والعشرين، ومكسبا استراتيجيا يجب الحفاظ عليه، وتفعيله، ومنحه حقه في الاستمرارية.

ومثل جميع القضايا، والأمور لاخرى سيبقى موقع الرئاسة مجرد منصف شرفي رمزي، اذا لم يتم الاهتمام الكافي، والتقييم الدقيق، والدراسة المعمقة، لأهمية، ووظيفة هذا الموقع، ووضع آلياته، واولوياته، وتنظيم هيكليته، وذلك انطلاقا من حقيقة اننا اليوم نجتاز عتبة مرحلة – الكيان -، ونخلف من ورائنا مرحلة الثورة، نودع أجواء الحزبية الضيقة نحو فضاء الكردايتي الاوسع، مرحلة جديدة تتشابك، وتتداخل، فيها المهام السياسية مع الاجتماعية، والكردستانية مع العراقية، والقومية مع الشرق أوسطية.

من حسن طالع شعب كردستان، ان اول رئيس للإقليم، وفي ادق، واخطر المراحل، وفي اول تجربة، هو شخص يجمع بين الشرعيات : التاريخية، والثورية، والقانونية، والجوانب الشرعية هذه تؤهله لتحمل المسؤوليات، وإنجاز المهام، وتحقيق المكاسب العظيمة لشعبه، وذلك اذا جرت الاستفادة من تجارب الماضي، ووضعت الأسس التنظيمية، الكفيلة بسير الأمور بصورة سلسة.

الأخ الرئيس: اعتقد بان المرحلة الماضية واقصد خلال ادائكم السياسي كرئيس حزب قد طويت، ويمكن ان توافقوني الرأي بان مجال تحرككم حينذاك كان محكوما بالاعتبارات الحزبية، وكانت تقف أحيانا عائقا امام الكثير من الواجبات، الملقاة على عاتقكم، ولم تكن المبررات الحزبية دوما على حق، وذلك بسبب تقصير قيادة الحزب في قراءة الاحداث السياسية، و،رسم المهام، ووضع الاستراتيجية، والتكتيك، وتقديم المشورة اتلسياسية، والمبادرات اتلمطلوبة لكم حسب الأصول المتبعة، والمعروفة، ماريد توضيحه الان هو انكم ستجمعون في شخصكم في المرحلة القادمة صفتان: رمز في حركة تحرر قومي، ورجل دولة في الوقت ذاته، ويحتاج الامر الى نوع من التوازن بين الجانبين، وامامكم في هذا المجال هامش واسع في حرية اتلحركة، وذلك بالتوجه نحو ترسيخ الإدارات الحكومية، ووضع الحزب كقوة مساعدة لها، وابعاده عن التدخلات في الأمور الحكومية، وتخصيصه للتعامل مع الأحزاب، وقوى التحرر (مسالة دور ومصير الحزب والبديل عنه راهنا ومستقبلا موضوع آخر ولي وجهة نظر حولها، يمكن البحث مستقبلا).

انطلاقا من كل ذلك، وحرصا على فعالية الموقع الجديد، لابد من التحضير المدروس لفترة سنوات أربعة على اقل تقدير، حيث انها – حتى لو لم تتمدد – كافية لانجاز الكثير الكثير من المهام، وبصراحة مدى النجاح او عدمه في هذه السنوات الأربع سيقرر موضوع التمديد، ولاباس ومنذ البداية القاء نظرة فاحصة على الأداء الراهن، ان كان على صعيد قيادة الحزب، او مكتب الرئيس، او مكتب رئيس الحكومة، او الأجهزة الأمنية، ومايحيطها من مكامن الخلل على صعيد آليات العمل، والتنظيم، والتخطيط، والوظائف، والاهداف، ووالتعامل مع الناس، ومن ثم تصحيح الثغرات في المرحلة الجديدة، وخاصة في مسالة الرئاسة.

المأخذ الرئسي على الأداء العام السابق هو انعدام التوجه المؤسساتي، وبالتالي الافتقار الى العمل عبر الخطط، والبرامج، ومن ثم الاعتماد على الأداء الفردي، والاجتهادات، والامزجة الشخصية، التي تتحكم بمعظم الأحيان بالقضايا المصيرية، فانعدام العمل المؤسساتي والرقابة، يتيح المجال لحصول التجاوزات، وافشاء الفساد، ولا اخفي عنكم ان المرحلة الماضية شهدت – ومازالت –

تشهد الكثير من التردي، ولكن رغم ذلك هناك تقدم واضح في مجال البناء والاعمار، وتحسين الرواتب، والاهتمام بذوي الشهداء، وتوفير فرص العمل، والمشاريع، والتعليم، والنهضة الثقافية، وتعزيز البنى التحتية، وخاصة مطار هولير الدولي.

من الشروط الأساسية حسب ماراه في تعزيز موقع الرئاسة الذي سيقوم بدور الرمز الموجه، والمحرك، والمبادر، في السلطة التنفيذية، وتفعيلها، و،انجاحها، ومن المهام الرئيسية هي:

١ – رئاسة إقليم كردستان الفدرالي، تشكل جزء من ميراث ونتائج نهج البارزاني الخالد، وانتصارا لفكره القومي، وسياساته، وهي مقدمة على طريق انتزاع حق تقرير المصير، كما ان هذا اتلانجاز بحد ذاته يكشف عن مدى فشل واندحار، التياراتت اتلتي واجهت، وحاربت ذلك النهج عسكريا، وسياسيا، هذه الحقائق يجب ان لاتغيب ابدا عن الاذهان، ومن مصلحة الحركة الكردستانية، ومستقبل الأجيال الكردية، إعطاء هذا الموضوع حقه، وإعلان الوفاء لمرشده في كل المناسبات، والتعامل مع المسالة ليس من باب رفع العتنب، كما حصل سابقا، بل من منطلق البحث عن فكر قومي، ديموقراطي، تاريخي، متنور، انبثق منذ بداية القرن التاسع عشر يحتاج الى المتابعة، والتدقيق العلمي، وإعادة الصياغة، لفائدة المستقبل.

٢ – وضع، وإعلان برنامج إصلاحي بالتعاون والتنسيق مع رئاسة حكومة الإقليم، والإدارات بما فيها الإدارة الحزبية وتشكيل لجنة – تقصي الحقائق – والكشف عن التجاوزات المالية، والتعدي على الأملاك العامة، والفساد، وتقديم المذنب الى القضاء، بصورة معلنة و،شفافة، وهنا من المفيد ان نتذكر انكم وعدتم الجماهير علنا باجراء اتلاصلاحات، واجراء التغييرات، ولكن لم تسمح الظروف حينها بترجمة الوعود على ارض الواقع، لذلك من المفيد والضروري في آن ان يرتبط باسمكم وفي بداية المسؤولية، خطوات إصلاحية حقيقية، واقترح في هذا المجال اصدار قرار رئاسي بمنع المسؤولين في السلطتين التنفيذية، والتشريعية، وفي الحزبين الحاكمين، بإقليم كردستان وذويهم، واقاربهم من الدرجتين الأولى، والثانية، من انشاء الشركات، او الدخول في المناقصات الاستثمارية، وان يكون هذا اول قرار لكم.

٣ – رسم الملامح الرئيسية لخطة عمل برنامجي، تتضمن تشخيص المهام الأساسية التي يجب إنجازها في فترة الاروبعة أعوام، تكون الأولوية فيها للامور الاستراتيجية، والمتعلقة بصلب الامكن القومي الكردستاني، مثل تعزيز، وانجاح، دور وانجازات الحكومة، ومسالة كركوك، والمناطق المعربة، والوحدة الد اخلية، والإرهاب، والفيدرالية، والدستور العراقي والكردستاني،

والتجربة الديموقراطية الكردستانية، ووضع حل عادل لمسالة القوميات الكردستانية، - كلدان، تركمان، اشور، عرب، والعلاقة مع المركز، وقضايا المعيشة، وامن المواطن، والوضع الاقتصادي، والمسائل الحياتية اليومية – كهرباء – ماء – نفط، والمطارات.

٤ – ان طبيعة تجربتنا الكردية هنا تختلف مثلا عن التجربة الإسرائيلية، من الناحية الاستراتيجية الأخيرة اعتمدت على خيار التحول الى قاعدة عسكرية ضاربة، لمصلحة الغرب عموما، اما تجربتنا في العصر الراهن فبالعكس تماما، انها اقرب الى تجارب – نمور آسيا – تعتمد على التنمية الاقتصادية، والأسواق الحرة، والاستثمارات، والتعايش السلمي، مع الشعوب المجاورة، مضافا اليها عملية التغيير الديموقراطي، والحريات العامة، والصداقة مع الغرب، في اطار المصالح المشتركة، ولهذا النمط مواصفات، وشروط يجب تحقيقها، وتتطلب المزيد من التواصل، والمتابعة، والتعامل مثل : رعاية جمعيات الصداقة مع العرب، والإيرانيين، والأتراك، والشعوب الأخرى، وكذلك مراكز للحوار بين الشعوب، والثقافات، والأديان، حتى تتحول كردستان فعلا الى ملتقى حضاري في الشرق الأوسط، ومن المهم جدا الإسراع في ذلك، وان تكون باشراف الرئاسة (وتعلمون هناك العديد من المشاريع، والبرامج، الجاهزة، والمكدسة على بعضها...).

٥ – بسبب عدم تفهم عام لحقوق الكرد، والفيدرالية، من جانب معظم القوى العربية العراقية في الوقت اتلراهن، ومداخلات الأطراف الإقليمية المعادية، أصلا لحقوق الكرد، وخطورة نفوذها القومي والمذهبي، على الاطياف العراقية، وتحسبا لاي طارئ بما فيه الاحتمال – المستبعد - : فشل التجربة الديموقراطية العراقية، يجب العمل بجدية لقطع الطريق على اية مخاطر، مستقبلية تهدد الشعب الكردي، وخاصة بعد استكمال بناء الجيش العراقي من جديد، واحتمالات توجيهه ضد الكرد، ومن الواضح ان العمل بهذا الخصوص مدة أربعة أعوام يمكن ان يزيل هذه المخاوف، والسؤال هو : باي اتجاه يمكن العمل؟ هل عبر التحضيرات العسكرية الدفاعية؟ ام بترسيخ الوحدة القومية والكردستانية في العراق؟ ام بتعزيز الوعي، والبناء، ودمقرطة المجتمع الكردستاني؟ ام بالاستعداد للخيار صفر أي الاستقلال؟ ام بجميعها مجتمعا؟.

٦ – تعوض مافات من متطلبات العلاقات القومية الكردية، وإعادة بناء هذه العلاقات بصورة سليمة، والاستفادة من تجارب الماضي بهذا الخصوص، وخلق المناخ الملائم لاعادة الادفئ، والتفاعل من جديد، فمنذ ثورة أيلول وحتى الان ولأسباب موضوعية تركزت اتلعلاقات – اضطراريا – على الأنظمة المجاورة (ايران – سوريا – تركيا) وبما انها لاتتعامل مع الكرد

والقضية الكردية الا عبر أجهزتها الأمنية لذلك اوشكت االعلاقات ان تظل أسيرة هذه القنوات، وباشكال سرية، وغير متكافئة، ومضرة في معظم الأحيان، اما الان وبعد تحرير العراق، والتطورات اللاحقة، أصيبت الأنظمة المجاورة بالضعف، وهي او بعضها معرض للسقوط، وشهدت حركاتها المعارضة الديموقراطية نوعا من النهوض بما فيها الحركة الكردية بتلك البلدان، إضافة الى بروز حركات إرهابية، لجميه تلك الأسباب هناك ضرورة لاعادة اتلنظر في طبيعة العلاقات اتلسابقة مع تلك الأنظمة، بل وفتح القنوات مع الحركات اتلديموقراطية المعارضة، بما فيها الكردية، ومتابعتها ودعمها.

٧ – وضع اللبنات الأساسية ومنذ الان حسب خطة تنظيمية، لبناء مؤسسة الرئاسة من مكاتب، وادارات، ودوائر، بشكل حديث مؤسساتي.

٨ – تشكيل دوائر استشارية، حسب الاختصاصات، والخبرة، ولكل دائرة مديرها، واغرشيفها، واداريوها، حسب الحاجة بحيث تقدم كل دائرة تقريرها الأسبوعي بمجالها، واذا دعت اتلضرو،رة اليومي.

٩ – اقترح ان تتشكل دوائر الاختصاصات من الآتية ذكرها لكل منها مدير، يكون مستشارا للرئيس في مجال اختصاصه:

(دائرة شؤن البرلمان – دائرة شؤون الحكومة – دائرة شؤون التخطيط والاقتصاد – دائرة العلاقات مع المركز الاتحادي بغداد – دائرة الامن القومي – دائرة الشؤون اتلعسكرية – دائرة شؤون كركوك والمناطق المعربة – دائرة الشؤون القانونية – دائرة شؤون الأديان – دائرة شؤون المرأة – دائرة شؤون الشباب والطلبة – دائرة العلاقات الكردستانية العراقية – دائرة العلاقات الوطنية العراقية – دائرة العلاقات القومية الكرودية – دائرة العلاقات العربية – دائرة العلاقات الإقليمية والدولية – دائرة العلاقات الامريكية – دائرة شؤون الاعلام –) إضافة الى السكرتاريا، وقسم اتبروتوكول، مع ملاحظة انه يمكن في بعض الحالات دمج دائرتين او اكثر.

١٠ – تأسيس مؤسسة البارزاني للسلام " المشروع جاهز لدي يحتاج الى بعض التطوير وكنت قد قدمته منذ أعوام ولم يرى النور – وتلحق الموسسة بالرئاسة ولها مجلس إدارة.

١١ – انشاء جامعة باسم " جامعة البارزاني " في اطار تلك المؤسسة في مكان قريب من منطقة بارزان، تخصص للكرد المحتاجين من جميع أجزاء كردستان، وتختص بالشان لكردستاني،

وتوضع لها برامج تعني بالتربية القومية الديموقراطية، (لغة – تاريخ – ادب والعلوم الإنسانية....) ويمكن ان يساهم بالتدريس والإدارة علماء واختصاصيون من جميع اجزء كردستان والعالم، ويفتتح فيها مركزا للدوراسات الكردية، وتكون هذه الجامعة خاضعة لقوانين جامعات الإقليم مع الاحتفاظ بخصوصيتها.

١٢ – تشجيع فكرة افتتاح قنصليات وبعثات دبلوماسية في أربيل، وملحقات تجارية، وإعلامية، ومراكز ثقافية، ومناطق حرة، حييث ان ذلك من صلب المصلحة العامة، مع جلب الاستثمارات.

١٣ – محاولة انتزاع حق رئاسة الإقليم والحكومة في العلاقات الدبلوماسية، الخارجية، دستوريا، وقانونيا، وتشجيع الإدارات الحكومية، والمنظمات الاهلية، وغير الحكومية، باحياء المناسبات، وعقد الندوات، ودعوة الأصدقاء واتلوفود من الخارج.

١٤ – هناك مراهنات من اكثر من طرف في الداخل والخارج، على فشل الرئاسة، وعجزها، خاصة وان المهام ثقيلة، والتجربة جديدة، والتحدي الأكبر يكمن في ان التجربة الفيدرالية الكردستانية على المحك.....

يوم انتخاب رئيس إقليم كردستان

صلاح الدين – ١٢ – ٦ – ٢٠٠٥

صلاح بدرالدي

(٢)

السيد رئيس اقليم كردستان

العدد: (330)

التاريخ: 5 – 7 – 2017

حول العامل الاسرائيلي في مسألة استفتاء تقرير المصير

منذ فترة هناك من يبث الأخبار والشائعات حول وقوف اسرائيل الى جانب الحق الكردي الى درجة أن أحد مستشاريكم والعضو القيادي في حزبكم (د محمد صالح جمعة)هو من يقود هذه الحملة وعبر وسائل اعلام حزبكم وخصوصا من خلال اسبوعية (كولان) التي تصدر بأربيل ويزعم أن اسرائيل على أهبة الاستعداد الى جانب السعودية للتدخل عسكريا ضد الجيش العراقي ونقل الجنود والعتاد الى كردستان كما أن الموما اليه جلب معه مجموعة من كوادر حزبكم الى – فرانكفورت – المانيا للمشاركة في الاجتماع السنوي لمؤتمر جمعية الصداقة الألمانية – الاسرائيلية علما أن ذلك مخالف حتى لبروتوكولات المؤتمرات فماعلاقة الكرد بأمور العلاقات بين الألمان والاسرائليين؟ هذا الى جانب قيام المذكور مع آخرين بتدشين (زيناكوك) يهودي في اربيل وافتتاح مقر ومكتب علما لايوجد يهود في اربيل سوى شخص أو اثنين والأمر الخطير أن مايتم يترافق مع قرار اجراء الاستفتاء.

كما أرى أن مايجري يناقض مصالح الأمن القومي الكردستاني بل يمسه بالصميم فنحن الكرد في المنطقة نعيش في بحر اسلامي عربي ولنا تاريخ مشترك مع الشعوب العربية والتركية والايرانية وهناك تعايش واندماج وتزاوج وأثبتت التجارب أن قضايانا لن تحل الا بالتفاهم والتوافق مع نخب هذه الشعوب ثم ماهي العوامل والمصالح التي تربطنا باسرائيل اولا هي ليست بجوارنا ثم أن مصالحها المستقبيلية بالنهاية مع الدول العربية وليس مع عدة ملايين كردي ولو كانت جادة في دعم حرية الكرد لما احتلت اراضي الفلسطينيين ولما انكرت حقهم بتقرير المصير من الواضح ومنذ رواد الحركة الصهيونية الأوائل ساسون وبن غوريون وكولدامائير هناك استراتيجية اسرائيلية تستند الى اثارة الفتن في العالمين العربي والاسلامي والبحث عن شركاء لها لمعاداة العرب واذا كانت اسرائيل تمتلك القوة العسكرية والسلاح النووي في الدفاع عن وجودها فماذا يملك الكرد حتى يعادوا العرب والشعوب الأخرى؟.

أخي الرئيس: أعيد الى الذاكرة الموقف المتلبس لاسرائيل خلال عام نكسة 1975 رغم وعودها الكاذبة وكذلك موقف الصهيوني كسنجر الذي باعكم بثمن بخس فالسياسة الاسرائيلية وكذلك الدوائر الأمريكية المتأثرة بها هي عدم الحؤول لحل القضية الكردية بل ادامتها للاستنزاف وازدهار سوق السلاح واضعاف الجميع للبقاء تحت رحمتهم.

أتمنى عليكم تفهم مأطرحه الأن قبل فوات الأوان ووضع حد لبضعة من عملاء اسرائيل في الاقليم ومن الغريب ان حكومة الاقليم وأجهزة السلطة لاتقدم أية مساعدة لجمعية الصداقة الكردية العربية وهي بدون مأوى ومكاتب رغم خدماتها منذ حوالي عشرين عاما ومئات الندوات والفعاليات الى أحيتها وتساعد بسخاء اقامة جمعيات كردستانية – اسرائيلية.

ان تصريح مكتب الرئاسة في 25 – 6 – 2016 بخصوص التبرؤ من – د محمد صالح جمعة – وانكار وجوده كمستشار لكم وعدم علاقة الحزب به لم يكن له أي تأثير على نشاطاته وهو يزعم أن التصريح مجرد كلام تكتيكي بل أنه ضاعف من حينها من تصريحاته ومواقفه ودعاياته للعلاقات مع اسرائيل واستضافته لاسرائيليين في منزله بأربيل.

مع كل التحية والاحترام

صلاح بدرالدين

(٣)

الأخ العزيز الرئيس مسعود بارزاني المحترم

العدد (196)

التاريخ : 19 – 2 - 2011

لاأخفي عليكم رغبتي منذ فترة في مصارحتكم حول شؤون مصيرية تعني الاقليم الفدرالي بدرجة خاصة وتؤثر بشكل وآخر في مجمل الحركة القومية الديموقراطية الكردية في كل مكان وانني اذ أسمح لنفسي بالتطرق الى أمور قد تعتبر خاصة وقد أتهم بالحشرية أو التدخل في أمور لاتعنيني ولكنني أستمد هذا –من أمرين : الأول كوني من المعجبين بنهج البارزاني. الخالد، وتطبيقاته بكردستان العراق، ومن معاصريه، ومن المعجبين بتاريخ عائلته الكريمة المناضلة المعطاءة في الماضي.، والحاضر ومن الحريصين عليها وكذلك من كوني من الذين وقفوا الى جانبكم طوال المراحل السابقة وهبوا لنجدتكم منذ بداية تسعينات القرن الماضي عندما عاداكم الجميع من القريب والبعيد ومن الذين قرروا العمل معكم وبناء على اقتراحكم مع الأخ نيجيرفان بارزاني حول مسائل الساحتين الكردية والعربية تحديدا منذ عام 1994 وحتى الآن ومواجهة أعدائكم وخصومكم سياسيا وثقافيا، وكل من لايريد النجاح لتجربتكم الفدرالية الديموقراطية الفتية. أما الأمر الثاني فهو كوني من المناضلين في الحركة الكردية منذ نعومة اظفاري أظفاري في جزئنا الغربي من كردستان وفي عداد قادته السياسيين لاكثر من خمسة عقود واعتباري وحسب رؤيتي القومية أن تجربتكم هي جزء من التجربة الكردستانية العامة من مسؤوليتنا الوطنية والأخلاقية صيانتها وتطويرها وترسيخها.

الأخ الكبير

أتوجه اليكم بهذه الأسطر التي قد تكون بمثابة (رسالة أو نداء أو مقترح) في ظروف بالغة الدقة والخطورة وفي أجواء انتفاضات وثورات شعبية مفاجئة تندلع في سائر أرجاء المنطقة وفي الجوار لم تكن بالحسبان ومازالت في بداياتها وقودها الشباب وهي في الغالب عفوية لاتنساق الى جهة معينة أو حزب أو عامل خارجي حيث يختلط فيها الحابل والنابل ولكنها تكاد تقتصرعلى القضايا الاجتماعية والمعاشية والسياسات الداخلية والديموقراطية ومع كل محاسنها التي لاتقدر بثمن

بالنسبة للشباب والجياع والمهمشين وهم الغالبية في مجتمعاتنا هناك مساوئها أيضا اذا لم تتخذ الخطوات السريعة من أجل عبورها بسلام وبأقل الخسائر.

سيادة الرئيس

انني كمراقب أتابع الوضع عن كثب في اقليم كردستان وألتقي بصورة متواصلة منذ ثمانية عشر عاما بالاضافة الى النسق القيادي في البارتي وبعض مصادر القرار بعامة الشعب أيضا وخاصة النخب الثقافية والسياسية بحكم اشرافي على مؤسسة كاوا للثقافة الكردية التي تعقد الندوات الأسبوعية وبلغت الى الآن 445 لمثقفي وسياسيي واختصاصيي كردستان وكذلك لأصدقاء عرب وأجانب وماتتخللها من نقاشات وحوارات سأضع أمامكم بكل أمانة بعض ما يقوله الناس الآن وما يفكرون به حول السلطة من رئاسة وبرلمان وحكومة ومؤسسات ادارية ويعتبرونكم النماس المرجعية والأساسية..

قبل سنوات كان الرضى سيد الموقف والكل يمتدح الحكومة والقيادة والكل يجل ويقدر الرئيس بارزاني ثم بدأ الموقف يتغير (والى هنا الأمر طبيعي) الى نوع من العتب وطرح حالات من الأخطاء ووضع المسؤولية على من هم حول القيادات والمنفذين الاداريين ثم تدرج تاليا الى توجيه النقد المباشر الى أعضاء قيادة البارتي وخاصة المكتب السياسي ووزراء الحكومات المتعاقبة والمسؤولين عموما حول قضايا وأمور وحوادث معلنة واستثناء سيادتكم والسيد نيجيرفان باعتبار أنهما ليسا على علم بما يجري من حولهما وفي الاقليم عامة أما الآن فأصارحكم القول بأن الأنظار موجهة اليكم والغالبية تعتبر أنكم المسؤولون كرئيس الاقليم والحزب الحاكم والمرجعية القومية والكردستانية بالدرجة الأولى عن المظاهر السلبية مثل الفساد وهدر المال العام والتجاوزات والغلاء الفاحش وعشوائية السوق الاقتصادية دون رقيب أو حسيب ومسألة الكهرباء والخدمات و – الواسطة – التي أصبحت سيدة الأحكام وأنكم لاتحركون ساكنا تجاهها ولم تقدموا أحدا الى التحقيق والمحاكم حتى هناك من يقول أن الأمور أصبحت خارجة عن سيطرتكم وأن مقياس الجدية أن يتم البدء بمحاسبة قيادة البارتي أولا كما هناك من يعتبر بأنكم لم تفوا بوعودكم بالاصلاح منذ كلمتكم التاريخية المعبرة بدهوك قبل أعوام وحتى الآن لذلك لاتجد خطاباتكم الأخيرة آذانا صاغية كالسابق الى هنا أنقل اليكم مشاعر الناس الحقيقية ولعلم سيادتكم أن الغالبية الساحقة من هذه العينة هي من أعضاء البارتي فجمهور مؤسسة كاوا اما من كوادر البارتي أو أعضائه أو مؤيديه ومن عشاق نهج البارزاني لذلك كل انطباعاتهم وملاحظاتهم من منطلقات نزيهة صادقة حريصة غير

معادية وليس من بين هؤلاء لا (المتطرفون والعدميون والناقمون ومثيروا الفتن ولا جماعات الاسلام السياسي المتربصة الحاقدة) الذين يتواجدون بكل المجتمعات وفي كل زمان ومكان.

أيها الكبير

اسمحوا لي بأن أضرب لكم مثالا بسيطا قريبا وهو المؤتمر الثالث عشر للبارتي حيث لن أسرد المآخذ والملاحظات حوله فليس ذلك من وظيفتي ولم يسألني أحد عن ذلك ولكن أقول فقط أن حزب البارزاني الخالد هذا كان بمثابة القلب في الحركة القومية (كنت أقارنه دوما بمركز موسكو بالنسبة للحركة الشيوعية العالمية سابقا) وكانت الأنظار تتوجه الى مؤتمراته وماتصدر عنها من نتائج ومواقف وكان المثقفون الكرد – وأنا من بينهم - يتبارون في الكتابة عنها وعن جديدها كنموذج يحتذى به في سائر أجزاء كردستان الأربعة وفي هذه المرة لم أجد مقالة واحدة عن هذا المؤتمر ولم أسمع أن مثقفا أو مفكرا أو كاتبا ساق انجازاته فلماذا برأيكم سيادة الرئيس؟ انني قد أتنبأ باالقسم الأكبر من الجواب ولكن ليس الآن وقت الدخول بالتفاصيل وأعتقد بالوقت ذاته أن المفترض أن يكون الجواب الكامل لديكم.

تعلمون أنني غادرت العمل الحزبي وتخليت عن كل المسؤوليات التنظيمية في " حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا " من أجل افساح المجال للشباب لتبوؤ المسؤولية وأستريح وأريح بعد 38 عام وكنت أمين عامه وذلك في عام 2003 وقبل اعلاني عن ذلك أعلمتكم في لقاء خاص بخطوتي هذه ومازحتني (: " كاك صلاح ابحث لي عن مخرج لأستريح أيضا بالقول " فأجبت سيادتكم : " لا يا أبا مسرور وضعك يختلف ووجودك أكثر من ضروري الآن " ولكنني ومن موقع المحبة والتقدير والحرص اللامحدود أقول لكم الآن وبعد مضي ثماني سنوات وكخطوة أولى أن تبادروا الى نقل أو توزيع مسؤولياتكم وصلاحياتكم الى آخرين أوأن تحولوا رئاسة الاقليم الى مؤسسة حقيقية تتوزع فيها المسؤوليات وتتحول الى حكومة مصغرة من جهة الاختصاصات ومتابعة أمور المواطنين ومنبع

للفكر والثقافة وتنبض فيها الحياة والابداع وتتواصل مع الناس وأن تبدأوا بالاصلاح والمحاسبة عبر القضاء علنا حسب مبدأ من الأقرب الى الأبعد أي ابتداء من حزبكم وانتهاء بالآخرين وأن تدعو الى مؤتمر شعبي كردستاني عام تلتئم فيه القوى والتيارات والقوميات والمكونات والشباب من الرجال والنساء عنوانه التغيير تنبثق عنه لجان فكرية – ثقافية – قانونية – سياسية مختصة

لرسم خارطة طريق للاصلاح والتغيير الحقيقي ويستمر بالانعقاد حتى الوصول الى تحقيق كامل أهدافه واذا مادعت الحاجة يمكن الدخول في تفاصيل الموضوع مستقبلا.

اسمحوا لي أن أضرب لكم مثلا يعنيني مباشرة ويعني الحركة القومية الكردية عموما فكما تعلمون مازالت أنظمة الاستبداد في أجزاء كردستان تتعامل مع الحركة الكردية كمسألة أمنية وليست سياسية تتعلق بمصير الشعوب ومستقبلها والجهات الوحيدة المكلفة بالملف الكردي هي أجهزة الأمن وقد عانيتم من ذلك أيضا في العهد الدكتاتوري ألا تلاحظون معي سيادة الرئيس أن نفس الحالة في الطريق الى أن تتكرر هنا في اقليمنا الكردستاني الحر الديموقراطي؟

سيادة الرئيس

لم يفت الأوان بعد والغالبية العظمى من شعب كردستان تتوجس فيكم الخير وتنتظر حكمتكم في اتخاذ الخطوات اللازمة انطلاقا من شرعيتكم الثورية والدستورية والانتقال الى مرحلة جديدة حيث لم تعد مقولات : " أترك الموضوع الى أجل آخر " و " أصبر وانتظر " مقبولة الآن فالناس لن تنتظر ولصبرهم حدود.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام

صلاح بدرالدين

(٤)

الى السيد رئيس اقليم كردستان

(29) العدد:

2017

في نتائج وتفاعلات الاستفتاء المزمع اجراؤه في 25 – 9 – 2017 :

أولا: الاستفتاء على تقرير المصير : هو اجراء طبيعي مشروع وبما أنه تقرر اجراؤه وأعلن وحدد يجب المضي فيه وعدم التراجع مهما كانت الضغوط والعوائق وكما يعتقد فان نسبة المقترعين يجب أن تكون عالية جدا والا سيفقد زخمه ولذلك يحتاج الأمر الى المزيد من العمل الاعلامي والتعبوي والندوات والمهرجانات.

هناك تخوف أن تكون نسبة المشاركة بالتصويت أقل من المستوى المأمول خصوصا بعد تسريب بيان حكومة بغداد الذي تم نفيه ولكن مفعوله كبير اضافة الى مواقف أحزاب السليمانية مضافا اليها الاسلامييون وبحسبة بسيطة هناك مليون كردي فيلي شيعي في بغداد وغيرها من المشكوك أن تشارك الغالبية وهناك الملايين في السليمانية وكركوك وحتى في مناطق أربيل ودهوك من الموالين لاحزاب السليمانية و- ب ك ك – وزعامات في بغداد وكذلك الوسط الأزيدي والوسط المسيحي والتركماني غير المضمون كل هذه العراقيل يجب أخذها بعين الاعتبار اضافة الى أن العبرة ليست بنسبة المشاركة فحسب بل في الاستمرار في دعم نتائج الاستفتاء والدفاع عنها وعدم التهرب من تبعاتها.

ثانيا: ليس من الحكمة استباق رفع شعار الاستقلال قبل الاستفتاء فعندما يتم التأكيد على الاستقلال وربطه المطلق بالاستفتاء يصبح الحمل أثقل والمسؤولية أعظم وتتغير الحسابات المحلية والاقليمية والدولية وبنظرة واقعية للمسألة نستخلص وجود عوائق على الطريق من الصعب تفاديها ان لم يكن من المستحيل: 1 – لايتوفر اجماع كردي عراقي حول الاستفتاء المشروط بالاستقلال طبعا لأسباب غير مبدئية ولمصالح حزبية ضيقة ودوافع مذهبية ومناطقية ماقبل القومية ولتأثيرات اقليمية وكذلك من مراكز القوى الشيعية في بغداد 2 – الرفض المطلق من الأنظمة الثلاث في طهران ودمشق وأنقرة 3 – معارضة – ب ك ك – وفروعه ومواليه ومسلحيه على الأرض وفي الاقليم 4 – السكوت المريب والتردد وعدم التشجيع بل التحذير من جانب أوربا والغرب عموما.

اذا فرضنا أنه تم الاستفتاء بنسبة ضئيلة أو أكثر أو أقل وانطلاقا من تأكيدات وتصريحات جنابكم المسبقة حول اعلان الاستقلال (وهذا من حقكم طبعا) فبهذه الحالة لايمكنم التراجع ومن ثم أقدمتم على الاعلان لن تكون هناك اعترافات دولية مأمولة ومقبولة وللمقارنة عندما أعلن الراحل ياسر عرفات الاستقلال عام 1986 اعترف به حوالي (60) دولة ولكن لم ينجز الاستقلال ومازال هناك سلطة فاقدة لكل عوامل السيادة بالرغم من وجود دول عربية واسلامية مناصرة للقضية الفلسطينية.

وفي سياق متصل واذا أقدمتم على اعلان الاستقلال وستكون أولى ردود الفعل من المعادين والمعترضين المقاطعة والحصار والعزل بريا وجويا وفي هذه الحالة ماهو الحل؟ تجربة عزل قطر ترينا كيف له تأثير بالرغم من امكانيات قطر المادية وعلاقاتها المتشعبة وبالرغم من وجود البحر وأكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط على أراضيها.

أخي الرئيس: مفهوم القومية والاستقلال وتقرير المصير طرأ عليه متغيرات في القرن الواحد والعشرين والقضية الكردية لن تحل بمفهوم القرنين التاسع عشر والعشرين علينا البحث عن مفاهيم جديدة وطرق حل مستحدثة ثم ومن خلال تجربتي خلال عقود لم أعد أنظر الى الكرد بنظرة رومانسية بعد أن عانيت الكثير من شرور مجموعات وفئات وأفراد وأنتم وعائلتكم عانيتم أضعاف أضعاف فالكرد سيدي لم يعودوا كردا واحدا فهناك (أكرادات) وهذا لايعني انني فقدت الأمل لاأبدا هناك دائما فرص لجمع وتنظيم صفوف الكرد الطيبين والاعتماد عليهم ولكن عندما تتوفر الشروط الذاتية والموضوعية.

مع كل التقدير والاحترام

21 – 6 – 2017

صلاح بدرالدين

(٥)

الأخ العزيز الرئيس مسعود بارزاني المحترم

تحية طيبة

الموضوع: رابطة كاوا للثقافة الكردية

كما تعلمون تأسست الرابطة بلبنان أي خارج بلادنا سوريا بعد أن ضاقت بنا الأرض وتلاشت مساحة الحرية وكان لدعم الأصدقاء اللبنانيين والحركة الوطنية اللبنانية بقيادة الشهيد كمال جنبلاط ومنظمة التحرير الفلسطينية الدور الأكبر في ذلك الإنجاز العظيم الذي تحقق للثقافة الكردية بالعصر الحديث في بلد عربي.

خلال أعوام قليلة ورغم صعوبات الظروف التي كانت سائدة آنذاك بلبنان وكرد فعل على انتكاسة الحركة الكردية بالعراق استطعنا بامكانياتنا المحدودة ترجمة وطبع ونشر حوالي خمسين كتابا أغلبها حول كفاح شعبنا بكردستان العراق ومسيرة ونهج الزعيم الخالد مصطفى بارزاني وقد سمعت من جنابك أكثر من مرة أنك وفي تلك الظروف الصعبة وفي ايران تلقيت كتب رابطة كاوا مما عزز فيكم الامل بالمستقبل.

بعد الذي حصل بلبنان انتقلت الرابطة الى الإقليم الكردستاني عام ١٩٩٩ وبامكانيات محدودة افتتحت لها مركزا متواضعا لقاء الايجار في مركز المدينة وبدأت بتحقيق برنامج مدروس في احياء الندوات والحلقات النقاشية بشأن كل مايتعلق بالقضية الكردية وتجربة الإقليم وحقوق الانسان والحوار الكردي العربي ووجود وحقوق المكونات القومية والدينية والمذهبية ونهج البارزاني الخالد والعلاقات القومية والوضع السوري وقضايا الكرد السوريين واستضافة شخصيات فكرية وثقافية مرموقة من العرب والكرد ومختلف المكونات القومية وفي غضون عدة أعوام كانت حصيلة النشاط الثقافي (٦٧٠) ندوة وحلقة دراسية شارك فيها مساهمة وحضورا اكثر من (٢٧٠٠٠) سبعة وعشرون الفا وكانت المرة الأولى بتاريخ الإقليم وبعد الانتقال من الثورة الى المرحلة (الدولتية) يجري الحوار الديموقراطي بين المختلفين فكريا وسياسيا وحزبيا وقوميا وثقافيا وهذا ارث غني لإقليم كردستان هذا ماعدا نشاطات جمعية الصداقة الكردية العربية التوأم لرابطة كاوا وندواتها ومؤتمراتها الحوارية.

وفي مرحلة لاحقة استمرت الرابطة بطبع ونشر الكتب وبمساعدة من حكومة إقليم كردستان استطاعت الرابطة بإعادة طبع كل الكتب والمجلات والوثائق الكردية القديمة وكذلك ترجمة وطبع الكتب من كل الاختصاصات وبلغت مامجموعها حتى الان (١٢٢) كتاب بالعربية والكردية والإنكليزية والتركية.

منحت الحكومة أرضا للرابطة وقررت بناء مركز لها منذ عام (٢٠٠٥) وحتى الان لم تنفذ الحكومة وعدها وبقيت الرابطة تتخذ من مكان غير مناسب ملاذا لها من دون التمكن بالاستمرار بسبب عدم أهلية المكان ثم غيرت الحكومة قانون – المساطحة – الى قانون – الاستثمار – لتسهيل التصرف بالبناء والاعتماد على الذات من خلال ادخال شريك آخر حسب قانون الاستثمار الذي يجيز ذلك بناء على القانون رقم – ١٠ – وقد قامت الراطة بمتابعة المعاملة القانونية منذ تسعة أشهر وهي منجزة فقط تحتاج الى تصديق السيد رئيس الحكومة كعمل روتيني واستعصيت المعاملة وتوقفت.

وقد سمع متابعوا المعاملة من طرف الرابطة وشريكها بأن هناك من وضع عائقا لوقف المعاملة ولسنا متاكدون من ذلك ولانعلم من هو ولكن يبدو ان الفاعل ليس موظفا عاديا.

أخي الرئيس مسعود العزيز اذا حسبنا المدة من اول المعاملة من عام (٢٠٠٥) وحتى الان نصل الى نتيجة أن معاملة الرابطة غير الناجزة وصلت الى عمر (١٥) خمسة عشر عاما فهل ان المسألة طبيعية؟ وهل تستحق هذه المؤسسة الثقافية التي خدمت الثقافة الكردية قبل واكثر من أية مؤسسة أخرى هذا التعامل؟ أترك الجواب لسيادتكم مع أملي بالعمل على إزالة القيود والعوائق لتأخذ المعاملة الأخيرة (المحجوزة) مداها ومسارها القانوني.

ودمت سندا للكردايتي والثقافة الكردية مع كل الاحترام

صلاح بدرالدين

رئيس رابطة كاوا للثقافة الكردية

١٤ – ٧ – ٢٠٢٠

(٦)

الأستاذ المحترم الأخ مسرور بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان

تحية واحتراما

الموضوع: رابطة كاوا للثقافة الكردية

نبذة تاريخية موجزة

منذ عام ١٩٩٩ قامت الرابطة بشكل رسمي في أربيل، وكانت مهمتها ترجمة ونشر وطبع الكتب التاريخية والثقافية حول الكرد ونشرت في غضون تسعة أعوام (١٢٢) كتاب بدعم من حكومة الإقليم حينذاك، كما قامت بعقد نحو (٤٦٠) ندوة حوارية حول القضايا المختلفة بمشاركة الالاف من النخب الثقافية والسياسية في كردستان، كانت المساعدة المالية طيلة هذه السنوات (٢٥٠٠) دولار شهريا ثم أصبحت (١٥٠٠) دولار، ثم انقطعت تماما.

بادرت حكومة الإقليم حينذاك بتقديم مشروع لبناء مقر للرابطة على مساحة من الأرض قرب طريق – كولان – وكانت الأرض حينها حسب قانون – المساطحة – ولم يتم تنفيذ المشروع لاسباب لانعلمها حتى الان، وانتهت مدة المساطحة وصدر قرار من رئاسة الإقليم بابطال منح الأرض للرابطة، وعادت الحكومة مرة أخرى لاصلاح الخطأ وبادرت الى تحويل مشروع بناء ارابطة الى قانون الاستثمار بتوجيه من السيد رئيس الحكومة حينذاك، وقرار من وزارة البلديات، وكذلك بموجب كتاب رسمي من وزير هيئة الاستثمار، وبما ان الرابطة لاتملك الإمكانيات المادية للبناء استعانت بشريك له ٧٠٪ حسب قانون الاستثمار الذي يجيز ذلك.

طبعا موضوع الرابطة يبدأ من عام ٢٠٠٥ أي قبل (١٦) عاما ، والمعاملة الأخيرة بعد التحويل الى قانون الاستثمار اصبح لها عاما كاملا على امل ان يوافق مجلس الوزراء، وفوجئنا نحو أسابيع ان الحكومة رفضت المعاملة واعتبرتها غير قانونية؟؟ علما اننا لم نلحظ أي خطأ أو تجاوز قانوني كما ان الحكومة لم تشرح الأسباب.

السيد العزيز رئيس الحكومة

عندما نشأت رابطة كاوا كانت البداية بلبنان في عام (١٩٧٨) وذلك بمساعدة أصدقاء عرب من لبنانيين وفلسطينيين، وكنا نعتبر ظهور الرابطة ردا على نكسة عام ١٩٧٥ حيث نشرنا كتبا حول

كردستان العراق وقيادة البارزاني الخالد، لنثبت لقراء العربية ان الكرد غير قابلين للفناء كما يدعي اعداؤهم، وفي اول لقاء لي بعد النكسة مع السيد والدكم الأخ الرئيس مسعود وهو رمزنا ونفتخر به قال لي : " كنا نستلم كتب الرابطة بلهفة شديدة، وكانت تزيدنا إصرارا على النضال، ونعيد تصويرها وتوزيعها ".

للرابطة فضل كبير على جميع القيادات السياسية الكردستانية ومن غير العدل ان تعامل بهذه الطريقة من جانب حكومتكم، حتى لو وجد خلل قانوني كان من الممكن تداركه بحكمة، وان تقوم الحكومة بالموافقة، وكذلك بتقديم المساعدة لبناء المقر، تصور سيادة رئيس الحكومة المحترم انه عندما ساعدنا أصدقاء عرب وليس كرد في لبنان لم يسالوا عن قانونية الرابطة بل نظروا أيها بنظرة سياسية تضامنية أخلاقية وإنسانية.

لقد حاولت مجموعة مثقفة كردية بناء الرابطة او فرع لها بالقامشلي وقدموا الطلب ولم تتجرأ حتى إدارة (سلطة الامر الواقع الابوجية) على الرفض ورغم المماطلة لنحو عام وبالاخير اضطروا للموافقة لان رابطة كاوا للثقافة الكردية وخدماتها اكبر من الأحزاب والسلطات.

سيادة الأخ العزيز رئيس الحكومة الكردسانية

شخصيا لن اقبل بان يسجل على جنابكم بانه في عهد حكومتكم تم ابطال مشروع بناء رابطة كاوا للثقافة الكردية في كردستان العراق، واعتبر ماحصل خطيئة كبرى لا ارغب حتى ان ينتشر الخبر في وسائل الاعلام، أتمنى عليكم اصلاح الامر وتقديم العون لاعادة بناء هذا الصرح الثقافي الكبير.

ودمتم سندا للثقافة الكردية

مع فائق الاحترام والتقدير

رئيس رابطة كاوا للثقافة الكردية

صلاح بدرالدين

١ ــ ٧ ــ ٢٠٢١

(٧)

رسائل الى الرئيس نيجيرفان

الى السيد الرئيس نيجيرفان بارزاني

ب ك ك جرح ملتهب بالجسد الكردستاني

كيف يمكن معالجته؟

أولا: تعريف ب ك ك

بعكس كل الحركات الكردية في أجزاء كردستان الأربعة، فقد نشأ هذا الحزب خارج البيئة الشعبية الكردية، ولم ينبثق من بين أوساط الفلاحين واهل الريف والمدن في المناطق الكردية وعلى ارض الإباء والاجداد الذين عانوا الاضطهاد، والعذاب، بل ظهر بين شباب مراهقين في استانبول وانقرة عرف من بينهم شخص من اب اصوله تركية (قةرةكيج) وام كردية، هدفهم الوحيد السطو على البنوك، والقيام باغتيالات فردية، ولم يكن في مخيلتهم قضية الكرد وحقوقهم.

من المعروف ان نشطاء الحركات السياسية، والفوضوية التركية هربوا الى الخارج وخصوصا نحو سوريا ولبنان، منذ السبعينات على موجتين : الموجة الأولى كانت من اليساريين الفوضويين الاتراك ومعظمهم من العلويين توجهوا نحو آل الأسد وتحديدا الشقيق الأكبر لحافظ الأسد جميل، وكان من بينهم اوجلان الذي قدم نفسه كعلوي، والموجة الثانية كانت من قادة الحركة الكردية منذ انقلاب الجنرال الفاشي (كنعان افرين) العسكري، من أحزاب : عمال كردستان بقيادة المرحوم عمر جتن، وحزب كوك، ورزكاري، وتيكوشين، وكمال بورقاي وكان من حزب العمال التركي، جميع هؤلاء وصلوا الى لبنان عن طريقنا وبمساعدة من ياسر عرفات وكمال جنبلاط، واستقروا في مكاتب حزبنا ببيروت وتم تدريب رفاقهم في معسكرات حركة فتح.

ثانيا: الدور السياسي ل ب ك ك

بخلاف كل الأحزاب والتنظيمات الكردية حظي هذا الحزب باهتمام الأنظمة المقسمة لكردستان، ولقى الدعم والرعاية من الأجهزة الأمنية للأنظمة الأربعة (سوريا – ايران – تركيا – العراق) واعتبرته لك الأنظمة أداة فعالة لاستخدامه في معاركها البينية أحيانا وضد الحركات الكردية

خصوصا (البارتي وقيادات البارزانيين) لذلك يعتتبر هذا الحزب وسيلة الأنظمة الإقليمية واداتها المسخرة لتنفيذ اجنداتها.

ثالثا: تشكيلة قيادة هذا الحزب تتكون من غالبية تركية وذلك من اجل تطمين النظام التركي والحكومات التركية والجيش التركي على عدم الاقدام على تحقيق أي كيان كردي في تركيا، والتفرغ لمهام أخرى تارة في ايران وتارة في العراق والان في سوريا وكل ذلك من اجل اجهاض أي مشروع قومي ووطني كردي والقضاء على أي مكسب كما هو قائم في كردستان العراق.

رابعا: هل يمكن التصالح مع ب ك ك؟

من الصعب ان لم يكن من المستحيل تحقيق أي اتفاق مع هذا الحزب، كما لايمكن معالجة هذه المشكلة بالقوة لانها ستكلف كثيرا من الأرواح، الطريق الاسلم هو مواجهته بالفكر والثقافة الديموقراطية والعمل السياسي، ومن العوامل المعيقة امام مواجهة هذا الحزب في كردستان العراق ١ – غياب موقف موحد بين القوى الكردستانية ٢ – دور ايران السلبي ٣ – دور قوى شيعية سلبية في بغداد ٤ – تفاوت الموقف حتى ضمن أعضاء البارتي وانعدام موقف موحد مدروس ٥ – علاقات تجارية مع فرع ب ك ك بسوريا،

خامسا: السبيل الأفضل لمواجهة ب ك ك

١ - كنا نعتقد في كردستان سوريا بإمكانية فرز تيار كردي سوري معتدل ومعقول، وفصله عن مركز قنديل لقيادة ب ك ك ولكننا اخطأنا التقدير حيث تبين استحالة تحقيق ذلك لان غالبية قياداتهم بمختلف مسمياتهم بسوريا قضوا بين عشرة أعوام وعشرين عاما بالجبال وتعرضوا لغسيل الدماغ، حتى السيد مظلوم عبدي او شيلو (الذي صدق نفسه انه جنرال) يريد اللعب – والتكتكة – وهو متورط في خطة لضرب وحدة العائلة البارزانية والبارتي، وقد علمت ذلك من مصدري ضمن قياداتهم بسوريا علما ان مجموعة كبيرة من رفاق حزبي السابقين يتولون مناصب بالإدارة الذاتية – والاسايش – والعسكر – وال ب ي د، ولدي صلات خاصة ببعضهم بغاية السرية.

٢ – بما ان ب ك ك يطرح نفسه بديلا لقيادة البارزاني والبارتي فالمطلوب ان يظهر البارتي بمظهر قوي فكريا وسياسيا، وان يقدم النموذج الحسن امام الكرد، وذلك بتصحيح مسار النظام الفدرالي بهولير، ومحاربة الفساد، وتجديد السلطة، والبدء بإصلاح البارتي على الفور بعقد مؤتمره وتجديد قياده وبرنامجه السياسي، ووضع دستور للإقليم.

٣ – ضرورة ان تحسم القيادة في هولير تعريف هويتها، هل انتم حركة تحرر؟ ام سلطة حاكمة؟ ان كنتم مازلتم حركة تحرر فلحركات التحرر برامج خاصة بمرحلة التحرر، وان كنتم سلطة حاكمة فمن المفروض ان تبينوا مهامكم وتظهروا الجانبين القومي والوطني بمساركم، حسب رأيي انتقلتم منذ فترة من مرحلة الثورة الى مرحلة (الدولتية) وعليكم حسم الامر والاجابة على كل التساؤلات.

٤ – وفي هذا السياق ماهو برنامجكم القومي؟ هل مسموح لكم على ضوء الدستور العراقي وكونكم نظام فيدرالي من التعامل مع الملف الكردستاني القومي بصورة شفافة وعملية والى اى حد يمكن ذلك؟

٥ – ب ك ك يطرح نفسه بديلا عن الحركات الكردية في الأجزاء الأربعة أيضا فما هو دوركم في ذلك؟ وهل لكم حلفاء موثوق بهم الان في تركيا وايران وسوريا؟ جوابي الشخصي وللأسف لا.

سادسا: الملف الكردي السوري

منذ عشرة أعوام تم التعامل مع الملف الكردي السوري بشكل خاطئ من جانبكم، وقد حاولت عشرات المرات تحذير الأخ الكبير الرئيس مسعود شفويا وكتابة ولكن دون جدوى، وانني بحكم تجربتي اضع جزء من المسؤولية على عاتق الأخ آزاد برواري الذي لم يتعامل مع الملف بحكمة ولدي العديد من القرائن والشواهد على ذلك، فاقتصار اعتمادكم على مجموعة من القيادات الفاشلة في أحزاب كردستان سوريا بينهم من تعاون مع – محمد منصورة – ومازال يتواصل مع أجهزة نظام الأسد، وبعضهم يتعاون سرا مع – ب ي د – والجميع ليس لديهم قاعدة سياسية في كردسان سوريا فقط يعتمدون على سمعة اسم البارزاني دون حق.

لو قمنا بدراسة الوضع والتتائج على ارض الواقع وسيطرة ب ك ك على كردستان سوريا سنتوصل الى نتيجة ان المسؤولية تقع على المشرفين عندكم على الملف الكردي السوري كائنا من كانوا وعلى من اعتمدتم عليهم من أحزاب وتنظيمات فارغة من أي محتوى، وان حسبنا الأموال التي صرفتم عليهم فكان بالإمكان تحرير كردستان سوريا مرتين من ب ك ك.

هناك تغييرات عميقة في الساحة الكردية السورية من جهة ظهور اعداد هائلة من الوطنيين المستقلين خارج الأحزاب التي فقدت ثقة الناس هناك من يقول ان ٨٠٪ من الوطنيين الكرد

السوريين ليسوا حزبيين وهؤلاء من الغالبية ولاصوت لهم وغير منظمين ولكن بدأت التحركات بين صفوفهم منذ أعوام.

من بين تلك التحركات هناك حراك – بزاف – الذي بدأ منذ ستة أعوام ولديه مشروع برنامج وقواعد بالداخل والخارج وانني شخصيا ادعم هذا الحراك بافكاري وخبرتي.

الخطوة الأولى للانقاذ

عقد مؤتمر كردي سوري جامع باربيل بعد تشكيل لجنة تحضيرية للاعداد والاشراف على ان تكون اللجنة من غالبية مستقلة، ويكون الحضور من ١٠٠ شخص ثلثان من المستقلين وثلث من ممثلي الأحزاب وذلك لاقرار البرنامج السياسي، واستعادة الشرعية، وإعادة بناء الحركة الكردية السورية، وانتخاب مجلس قيادي لمواجهة التحديات.

ان لم يتحقق ذلك باربيل اعتقد ان المؤتمر المنشود سيعقد افتراضيا عبر الكوكل، وكما أرى من الضروري والمفيد عقده باربيل

اكتفي بهذا القدر والى رسالة أخرى

٢٨ – ٦ – ٢٠٢١

صلاح بدرالدين

(٨)

السيد رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني المحترم

ماذا لو اتفقت أمريكا مع ايران وانسحبت من العراق؟

كل الدلائل تشير الى قرب اعلان عودة أمريكا الى الاتفاق النووي الإيراني وبشروط تميل لمصلحة طهران، وعودة أمريكا ليست فقط استجابة لمصالح اقتصادية غربية عموما والشركات العملاقة التي تشكل ايران سوقا مزدهرة واعدة لها فحسب بل ان مبدأ عودة العلاقات يستند الى النظرة (الاوبامية) المستمدة من رؤى منظري الحزب الديموقراطي الأمريكي، وذلك في النظرة الى الشرق الأوسط باعتبارها تتشكل من ثلاثة كتل بشرية قومية أساسية فاعلة لها دولها المستقة، واقتصاداتها، ونفطها، وغازها، ومواقعها الاستراتيجية (العرب – الترك – الفرس) ومحاولة إيجاد نوع من التوازن بينها حتى لا تعلو كفة احداها على الأخرى، إضافة الى ان النخبة الثقافية – السياسية الامريكية وخصوصا الشخصيات الديموقراطية البارزة معجبة بالحضارة الإيرانية، وهناك لوبي إيراني نشط داخل الحزب الديموقراطي من الجيل الذي هاجر الى أمريكا بعد ثورة الخميني، الى جانب ذلك كله فان ابن وزير الخارجية الأسبق (كيري) ومستشار الرئيس بايدن لشؤون المناخ **!!** صاهر عائلة إيرانية قريبة من موقع القرار بطهران.

الجانب الأمريكي قدم الكثير حتى الآن لارضاء طهران مثل: إزالة الحوثيين من قائمة الارهاب، والبرود في التعامل مع السعودية، ومهادنة حزب الله في لبنان، والموقف الرخو من الميليشيات في العراق، وعدم الالتزام بمطالبات المعارضة السورية تجاه نظام الاسد، والتاكيد على الانسحاب من الشرق الأوسط والعراق إرضاء لمطالب ايران، علما ان مجرد الإعلان عن الاتفاق مجددا سيتم ضخ ١٠٠ مليار دولار للجانب الإيراني ومن المؤكد ان نصف المبلغ او اكثر سيصرف على خطط ايران ضد شعوب المنطقة .

مواقف الغرب من الكرد بالمنطقة ايضا نوع من المساومة

أمريكا ودول الاتحاد الاوروبي لم تتخذ حتى الان ونحن في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين أي موقف مبدئي تجاه حق تقرير مصير الشعب الكردي في أي مكان والتجربة المريرة خلال (الريفراندوم) بكردستان العراق مازات حاضرة بالاذهان، كما اعتقد ان هذه الدول تجد

مصالحها مع الدول القائمة، وتعتبر (مسألة الكرد) قضايا داخلية لاشان لها بها، وهي تستخدم على سبيل المثال جماعات ب ك ك في سوريا كادوات ومرتزقة كما قال الرئيس السابق، وسيظل هذا الموقف بالمديين المنظور والمتوسط لذلك فان انسحابها من العراق والمنطقة من عدمه لايشكل حدثا كبيرا بالنسبة للكرد.

انعكاسات الاتفاق مع طهران على الكرد عموما

المستفيد الأول هو التيار الراديكالي المتشدد في ايران، وجماعات الحرس الثوري والعسكر، وانصار تصدير الثورة، والتيار القومي – الشيعي المتدين أي (الشيعية السياسية)، ولاشك ان لهؤلاء على الصعيد الكردي توابع، وامتدادات، أولها – ب ك ك – ومركز قنديل على وجه الخصوص، ومجموعات اقل شأنا مثل (عائلة الطالباني) في السليمانية.

كما اعتقد فان وجود – ب ك ك – في سوريا سيكون موضع مقايضة، لان هناك شبه تفاهم امريكي – روسي حول تحجيم قوة ايران بسوريا على الأقل عسكريا وذلك بطلب إسرائيلي ملح، وكذلك لارضاء تركيا أيضا، مقابل اطلاق أيدي ايران بالعراق ومن ضمنه كردستان.

الدرس الذي استقيناه كحركة كردية من تجربة – الريفراندوم – هو الخيار الوطني وتعميقه بمعنى ان (القضايا) الكردية لن تحل الا عبر المراكز الوطنية وبالتوافق مع الشعوب التي تتعايش مع الكرد، ولكل جزء خصوصيته، لذلك أرى ان خطوات التوجه نحو بغداد هي خطوات حكيمة ويجب تعميقها مستقبلا، وقد يشكل الغطاء الوطني ضمانا وملاذا لوجود الكرد وحماية مصالحهم مستقبلا، هذا الى جانب ضرورة تنشيط قوى المجتمع المدني غير الحكومية للقيام بدورها في التفاعل والتحاور مثل جمعيات الصداقة، ومراكز الحوار التي تفتقد اليها كردستان العراق بكل اسف لاسباب لامجال لذكرها الان.

كيف السبيل لمواجهة ذك؟

امام انسحاب الامريكان المتوقع، والاتفاق مجددا مع ايران لابد من اتخاذ خطوات وقائية سريعة سبق وان اشرت برسالتي الأولى على الإصلاح والتغيير والتطوير ثم البدء بالمهام الأخرى وأولها – تعزيز العلاقات مع البعد الوطني العراقي وثانيها – معالجة ترتيب البيت الكردستاني الداخلي وثالثها – إعادة النظر بملف العلاقات الكردستانية خصوصا الملف الكردي السوري وذلك بعدم رعاية قيادات أحزاب كردية سورية فاشلة، والانفتاح على الوطنيين الكرد السوريين المستقلين وهم

الغالبية، والاستجابة لمطلب دعم عقد مؤتمر كردي سوري جامع باربيل أو أي مكان آخر لاعادة بناء الحركة الكردية السورية، واستعادة شرعيتها، وانتخاب مجلسها القيادي لمواجهة التحديات القومية والوطنية والكردستانية.

ب ك ك صادر القرار الكردي السوري المستقل، وهيمن وتسلط، وسخر الموارد لقنديل، ويلعب بالمصير، املنا ان تنقذوا كرد سوريا وحركتهم بدعم فكرة المؤتمر الكردي السوري الجامع وهو الحل الوحيد.

صلاح بدرالدين

٣٠ ــ ٦ ـ ٢٠٢١

(٩)

السيد رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني المحترم

تاريخ ٤ – ٧ – ٢٠٢١

حول العلاقات القومية

مدخل

في نظرة سريعة على المسار التاريخي للحركة القومية الكردية التي يعتبر المؤرخون الكرد والمستشرقون،على انها ظهرت منذ بدايات القرن التاسع عشر اسوة بالحركات القومية للشعوب التركية، والعربية، والإيرانية، وكانت قومية المضمون بمعنى تخطي حدود الولايات العثمانية وتجمع بين الكرد العثمانيين (الكرد الاتراك والعراقيون والسوريون) بالوقت الحالي الى جانب العلاقات مع الجزء (الإيراني) من الكرد.

كان الشعار الاستراتيجي المشترك للحركات، والانتفاضات، ثم الأحزاب الكردية، في القرن العشرين وحتى بداية القرن الحالي (تحرير وتوحيد كردستان الكبرى التاريخية)، وكانت المناداة بعقد مؤتمر قومي كردستاني التفسير السياسي لتلك الاستراتيجية، ولكن تقسيم كردستان بين دول اربع، ورسم الحدود، وفرض الشروط القاسية لتواصل الكرد بين بعضهم البعض، دفعت الى إعادة النظر من جانب القوميين الكرد الى الاستراتيجية القومية التقليدية بعد الاصطدام بحقائق ووقائع جديدة على ارض الواقع.

التطورات الاقتصادية، والتحولات الاجتماعية المختلفة في البلدان المقسمة للكرد ووطنهم، واختلاف الأحوال، وبروز الخصوصيات في كل دولة، أثرت بشكل مباشر على الكرد وقضيتهم ووسائل نضالهم، وحتى ثقافاتهم، وخطاباتهم، والتنوع في أهدافهم ومطالبهم من تقرير المصير الى الفدرالية الى الإدارة الذاتية الى الحقوق الثقافية...وشكل كل ذلك (خصوصيات) مستجدة لكل جزء من كردستان، كان ومازال لتلك الخصوصيات دور كبير في ازدياد عوامل (افتراق) الحركات القومية بين بعضها، واضعاف العامل القومي لمصلحة العامل الوطني...(العراقي – السوري – التركي – الإيراني).

(ملاحظة: لاتنطبق هذه المعادلة على الكيان الرئيسي – العميق ل - ب ك ك -لانه بنظري ليس جزء من الحركة القومية الكردية الاصيلة بل امتدادا إقليميا من أجهزة الدول المقسمة للكرد، ومدفوع للتغلغل في صفوفها بشكل مصطنع لخدمة اجندتها)

على الدوام كانت مهمة ارساء التوازن بين الجانبين القومي والوطني تواجه الحركة السياسية الكردية في جميع أجزاء كردستان، ولكن تطورات الاحداث في البلدان الأربعة أثبتت استحالة فصل القضايا الكردية عن مايجري في داخل كل دولة بل ان مصير الكرد مرتبط بمسار ونتائج الصراعات الداخلية حول الديموقراطية، والحكم الرشيد، والعملية السياسية الجارية.

تجربة كردستان العراق

ولاشك ان استحواذ الاشقاء في كردستان العراق على السلطة الفدرالية كشكل من اشكال حق تقرير المصير قد اضفى الصفة – الدولتية – المدنية على المرحلة التي يجتازونها على حساب تقلص مفاهيم التحرر القومي، وعدم واقعية طموحات المرجعية القومية التي مازالت نظرية ولم تطبق على ارض الواقع، لا على الصعيد الدستوري، ولا على صعيد حقائق التقسيمات السياسية الكردية الراهنة، والتوجه نحو المركز – بغداد – بدلا من البعد القومي الكردستاني، وهو مسار واقعي كما اراه.

الريفراندوم نقطة تحول

تشكل عملية الاستفتاء في أيلول – سبتمبر ٢٠١٧ بكردستان العراق، محطة تاريخية لبداية مرحلة جديدة في العلاقات القومية الكردية، فبعد ماتمخض عنها من نتائج بفعل العوامل الموضوعية القاهرة : العراقية، والإقليمية، والدولية، وقبول الكرد الامر الواقع من دون ارادتهم الحقيقية، توجهوا نحو بغداد من جديد لتحسين شروط الفيدرالية، وليس من اجل اعلان الاستقلال، وهذا التحول العميق إشارة الى ان (القضايا) الكردية وحلها مرهونة بالتوافق مع الشعوب الأخرى في الدول الأربع، وقد حدث ذلك في أهم الساحات الكردية وأكثرها قوة وخبرة وتاثيرا – كردستان العراق - فكيف الحال في الأجزاء الأخرى التي لاتملك القوى والامكانيات والخبرة الكافية.

لذلك أرى ان المرحلة القادمة في العلاقات الكردية – الكردية، ستقتصر على التنسيق في العمل السياسي لمصلحة طرفين او اكثر، وتبادل الخبرات، ومساعدة البعض ان أراد الفرقاء، مع عدم

التدخل بشؤون البعض الآخر، وستتراجع مفاهيم هيمنة الكبير على الصغير، أو شعارات (الحزب الام؟!) أو (سةروكي نةتةوةيي) أو (بي آبو زيان نابة) بالعكس (بي آبو زيان خوشترة).

عودة الى الوراء

أتذكر قبل نحو (١٦) عام عندما طلبت من السيد جةنابي سةروك كاك مسعود بضرورة انشاء مكتب للعلاقات القومية، ثم أحال الموضوع الى كةكو نيجيرفان، وهو بدوره دعا كل أعضاء (م س) للقاء بي في مكتبه ب سةري رةش، وطرحت مشروع مكتب العلاقات على الحاضرين برعاية نيجيرفان (جوهر – فاضل – هوشيار – روز – آزاد – ملا محمد -) وذكرت ان علاقات البارتي القومية غير منظمة وتخضع للعمل الفردي والمزاجي – وليس هناك مكتب ومختصين، والأفضل ان تكون العلاقات تنسيقية تستند الى مصالح مشتركة، ورؤية استراتيجية ودراسات، وحينها شعرت ان معظم أعضاء م س لم يرتاحوا لطرحي ضمنا، رغم ان أحدا لم يعترض على مقترحاتي التي لم تطبق بندا واحدا منها للأسف.

القضية الكردية مسالة امنية ام سياسية؟

لقد ناضلنا عشرات السنين في سوريا من اجل ان لاتبقى قضيتنا القومية مسألة امنية، وتصبح قضية سياسية، في حين ان قضية الكرد السوريين في إقليم كردستان العراق من اختصاصات الامن بشكل رئيسي منذ تحقيق الفدرالية وتحكم الأحزاب وحتى الان، ولذلك وبكل اسف لم تثمر تلك العلاقات ولم تتقدم، بل تراجعت، واتخذت طابع الهيمنة،، لذلك أرى ان علاقات البارتي مع المحيط القومي اما غير موجودة، او ضعيفة، او غير مبنية على استراتيجية واضحة، ولابد ولفائدة الحركة الكردية من إعادة النظر والتخطيط لعلاقات شفافة، اخوية مفيدة لكل الأطراف، ولاتضر بمصالح الإقليم الذي تحقق فيه الكثير من المكاسب والإنجازات.

عندما تبقى علاقات الإقليم السياسية بهذه النوعية الحالية الضارة مستمرة مثلا مع بعض أحزاب كردستان سوريا وتحديدا مع أحزاب (الانكسي)، فان الكرد السوريين لن يستطيعوا التخلص من سيطرة ب ك ك، وستبقى المعادلة القائمة مستمرة أي ثنائية الاستقطاب الحزبي، وصراعهما كما هو الحال منذ عشرة أعوام، حل الازمة يحتاج الى طريق آخر، والخيار الوحيد هو مؤتمر كردي سوري جامع من ثلثين من المستقلين، وثلث من الأحزاب.

(١٠)

النص الكامل لأجوبتي على أسئلة (باس نيوز)

بداية منذ ان ظهر حزب العمال الكردستاني – ب ك ك – بداية ثمانينات القرن الماضي من مجموعات راديكالية يسارية تمارس بالاشتراك مع تنظيمات يسارية تركية متطرفة على نهب البنوك وتصفية المخالفين، مرورا بارتمائه بأحضان نظام حافظ الأسد، ومواجهته للحركة الكردية السورية، ولكل القوى والتنظيمات الكردستانية الديموقراطية في مختلف أجزاء كردستان، ثم تمركز قياداته ومسلحيه في مناطق كردستان العراق من زاخو وحتى قنديل من دون اى اعتبار للحكومة المنتخبة أو أي مراعاة لقوانينها.

ثم التدخل بشؤون الإقليم وتحوله طرفا في صراعاته الداخلية ومن وثم تمدد مسلحيه نحو مناطق كركوك ومخمور وصولا الى الحدود العراقية السورية بما في ذلك منطقة سنجار ومدنها وبلداتها بدعم مباشر من بعض أوساط حكومة بغداد وميليشيات الحشد الشعبي .

نقول طوال هذه العقود كان ب ك ك منخرطا في عمليات التخريب على فدر الية إقليم كردستان العراق وقام بمئات العمليات والمحاولات وما اعلنه مجلس امن الإقليم مؤخرا عن احباط عمليات إرهابية ل ب ك ك ماهو الا حلقة في مسلسل طويل.

هذا الحزب العسكريتاري المبني على عبادة الفرد وتخوين الآخر المختلف خرج من أحشاء أجهزة استخبارات الدول الأربعة المقسمة لكردستان وهي التي تدعمها وتساندها لقطع الطريق على القوى الديموقراطية الكردستانية المعتدلة المؤمنة بالحل السلمي الديموقراطي للقضية الكردية بالمنطقة واحلال السلام والوئام بين شعوبها كما تستخدمها هذه الدول كمخلب ورأس حربة عند الحاجة.

وكأحد الأمثلة عندما اندلعت الثورة الوطنية السورية أرسل بشار الأسد صهره ورئيس مخابراته العسكرية المقبور اللواء آصف شوكت الى السليمانية والتباحث مع مركز قنديل وعقد اتفاق مستجد لقدوم مسلحيهم الى سوريا ومواجهة الثورة والمعارضة والقوى الكردية السورية المنخرطة بالثورة وهذا ماحصل.

الرسالة الواضحة الجديدة هي أن جماعات الممانعة وبينها ب ك ك تتمنى ان يفوز الديموقراطييون برئاسة أمريكا بهذه الحالة سيتحسن وضع النظام الإيراني وسيعاد بناء العلاقة من جديد وبزخم اكبر مع نظام طهران عندها يمكن استخدامهم لضرب مكتسبات الإقليم.

والجزء الاخر من الرسالة هو التاكيد على رفض اتفاق بغداد والاقليم حول سنجار وكذلك رفض أي توجه نحو وحدة الحركة الكردية السورية حيث تستعد جماعات ب ك ك الانضمام الى جيش النظام وتسليمه المناطق المتبقية بحوزتها وذلك بذريعة وجود خطر تركي داهم خاصة وان بحالة فوز بايدن يمكن ان يحصل تقارب اكبر بين تركيا وروسيا مما يوفر احتمالات هجمات تركية على مواقع مسلحي – قسد -.

من المؤكد ليس من حق اى طرف وخاصة ب ك ك التدخل بشؤون إقليم كردستان وبالعكس على الحركة الكردية بكل مكان صيانة مكتسبات الاشقاء في كردستان العراق والحفاظ على الامن والاستقرار هناك وعلى تجربتهم الرائدة في الحل السلمي الفدرالي للقضية الكردية وللمرة الأولى بالمنطقة وكما يؤكد دوما الأخ الرئيس مسعود بارزاني وذكر في كتابه – بو ميزوو – أيضا ونؤيده في ذلك : (أن لكل جزء من أجزاء كردستان خصوصيته ويجب احترامها).

على اشقائنا بكردستان العراق أن يعلموا بان انتقال مسلحي ب ك ك الى سوريا وتحديدا الى المناطق الكردية السورية وتحت سمعهم وبصرهم منذ تسعة أعوام شكل ضربة لحركتنا ولم يجلب الاستقرار لنا ولهم بل أن الشر الذي يهددهم (الاقتصادي والعسكري والأمني) يصدر أغلبه من الغرب وليس من الشمال كما كان دائما والحل كما أراه أن يدعم الاشقاء بالاقليم مشروع (بزاف) لاعادة بناء الحركة الكردية السورية وعقد المؤتمر الكردي السوري الجامع لصياغة مشروع البرنامج واقراره واستعادة شرعية الحركة وانتخاب مجلس قيادي يواجه التحديات ان موضوع ما اطلق عليه باتفاق الأحزاب الكردية ليس حلا وهو غير مضمون أصلا بسبب رفض ب ك ك أولا وضعف وهزالة أحزاب الانكسي ثانيا لابد هنا من فهم دور الوطنيين المستقلين وهم الغالبية الساحقة على ساحتنا.

مع التحية لكم والتقدير لباس نيوز..

(11)

مشروع البرنامج الوطني المقدم من حراك – بزاف –

(مطروح للنقاش منذ 2015، وجرى تعديله للمرة الرابعة في 2021)

مقدمة

بعد مضي عشرة أعوام على اندلاع الثورة السورية الوطنية الديموقراطية بمشاركة مختلف مكوناته، واطيافه، وتياراته السياسية، الساعية الى اسقاط نظام الاستبداد، مقدمة التضحيات الجسام ثمنا للحرية والكرامة، ومن أجل مستقبل زاهر للأجيال القادمة، في ظل دولة سوريا الجديدة التعددية، الديموقراطية،المنشودة.

وبعد ارتداد (المعارضة) المعترفة بها عالميا بقيادة جماعات الاسلام السياسي (في المجلس الوطني السوري والائتلاف وهيئة التفاوض)، وبعد تهرب قيادة (المعارضة) من كشف الحساب للشعب، وخروجها عن خط الثورة، وعجزها وفشلها في أداء الحد الأدنى من الواجبات المنوطة بها، وبعد تشرذم الفصائل المسلحة التي كانت محسوبة على الجيش الحر، وتعدد ولاءاتها الاقليمية والخارجية، وبعد استفحال شرور داعش، والتنظيمات الإرهابية الأخرى، وتمدد الميليشيات المسلحة الموالية للنظام، لم تعد في سوريا وبكل أسف أية مرجعية ثورية شرعية يعول عليها، وبات السوريون الوطنيون يعيشون في فراغ، ويبحثون عن سبل لاعادة تنظيم الصفوف وبناء حركتهم الوطنية.

لقد كان ومازال هدف تحقيق التغيير الحقيقي للنظام السياسي في أولويات النضال الوطني منذ أن قامت الدولة السورية وحتى الآن، وتصدرت القوى والتيارات الأكثر جذرية في الحركة الديموقراطية السورية طوال العقود الماضية صفوف النضال من أجل الاصلاح والتغيير، وايجاد البدائل لنظم الاستبداد المتعاقبة على دفة الحكم في البلاد، وقدمت في سبيل ذلك التضحيات الجسام.

المؤتمر الوطني الجامع

ومن أجل انجاز تلك المهام لابد من استنهاض الكفاءات، والارادات الوطنية الصادقة من بنات وأبناء شعبنا العظيم، وسائر الأطياف، والطبقات، والشرائح الاجتماعية، خصوصا الجيل الناشئ،

من أجل العمل على توفير شروط إعادة بناء الحركة الوطنية، واستعادة شرعيتها، كأداة نضالية منظمة صلبة، لتحقيق الأهداف القريبة والبعيدة، وذلك بالاعتماد أولا وآخرا على شعبنا داخل الوطن، وخارجه، بتنظيم طاقاته، من خلال التواصل بمختلف السبل، وتهيئة من يعبر عنه على مستويات مختلفة، من خلال المحافظات، والتقسيمات الإدارية، وكذلك عبر تمثيل المكونات القومية، والاجتماعية، على ان تمر العملية في مسارها الديموقراطي، ثم الانتقال الى المرحلة التالية وهي عقد المؤتمر الوطني السوري الجامع، الكفيل باستعادة الشرعية الوطنية، من خلال التمثيل الشعبي العادل، وإقرار المشروع الوطني، بصياغته النهائية، وانتخاب هيئة أو مؤسسة لقيادة العمل الوطني، لمواجهة سائر التحديات الماثلة، ونقترح أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادئ والمسلمات التالية:

1 – الالتزام بأهداف الثورة التي لم تتحقق بعد في اجراء التغيير الديموقراطي، وتفكيك سلطة نظام الاستبداد، بكل مؤسساته، وبناه، ودعائمه الأمنية، والعسكرية، والاقتصادية.

2 – تقديم رأس النظام، وقيادات ومسؤولي الحزب الحاكم، وأجهزة الأمن، والادارة العسكرية، وناهبي المال العام، الى المحاكم القضائية الخاصة بجريمة الابادة الجماعية، والجرائم ضد الانسانية، واثارة الفتنة العنصرية، والانقسام، في صفوف المجتمع السوري.

3 – قيادة البلاد من جانب مجلس حكم انتقالي،يتشكل من الوطنيين الداعمين للثورة، ويضم ممثلين عن مختلف المكونات القومية، والدينية، والمذهبية، يعمل من أجل التمهيد لاجراء انتخابات برلمانية، ورئاسية، بعد ستة أشهر حيث يقوم البرلمان بأداء وظائفه التشريعية والدستورية.

4 – يقوم المجلس بتشكيل قيادة عسكرية – أمنية مؤقتة للسهر على أمن الوطن والمواطن، تضم عناصر من كافة الأطياف والمكونات الوطنية للاشراف على وزارة الدفاع، وعلى القضايا العسكرية، لمدة ستة أشهر، لحين انبثاق البرلمان وتشكيل الحكومة الوطنية.

5 – يقوم المجلس الانتقالي بتكليف هيئة من السياسيين، والقانونيين، ينتمون الى جميع مكونات الشعب السوري، لصياغة مشروع الدستور الجديد للبلاد، يتضمن تعريفا موضوعيا لواقع المجتمع السوري، بما في ذلك الاعتراف بأن سوريا بلد متعدد القوميات، والأديان، والمذاهب، ومراعاة حقوق وطموحات جميع المكونات القومية، وتقدم هذه الهيئة مشروع مقترح بخصوص اسم الدولة،

وشعارها، ونشيدها الوطني، يناسب تنوع المجتمع السوري، والحياة الديموقراطية الجديدة، وتطرح هذه المقترحات فيما بعد على البرلمان لاقراره.

٦ – يشارك ممثلو الكرد، والمكونات الأخرى من المساهمين في الحراك الثوري، في جميع المجالس، والهيئات، واللجان، والقيادات السالفة الذكر، اضافة الى المؤسسات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والسلك الدبلوماسي، بحسب تعدادهم السكاني في سوريا الذي يربو على ١٥٪.

٧ – يقر المجلس بتبني ورعاية ذوي شهداء الثورة حسب الأصول، والالتزامات المعهودة، والتعويض عن السجناء والمشردين، بمافي ذلك شهداء الكرد، ومعتقليهم، ومشرديهم، طوال عهود الدكتاتورية، وخاصة شهداء انتفاضة 2004، ومناسبات نوروز ومابعدها.

آفاق مشروع العمل الوطني

استكمالا لمسيرة نضالنا الوطني المعارض منذ عقود، وبكل ماترتب عليه من معاناة السجون والمعتقلات والملاحقات، وبذل الغالي والرخيص في سبيل تحقيق التغيير الديموقراطي والاصلاح، بما في ذلك المساهمة في مختلف مجالات الحراك الوطني، والسعي من أجل ايجاد اطار معارض مؤسساتي ديموقراطي شامل،يحظى بثقة الشباب الثائر في الداخل، وبتعاون وتكاتف كل الأطياف والتيارات السياسية الوطنية، كصورة معبرة عن واقع شعبنا ومكوناته المتنوعة، وتوجه الحركة الوطنية السورية الديموقراطية العلمانية طوال تاريخها في تنظيم وتأطير مساعينا وتجسيدها في اتحاد سوري ديموقراطي كحركة وطنية ائتلافية ديموقراطية ليبرالية واسعة تعبر عن واقع حال شعبنا ومكوناته وأطيافه، تأخذ موقعها اللائق الى جانب حركات المعارضة الوطنية المعبرة عن تعددية وتنوع المجتمع السوري، وحركته السياسية من أجل اغناء نضالنا الثوري بالطاقات الخلاقة، واعادة تنظيم وبناء القدرات ومدالحركة الديموقراطية السورية بالدعم السياسي، والمعنوي، والعملي، وانطلاقا من ايماننا بالحرية والتعددية الفكرية، والثقافية، والسياسية، في مجتمعنا، فاننا نعلن عن استعدادنا اللانخراط في أي اطاريعبر عن الاتحاد بين مكونات الشعب السوري، الذي نطمح أن يظهر كفصيل منظم، متقدم، ملتزم بقضية الحرية، من أجل تحقيق الهدف الآني، وهو اسقاط النظام، وانجاز المهام الأخرى مابعد الاستبداد.

الأهداف

ان الجوهري في الصراع السياسي والاجتماعي الراهن في سوريا هو العمل من اجل نظام سياسي ديموقراطي، يحقق التغيير الشامل اقتصاديا، وثقافيا وانقاذ الوضع بعد تفكيك المنظومة الامنية الحاكمة التي جمعت بين : الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، والاضطهاد القومي، والتميز الطائفي، ونهب المال العام، ثم اعادة بناء الدولة التعددية، وهذا لن يتم الا بعد تحقيق اهداف الثورة مما يتطلب انجاز المهمة المزدوجة المتلازمة في المساهمة بمرحلتي النضال الوطني، وهما إزالة الاستبداد والتغيير، واعادة البناء، على هدي برنامجنا الوطني.

الهدف الأساسي هو حشد الطاقات لمواصلة النضال الوطني الديموقراطي داخل الوطن، بكافة الأشكال بما فيها السلمية الجماهيرية، وتوفير جميع أسباب الانتصار، واستخدام كافة الوسائل النضالية المشروعة على طريق تحريربلادنا من تسلط المنظومة الأمنية الشمولية العائلية المستبدة، والتي تشكل بؤرة للتوتر وتشجيع الإرهاب، وتهديد السلام بالمنطقة، بمافيها الوسائل الدفاعية ضد الآلة العسكرية القمعية، التي يمارسها نظام الاستبداد حتى اسقاطه، والاعتماد الأساسي في ذلك على صمود شعبنا، وثوارنا، وعلى دعم واسناد وحماية المجتمع الدولي، وكل أحرار العالم على الصعد العربية، والاقليمية، والدولية، والعمل من أجل اعادة بناء الدولة السورية، على أسس الديموقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتعددية، والحداثة، والتوافق بين مكوناتها الوطنية، بعد تفكيك نظام الاستبداد الشمولي العائلي الحاكم، بكل مؤسساته، وبناه الادارية، ومنظوماته الأمنية، وركائزه الاقتصادية، والحزبية ، والآيديولوجية، والفئوية.

التعددية الوطنية

التأكيد على أن شعبنا السوري العظيم بكل مكوناته الذي أشعل الثورة منذ الخامس عشر من آذار – مارس – 2011، ويقدم القرابين كل يوم على مذبح الحرية والاستقلال والسيادة، هو شعب واحد موحد متعدد القوميات، والثقافات، ومتنوع الديانات، والمذاهب، وهناك أقوام، وأثنيات، وديانات، ومذاهب، مثل العرب، والكرد، والأرمن،والكلدو اشور، والتركمان، والسنة، والعلويين،والدروز، والاسماعيليين، والشركس، والأزيديين، الذين يشكلون جميعا النسيج السوري المتنوع،والمصمم على العيش المشترك، في اطار الوحدة الوطنية، والشراكة، والحقوق المتساوية.

ومن أجل اعادة الاعتبار للحقيقة السورية الغنية باشعاعها الحضاري على مر القرون، سنعمل على اعادة كتابة تاريخ سوريا القديم والحديث كماهو بكل تنوعه، بعد أن تعرض الى التزييف الآيديولوجي الأحادي، بدوافع شوفينية،وفئوية، ضيقة على أن تعاد اليه ألوانه الحقيقية المتعددة الجميلة، ويعاد الاعتبار الى كل مكون ساهم بقسطه في معارك التحرير والاستقلال والبناء، وعلى أن تكون سوريا الجديدة دولة ديموقراطية تعددية لكافة مكوناتها القومية، والدينية، والمذهبية، بدستور يكفل حقوق الجميع، ويضمن شراكتهم، على أساس العدل، والمواطنة المتساوية، بالحقوق والواجبات.

منطلقات ومسلمات ثابتة:

1 - الشعب السوري واحد، والأولوية لمهمة اسقاط نظام الاستبداد، والتناقض الرئيسي مع السلطة الدكتاتورية برموزها، وأدوات قمعها العسكرية، والأمنية، وسياساتها التدميرية العدائية، ضد كل السوريين، في مختلف مناطقهم، والمفرطة بالسيادة الوطنية والاستقلال.

٢ - التمايزات والاختلافات السياسية بين أطراف الخندق الواحد في الحركة الوطنية السورية، ستبقى ثانوية أمام الصراع التناحري مع نظام الاستبداد عدو الجميع، وستحل في ظل النظام الديموقراطي المنشود وعبر الحوار السلمي.

3 - في ظل التشرذم السياسي والتنظيمي الحاصل في صفوف الأحزاب والحركات السياسية، وجميع فصائل – المعارضات -، وأمام ضبابية المواقف، وعدم وضوح الرؤا، وضعف الثقة، وزعزعة الصدقية، ليس من حق أية مجموعة عربية أو كردية أو من أي مكون آخر الادعاء بالتمثيل الشرعي الوحيد، أو العمل على تنفيذ مشاريع خاصة خارج الاجماع والتوافق الوطني.

4 - بطلان مزاعم يروج لها النظام ووسائل اعلامه عن مواجهات عنصرية عربية – كردية، فما حصل حتى الآن من مواجهات عسكرية اقتصرت على طرفين سياسيين يشار اليهما غمزا وصراحة بموالاة النظام وخدمة أجندته من دون تجاهل خطط السلطة الحاكمة المرسومة والمفضوحة منذ بداية الثورة لتأجيج الصراعات المحلية والمناطقية والأثنية لتشويه وجه الثورة واستنزاف طاقاتها.

5 - وبخصوص الحالة العامة في البلاد ومخاطر – الأصوليين الإرهابيين – من مجموعات داعش، والقاعدة، وجبهة النصرة، وغيرها من التي تثير الفتن والقلاقل، وتنفذ أجندة النظام

والجهات الخارجية المعادية، نقترح أن تعود الأمور بهذا الصدد في جميع المناطق الى ماكانت عليها بتاريخ 15 – 3 – 2011، أي عودة كل المسلحين القادمين من خارج البلاد منذ ذلك التاريخ الى مواقعهم السابقة من عرب وكرد وأجانب، وخصوصا قوات حزب الله والميليشيات المذهبية ومسلحي ب ك ك ، ومسلحي النظام الإيراني، والجيش الروسي، والجيش الأمريكي، والجيش التركي، فالشعب السوري بعربه وكرده وباقي أطيافه يرفض – قوى - الأمر الواقع التي فرضت قسرا وبدون ارادته ولن ينصاع لاملاءاتها، وشروطها.

6 - التمسك بالثوابت الوطنية العامة في اعتبار أن السوريين يجمعهم الانتماء الوطني الواحد في اطار التعدد والتنوع والعيش المشترك، في اطار الشراكة، والمساواة بالحقوق والواجبات، خاصة بين المكونين الرئيسيين العربي والكردي، يستظلون جميعا تحت خيمة سوريا الواحدة الموحدة في اطار احترام ارادة كل مكون، للتمتع بحقوقه الخاصة، وتطوير خصائص هويته الفرعية، في اطار الهوية الوطنية الجامعة، وصولا الى تنظيم العلاقات والحقوق والواجبات، من خلال عقد سياسي اجتماعي جديد بين الأطراف، ودستور توافقي حديث، يضمن أسس ومبادىء ذلك التعاقد التاريخي في أجواء الحرية والديموقراطية.

7 – ان كل مايحاك في الخفاء والعلن في استهداف وحدة السوريين وثورتهم باشراف مباشر من غرفة عمليات مشتركة لمحور الشر الأسدي الروسي الايراني خصوصا، وعبر مجاميع ميليشياوية في عدد من المناطق، سيكون مصيره الفشل اذا ماتوفرت شروط التفاهم والتنسيق والعمل المشترك المبرمج، وفي أوسع تحالف بين الوطنيين العرب والكرد وكل المكونات نواته قوى الثورة وكل المؤمنين بالتغيير الديموقراطي وبسوريا الجديدة الواحدة.

8– علينا قول الحقيقة في مسألة فشل – المجلس الوطني السوري والائتلاف –، وأخيرا الهيئة التفاوضية العليا المنبثقة عن مؤتمر الرياض بالقيام بالواجب الوطني في مجال توفير الاطمئنان والأمان لكل المكونات غير العربية وغير المسلمة، والمكون الكردي على وجه الخصوص، والاخفاق في ارساء القاعدة السليمة لعلاقات التلاحم والتضامن لأسباب عديدة ،ومن أبرزها قيامهما على قاعدة سياسية وتنظيمية هشة، غير سليمة واستبعادهما للمناضلين الكرد المتمسكين بوحدة البلاد والشعب من جهة وبالثوابت من الحقوق الكردية في الوقت ذاته.

9 – وبالمقابل عجزت الأحزاب الكردية التقليدية منها مثل (أحزاب المجلس الوطني الكردي) والمستحدثة كأمر واقع مفروض بالقوة مثل (جماعات ومسميات ب ك ك)، التي ترهلت أصلا

وفقدت مصداقيتها منذ أمد بعيد عن تمثيل مصالح الكرد الحقيقية بالتلاحم مع الثورة والتضامن والعمل المشترك مع قواها واتخاذ الموقف السليم في تبني شعارات وأهداف الثورة الوطنية، بل أنها بسبب مواقفها الموالية للنظام، أو المحايدة المترددة، ألحقت الضرر بالكرد، أولا وبالقضية السورية عموما، خاصة عندما وضعت في أولوياتها محاربة الحراك الشبابي الكردي الثوري، وفرض الحصار السياسي والاقتصادي عليها وصولا الى القمع الأمني.

10– هناك وعلى الجانب الكردي مازالت آمالا معقودة على الأكثرية الوطنية الكردية الصامتة، وماتبقى من الحراك الشبابي، وبقايا التنسيقيات والكتلة المستقلة، والناشطات في الحركة النسائية،وبعض المجموعات الثورية، وهي تؤمن بالتفاهم والتضامن الكردي – العربي، والعيش المشترك، والوحدة الوطنية، وبأولوية اسقاط النظام، واعادة بناء الدولة التعددية الجديدة، أما بالجانب العربي أو السوري العام فالآمال معقودة على الوسط الوطني العريض وخاصة قوى التغيير، لذلك يجب تلاقي الأطراف هذه جميعها من أجل وضع برنامج مشترك، وخارطة طريق لتغطية مهام مرحلتي الثورة : اسقاط النظام واعادة البناء.

11 – بلادنا تمر بأخطر اللحظات التاريخية والمصيرية، وهناك تحديات عظيمة تواجه وحدتها، وحتى وجودها أرضا وشعبا، تماما مثل بداية عشرينات القرن الماضي عندما اتفقت قوى خارجية وداخلية على تقسيم البلاد الى دول وأقاليم، ولكن ارادة السوريين كانت أقوى عندما أعلن الاتحاد السوري، فهناك احتلالات روسية، وايرانية، وتركية، وأمريكية، وميليشياوية أجنبية، والشعب السوري منوط بتحرير أرضه من الاستبداد والاحتلال.

12 - الوطنيون من مختلف المكونات في سوريا، وفي ظل العلم الموحد الذي رفعته الثورة، وتحت اسم الجمهورية السورية، بحدودها الطبيعية سيعملون جاهدين بالمستقبل القريب من أجل عقد مؤتمر وطني انقاذي عام وشامل، من خلال اشراف لجنة تحضيرية معبرة بقدر الامكان عن الحقيقة الوطنية السورية، لتحقيق الاجماع الوطني في صياغة البرنامج السياسي المناسب، وانتخاب المجلس السياسي الموسع،لقيادة المرحلة الراهنة، ومواجهة تحدياتها الماثلة في السلم والحرب.

الدستور السوري الجديد

سيؤكد الدستور السوري الجديد أن الشعب السوري واحد بمكوناته القومية من العرب، والكرد، والتركمان، و(الكلدو – آشور – سريان) والارمن، والشركس، والشيشان، وكذلك الأطياف الدينية، والمذهبية وعلى ضمان حقوقها، وواجباتها، ومساواتها، لترسيخ الوحدة الوطنية، والعيش المشترك، وتعزيز وحدة الوطن السوري أرضا وشعبا.

كما سيضمن الدستور تنفيذ نصوص العقد الاجتماعي الجديد، بين الممثلين الشرعيين المنتخبين لأطياف الشعب السوري، الذي يحدد أسس المبادئ الأساسية في التوافق على الحقوق والواجبات، والشراكة والمساواة، بين جميع المكونات السورية القومية والدينية والمذهبية في اطار الوطن الواحد الموحد أرضا وشعبا.

هناك في الصف الوطني تباينات حول شكل النظام السياسي والإداري المستقبلي، فمن يرى النظام الاتحادي مناسبا للحالة السورية التعددية التي فيها قوميات رئيسية وفرعية وفئات لها خصوصياتها، ومن يرى اللامركزية أكثر انسجاما، ومن يفضل النظام الرئاسي، أو البرلماني، لذلك وبعد اشباع المشروع مناقشة وتقييما يمكن الأخذ بموقف توافقي عام.

– القضية الكردية

نؤكد على أن الشعب الكردي من سكان بلادنا الأصليين، وجزء أساسي من الهوية الوطنية للشعب السوري، تعرض منذ عقود وحتى الآن الى صنوف الاضطهاد والتميز، من بينها مخططات التهجير والاقصاء والحرمان من حق المواطنة والأرض، وتغيير تركيبة مناطقه الديموغرافية، وأن قضيته القومية جزء من القضية الوطنية الديموقراطية العامة، وسيكون الحل بازالة كافة الآثار السلبية المترتبة منذ عقود.

كان ومازال الوطنييون الكرد في الحركة الوطنية الكردية في مقدمة الصفوف المعارضة، وجاءت هبة آذار الدفاعية عام 2004 التي لم تكتمل شروط انتقالها الى انتفاضة شاملة بشعاراتها الثورية المنادية باسقاط النظام التي بدأت من القامشلي، وتوسعت لتشمل مختلف المناطق الكردية وأماكن التواجد الكردي في مدن حلب ودمشق، تعبيرا عن معاناة الكرد أولا، ومثالا على تشابك قضيتهم الخاصة مع القضايا الوطنية العامة في التغيير والديموقراطية.

ماحصل بعد الاستقلال أن المشرعين أخطأوا بصياغة الدستور الأول عندما تجاهل الإقرار بتعددية الشعب السورية القومية والدينية والمذهبية، واغفال تثبيت وجود الكرد وحقوقهم القومية والسياسية والثقافية.

ولم تلتزم الحكومات المتعاقبة وغالبيتها لم تكن ديموقراطية بالنص الدستوري فحسب، بل عمدت وبدوافع آيديولوجية شوفينية وعلى مبدأ فرق تسد، لاخضاع السوريين ببث الفرقة والانقسام والمتاجرة بالشعارات القومية المتزمتة أحيانا، والامن القومي، والعقائد وممارسة سياسة انكار الآخر.

ان السياسة الشوفينية للحكومات المتعاقبة، ونظام البعث على وجه التحديد، بمعاداتهم للكرد وتطبيق المخططات ضدهم، قد ساعدت في بروز مشكلة وظهور قضية كردية تتعلق بالحرمان والحقوق واثارة الريبة والشكوك وعدم الثقة في مجتمعنا، وبين مكوناته وخصوصا بين الكرد والعرب، والنظم والحكومات هي السبب والمسبب.لذلك فاننا ومن المنطلق الوطني والأخلاقي والإنساني، ومن مبدأ احترام إرادة الشعوب والقوميات في صيانة شخصيتها القومية والوطنية والاحتفاظ بثقافتها، واحترام تاريخها وهو تاريخ مشترك نلتزم بالتالي :

١ – بما أن الكرد يشكلون القومية الثانية باالبلاد فانهم شركاء العرب في المصير وفي السلطة ، والقرار والثروة،من دون تميز.

٢ – تثبيت الحقوق السياسية والديمقراطية للكرد السوريين، وهي حق احياء وتطوير وتعزيز الهوية القومية الخاصة، وتشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية، واختيار الممثلين الى المؤسسات التشريعية والتنفيذية على المستويين المحلي والوطني، المشاركة في القرارات المصيرية الوطنية، المشاركة في وضع الدستور الجديد، التمثيل في المؤسسات العسكرية والأمنية وفي السلك الدبلوماسي بحسب النسبة الاجمالية من عدد سكان سوريا وهي ١٥٪، الحق في تثبيت رمز أو شعار للمنطقة الكردية الى جانب العلم السوري الموحد.

الحقوق الثقافية: اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب العربية في المناطق ذات الغالبية الكردية بمحافظتي الحسكة وحلب، وفي التجمعات بالمدن الكبرى مثل حلب ودمشق، وفي مناطق الترتيبات المستقبلية (أقاليم أو محافظات أو أية صيغ أخرى توافقية)، احياء الثقافة الكردية من تاريخ وأدب وفولكلور، تدريس مادة التاريخ والثقافة الكردية في الجامعات السورية، افتتاح جامعات ومعاهد

باللغتين الكردية والعربية في مدن القامشلي وكوباني – عين العرب – وعفرين، إعادة أطنان من الكتب والمحفوظات والمخطوطات التاريخية وكل الممنوعات لاسباب عنصرية المصادرة منذ خمسين عاما وحتى الان لدى أجهزة الامن الى الجامعات والمكتبات في المناطق الكردية، التواصل الثقافي مع المؤسسات الثقافية الكردية في الجوار والخارج.

الحقوق لاجتماعية: صيانة الموروث المجتمعي والحفاظ على العادات والتقاليد التي ترمز الى القيم الإنسانية والعيش المشترك وإعادة النظر بكل المكتشفات الاثرية بالمتاحف التي تعرضت للتسييس لاسباب عنصرية والعودة الى الأسماء والمسميات الأصلية ماقبل تغيير التركيب الديموغرافي وتبديل الأسماء الكردية بالاسماء العربية من أسماء البشر الى أسماء المناطق والمدن والبلدات والجبال والتلال، والتواصل الاجتماعي بين القبائل والعشائر والعوائل التي توزعت قسرا بين سوريا والعراق وتركيا نتيجة اتفاقية سايكس – بيكو وماتلاها من مخططات وصفقات بين أنظمة الدول بالمنطقة.

٥ – ومن أجل تحقيق الحل العادل للقضية الكردية يجب التوصل الى عقد اجتماعي جديد بين شركاء الوطن من عرب وكرد (يشمل أيضا المكونات الأخرى) تتناسب مع قيم سوريا الجديدة المنشودة وتتوافق مع أهداف ومبادئ الثورة السورية المغدورة، التي شارك فيها العرب والكرد والمكونات الأخرى، على قاعدة الاعتراف بالوجود والحقوق، واختيار الصيغة المناسبة المتوافقة عليها وادراجها في دستور سوريا، لضمان وسلامة ذلك العقد التاريخي الذي سيؤسس لعلاقات الصداقة مع العمق الكردي في الجوار، وسيشكل سابقة حضارية مبعث فخر واعتزاز كل السوريين، وتأكيدا على دور سوريا الكيان والشعب الريادي في المنطقة.

مشروع – بزاف – لاعادة بناء الحركة الوطنية الكردية السورية

امام الانقسام الحاصل في الصف القومي الكردي السوري، والاستقطاب الحاد بين أحزاب كل من (تف دم والانكسي) بزعامة حزبي الاتحاد الديمقراطي – ب ي د، والحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا،وبسبب افتقار هذه الأحزاب الى الشرعية القومية حيث لم تنتخب ولم تخول من الغالبية الشعبية، وهكذا الحال في مسألة الشرعية الوطنية على مستوى البلاد والتحالفات المبدئية المفقودة في البعد الوطني ، والتبعية المطلقة لهذه الأحزاب للاجندات الخارجية، وكونها بمثابة فروع للمحاور الكردستانية على حساب الشخصية الوطنية الكردية السورية المستقلة، مما ادي كل ذلك الى غياب الدور الطبيعي النضالي للكرد السوريين وحركتهم في المجالات الوطنية

والإقليمية والدولية، (ذلك الدور الذي دشنه الرعيل الأول منذ أواسط الخمسينات، وتجدد وترسخ في أواسط الستينات)، وتعثر الوصول الى حل عادل لقضية كرد سوريا، وفقدان أي مشروع برنامج قومي ووطني كردي، وابتعاد او ابعاد العديد من الوطنيين والمناضلين والمثقفين، والكفاءات العلمية،والاختصاصية بينهم النساء والشباب عن الأطر الحزبية الحالية، الى درجة ان طاقات الغالبية الساحقة بين وطنيي كرد سوريا صارت مجمدة، وهي تشكل الكتلة التاريخية المنقذة التي يعول عليها حراك – بزاف – لقيادة المرحلة القادمة من النضال الكردي بجانبيه القومي والوطني.

المؤتمر الكردي السوري الجامع

الخيار الاسلم ويكاد يكون الوحيد، في سبيل انقاذ الحركة الكردية، وإعادة بنائها، وتوحيدها، واستعادة شرعيتها، هو اللجوء الى المؤتمر الكردي السوري في الوقت والمكان المناسبين، بمشاركة ممثلي الغالبية من الوطنيين المستقليين، وكذلك ممثلو الأحزاب الكردية التي تقبل بالمؤتمر وتلتزم بنتائجه، وذلك بنسبة الثلث حتى لاتتمكن من التعطيل، وتحويل المؤتمر الى مؤتمر حزبي وليس قومي – وطني.

أما الآلية المتبعة لعقد المؤتمر فهي على عدة مراحل : الأولى – بانتخاب لجان متابعة في الداخل والخارج بكل أماكن التواجد الكردي السوري عبر اللقاءات التشاورية، والثانية – بعقد كونفرانس لممثلي لجان المتابعة جميعها وانتخاب لجنة تحضيرية من ٧ الى ١١ شخص يتمثل فيها كل المناطق الكردية ومراكز التواجد الكردي السوري للتحضير لعقد المؤتمر بالشكل الممكن ومن الجائز ان يتشكل المنتخبون من لجان المتابعة كلجنة تحضيرية.

وسيكون المؤتمر سيد نفسه ويقر مضمون وشكل ومؤسسات واسم الكيان الوليد المرتقب، الذي سيكون كيانا سياسيا كرديا منظما، مفيدا ومناسبا لكل الظروف، من انتقالية، الى مراحل استتاب الاستقرار، واحلال السلام في البلاد.

ملحق - ١

منذ الأيام الأولى لانبثاق فكرة مشروع حراك – بزاف – لاعادة بناء الحركة الكردية السورية من عام ٢٠١٢، كان الرهان على مشاركة الجميع من الوطنيين المستقلين كغالبية، والحركات، وألاحزاب، والمجموعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني العاملة باسم الكرد السوريين دون استثناء أي كل طرف يلتزم بقرارات ونتائج المؤتمر الوطني الكردي السوري الجامع المنشود، كحل شامل لجميع أزمات الحركة السياسية، وإعادة اللحمة بين المتصارعين، وكل المختلفين فكريا وسياسيا للتوافق حول القواسم المشتركة المصيرية والاساسية، واستعادة الشرعية الشعبية، وتنظيم أسس وآليات التنافس بين التيارات المختلفة بحيث لاتتعدى الحوار السياسي السلمي، والعمل سوية في اطار وحدة المختلفين.

وقد كانت محاولات حراك – بزاف – المشروعة مستندة الى طموحات لتنظيم الحياة السياسية في الساحة الكردية السورية، للتمكن من خدمة المواطنين وتوفير وسائل العيش الكريم لهم، وتثبيت السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي ، وإزالة مظاهر عسكرة المجتمع، والحد من الهجرة والنزوح، وصولا الى بلورة المشروع الكردي السوري للسلام، والتحاور مع شركاء الوطن حول مستقبل ومصير البلاد ، والقيام بالدور المطلوب لتحقيق السلام، وإزالة الاستبداد، واجراء التغيير الديموقراطي، وبناء نظام وطني حديث، والمشاركة في صياغة الدستور الجديد للبلاد الذي يتضمن الاعتراف بالكرد السوريين وجودا وحقوقا مستحقة كشعب من السكان الأصليين، وكذلك إعادة رسم العلاقات الأخوية السليمة مع العمق الكردستاني.

وبعد تجربة طويلة طالت أعواما تبين ان التنظيمات الحزبية جميعها ومن دون استثناء وكذلك الأطراف الكردستانية الداعمة لها، لم تتجاوب مع كل النداءات حول قبول الاحتكام للمؤتمر الجامع المنشود، متجاهلة كل المناشدات، والمذكرات الموقعة من الالاف المطالبة بتوحيد ، من اجل الإنقاذ وحل الازمة الحركة الكردية السورية بصورة ديموقراطية وعبر الحوار، مما يستدعي ذلك من أنصار حراك – بزاف – الى إعادة النظر فيما ذهبوا اليه بهذا الخصوص ليس لأن مانادوا به أمرا خاطئا من حيث المبدأ ومن حيث الموقف الفكري والسياسي والقومي والوطني، بل لان العلة في العقلية الحزبية الضيقة التي لاتستوعب خطورة المرحلة، ولا تعي أهمية خطوة المؤتمر الجامع بالنسبة للحركة الكردية حاضرا ومستقبلا، ولاتقرأ حقائق تطورات الساحة الكردية السورية ومن ابرزها تشكل كتلة تاريخية وطنية مستقلة من خارج الأطر الحزبية (١٠٠ حزب بحسب

التقديرات) بإمكانها لو تمتعت بنوع من التموضع التنظيمي أن تغير موازين القوى كرديا وسوريا، وستتحمل الأحزاب مسؤولية كبرى امام الشعب والاجيال الكردية وسيحاسبهم التاريخ .

لهذا فليس امام حراك – بزاف – الا العودة مجددا وبوتيرة اقوى الى الشعب والتوجه الى الكتلة التاريخية تلك التي لم ينقطع التواصل الإعلامي مع معظمها لاستنهاضها،وتنظيم صفوفها، وصولا الى توفير المستلزمات الضرورية وبالوسائل المتوفرة، لاجراء مناقشات واسعة لمشروع البرنامج المعدل ، واجراء انتخابات لقيام لجان متابعة بالداخل والخارج، ثم الانتقال الى الخطوة التالية وهي عقد الكونفرانس الأول لممثلي جميع لجان المتابعة من اجل انتخاب اللجنة التحضيرية للاعداد لعقد المؤتمر الكردي السوري أيضا بالوسائل الممكنة في ظل الظروف الأمنية، وجائحة كورونا.

ان مايتمخض عن المؤتمر المنشود من مجلس قيادة منتخب، يسير على هدى البرنامج السياسي المقر كمشروع كردي سوري للسلام والعيش المشترك سيكون ملكا لكل الكرد السوريين، وسيمد يد التعاون والعمل المشترك مع كل الفعاليات والقوى الكردية السورية، وجزء من الحركة الوطنية السورية، وطرفا إيجابيا فاعلا في الحركة التحررية الكردستانية بالمنطقة، وأداة تقارب وتنسيق مع إقليم كردستان العراق.

بعد عشرة أعوام من الحروب والمواجهات والعذابات في كل الجغرافيا السورية، وبعد كل ماحصل في المناطق الكردية من احتلالات وسيطرة سلطات الامر الواقع، وتهجير ونزوح وحرمان، وبعد افراغ المناطق من السكان خصوصا من الأجيال الشابة، وبعد استمرارية الصراع غير المجدي بين طرفي الاستقطاب الحزبي الكردي، بعد كل ذلك تتسارع الخطى الدولية والإقليمية بحثا عن حلول للقضية السورية، ولاشك أن الحالة الكردية الخاصة بامس الحاجة الى رافعة تعيد للكرد دورهم الوطني،ومشاركتهم في بناء سوريا الجديدة القادمة بنظامها ودستورها وكل مؤسساتها، وسيكون حراك – بزاف – بعد المؤتمر المنشود واستعادة الشرعية، وصياغة البرنامج وانتخاب القيادة، مرشحا ان يكون القوة الأبرز في النضال الكردي القومي والوطني ويقوم بالتعبير عن ارادة وطموحات الشعب الكردي السوري الحقيقية.

ملحق – ٢

العلاقات الوطنية

المبادئ العشر هي القاعدة السياسية التي يتم الانطلاق منها في العيش المشترك في ظل الوطن الواحد، وهي قابلة للحوار والتفاوض مع شركاء الوطن حاضرا ومستقبلا.

المبدأ الأول: الشعب السوري متعدد القوميات،والأديان،والمذاهب، وعلى أي مشروع وطني جاد قبول وتبني حق الكرد كقومية عددية ثانية، ومن سكان البلاد الأصليين التمتع بكافة حقوقهم حسب ارادتهم الحرة في اطار سوريا الموحدة الجديدة، وهكذا الحال بخصوص القومية التركمانية، ومن حق الجميع اقواما واديانا ومذاهب المساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة في القرار والسلطة والثروة، والتنعم بالحرية والكرامة دون تميز، كما من واجبات الكرد والاخريين المساهمة بكل الطاقات من اجل الإنقاذ وتحقيق سوريا التعددية الجديدة، والحضور، والتمثيل في كل التشكيلات، والمشاريع الانقاذية المنشودة راهنا ومستقبلا.

وفي سياق الحالة الكردية االخاصة فان ما تم استخلاصه من الوضع الوطني العام بشأن اخفاق وانحراف كيانات المعارضة القائمة منذ عام ٢٠١١ ومابعده ينطبق على الحالة الكردية أيضا فالاحزاب التي تتصدر المشهد الكردي من طرفي الاستقطاب (ب ي د والانكسي) عليها نفس المآخذ والملاحظات الموجهة للائتلاف وهيئة التفاوض والمنصات، ونتمنى على أي مشروع وطني بديل قادم اخذ ذلك بعين الاعتبار وتشخيص الحالة الكردية أيضا بكل شفافية.

المبدأ الثاني: استخلاص دروس نكسة الثورة وتراجعها في صيغتها العسكرية وجمودها في المجال السياسي، والاستمرار فيها كهدف للتغيير، وكمشروع سياسي انساني آني ومستقبلي، يتم بها توعية الجيل، واستنهاض الجماهير الشعبية، ومتابعة وتقييم فشل كيانات المعارضة من المجلس الوطني وانتهاء بالائتلاف، ومراجعة مسارها الذي ارتد بسبب تسلط الإسلام السياسي، وتدخلات الأطراف الإقليمية والدولية، واختراقات النظام الأمنية، والمال السياسي الذي افسد، وتقديم خدمات للاجندات الخارجية، وفقدان القرار الوطني المستقل، وتغلغل مندوبي أجهزة نظام الاستبداد لصفوف المعاررضة عبر الوافدين الجدد، وتحكم الأساليب الفردية والشللية والحزبية بعيدا عن الوسائل والمبادئ الديموقراطية والقيادة الجماعية بالتشاور والتكامل، واستبعاد الشباب والمرأة

والوطنيين والمناضلين بسبب آرائهم وافكارهم الحرة، وقطع الطريق على أية مراجعات نقدية، أو محاسبة أو نقاش.

المبدأ الثالث: عدم الخروج على أهداف الثورة السورية المغدورة في الحرية، والكرامة،والتغيير الديموقراطي، واسقاط الاستبداد، خاصة وان هناك شبه اجماع وطني على أن سبب إخفاق الثورة لايتعلق بصحة وشرعية أهدافها بل بوسائلها وآلياتها أي بالعامل الذاتي بالدرجة الأولى والاساسية وجزء منه يتعلق بالظروف الموضوعية، لذلك لايجوز القفز فوق أهداف الثوة الاستراتيجية بذرائع تكتيكية وتحت عناوين الإنقاذ،وضيق الوقت، واضاعة الفرص، واللحظة المناسبة، لان قضايا الشعوب المصيرية وثوراتها لاتحل باوقات نختارها نحن، بل بنضوج العوامل الذاتية والموضوعية، وتغييرات موازين القوى.

المبدأ الرابع: الحذر من الوقوع في نفس أخطاء وانحرافات – المعارضة – فنقدها والاخذ عليها بالخروج من مسار اهداف الثورة، وعقد الصفقات سرا وعلانية مع نظام الاستبداد، والمضي قدما للمشاركة في انتخابات قادمة في ظل النظام، ومن ثم اتخاذ مواقف وخطوات مماثلة بل أكثر وقعا وراديكالية كالدعوة الى تشكيل مجلس عسكري مشترك الغلبة فيه (لأبناء النظام والمؤسسة العسكرية الأسدية) وتحت ظل النظام القائم ذاته، على الأقل ومهما كانت مواقفنا تجاه المعارضة فانها ان أبرمت صفقات مع النظام فلديها كيان سياسي معترف به (الائتلاف – هيئة التفاوض) ولكن ماذا عن المبادرة الأخيرة لتشكيل المجلس العسكري؟ انها لاتستند الى حاضنة شعبية ولا الى قوى وطنية متحالفة، ولا الى مجموعة متجانسة تستند الى التشاور والرأي الجماعي، ولا الى برنامج سياسي واضح ومنشور للاطلاع والنقاش، بل تنطلق من اجتهاد فردي غير مترابط ليس الا على الأقل كما هو معلوم في ظاهره المعلن عبر الفيسبوك واليوتيوب.

المبدأ الخامس: لاسبيل أمام الوطنيين السوريين اذا ارادوا انقاذ الشعب والوطن وتفعيل القضية والعمل من اجل حلها، الا بالعمل الجماعي الديموقراطي المنظم، فلايعقل محاربة النظام الفردي الدكتاتوري الأحادي الذي رسخ حكمه خلال عقود على قاعدة اجتماعية، اقتصادية، عسكرية، امنية، طائفية، حزبية، ادارية، وبعد الفشل عشرة أعوام من اسقاطه، لايعقل مواجهته عبر مبادرة فردية هنا، واجتماع ضباط عسكريين هناك، والخشية ان يأخذ طابع تجريبي غير مأمون الجانب، وعادة مثل هذه الخطوات غير المحسوبة قد تلحق الأذى بكل القضية الوطنية، وتضاعف من خيبات الامل لدى السوريين وهم بغنى عنها بعد كل هذا الخراب والنكسات والاحباطات والتراجعات.

المبدأ السادس: كما أفهم غالبية الوطنيين السوريين وخصوصا النخبة من أهل الثقافة والفكروالخبرة النضالية الطويلة، قد استخلصوا درسا مفيدا من جملة الدروس الأخرى يتمثل بحقيقة ان الدول الكبرى والعظمى وحتى الأطراف الإقليمية – صديقة كانت أو خصما أو عدوة - لاتتعامل الا مع الامر الواقع بعبارة أوضح مع من يمثل العمق الشعبي المنظم على الأرض، ويمتد جذوره بالداخل والخارج وفي كل أماكن الشتات السوري، لذلك كل مبادرة أو مشروع وطني لاينطلق من كيان منظم حاصل على الشرعية الشعبية بالانتخاب والتكليف،وعلى قاعدة عريضة، ولايستند الى قيادة جماعية متماسكة، وفي الخصوصية السورية المتنوعة لايعتمد على كل المكونات القومية والاجتماعية المتوافقة، لن يحظى لا بالاعتراف السياسي، ولا بالاحترام من لدن دوائر القرار في الإقليم والعالم، و (المعارضة) السورية كمثال.

المبدأ السابع: لايمكن الاعتماد في بلادنا على – العسكر – لينجز ماعجز عن إنجازه السياسيون المدنيون، واقصد تحقيق اهداف الثورة في الحرية والتغيير الديموقراطي واسقاط نظام الاستبداد، ليس لان عسكرنا يفتقدون الوطنية والشجاعة بل بسبب ان بناء وتربية الجيش في سوريا خصوصا منذ انقلاب البعث وتسلط الأسد الاب والابن سارا في دروب مظلمة عقائدية – طائفية – عائلية – حزبية – امنية، حتى اننا في سوريا ونحن نحسد على سبيل المثال السودانيين في تجربتهم الوليدة في رضوخ الجيش لمشروع الثورة وحتى ذلك ماكانت لتتحقق لولا التنظيم العالي المستوى للقوى الثورية التي قادت الشارع وأثبتت جدارتها ووجودها الفعلي مثل (تجمع المهنيين ومن ثم قوى الحر ية والتغيير).

المبدأ الثامن: من الممكن في الحالة الوطنية السورية تحديد استراتيجية العمل الوطني بمراحل لكل منها مساراتها المتكاملة ولكن لايجوز تجزئتها وفصلها عن بعضها بشكل انتقائي، والاخذ بجزء والقفز فوق الأجزاء الأخرى على طريقة حرق المراحل، فمثلا لايمكن المشاركة في – مجلس عسكري مع ضباط النظام – او في مجلس وزراء – قبل تنظيم الصفوف، وإعادة بناء الحركة الوطنية السورية،واستعادة شرعيتها، وانتخاب مجلسها القيادي، لان ذلك وحده من شأنه حماية وضمانة أية خطوة باية اتجاه كانت والا فستكون كل الخطوات عشوائية خاسرة تضر ولا تنفع.

المبدأ التاسع: العمل الوطني من اجل الإنقاذ والتغيير وإزالة الاستبداد وإعادة بناء الدولة الحديثة هو في خدمة الشعب السوري ومن أجله أولا وأخيرا، وبما انه مصدر الشرعية الوطنية فمن

تحصيل حاصل اللجوء اليه دائما وابدا، وعندما ابتعدت – المعارضة – عن الشعب فقدت شرعيتها، وخسرت حاضنتها، فقد كان الكثيرون منا يتابعون تصريحات وأقوال مسؤولين في (المجلس الوطني والائتلاف) مفادها : (نحن هنا ومن يريد الانضمام الينا فليتفضل، ومن لايريد فهذه مشكلته) ومن واجب من يريد إعادة بناء حركات وجبهات بديلة أن لاينتهج نفس الطريقة الخاطئة في مخاطبة السوريين، لانها لن تجلب سوى الإخفاق.

المبدأ العاشر: الكثير من الأطراف الدولية ذات الصلة بالملف السوري، وبعض الدول الإقليمية قررت علنا أنها لن تساهم في إعادة الاعمار بسوريا ولن تسهلها الا بعد زوال نظام الأسد وعودة المهجرين واستتاب الامن والاستقرار، في حين نسمع بعض دعاة الإنقاذ من رجال الاعمال من المعارضين السوريين يضعون الجانب الاقتصادي في أولويات دعواتهم قبل الجوانب السياسية والأمنية، فهل ياترى بالإمكان تسريع عجلة الاقتصاد وإعادة دورته ولمصلحة السوريين في ظل النظام الراهن وفي هذا الوقت بالذات؟ خاصة وان النظام يتعرض الى الحصار من الخارج مباشرة او عبر قانون – قيصر – وذلك لاضعافه والتعجيل باسقاطه، لذلك من دروس تجربتنا تنظيم الأولويات بعناية والسؤال هو : اين يمكن تنفيذ المشاريع الاقتصادية؟ في مناطق سيطرة النظام أم قسد أم النصرة أم الجيش الوطني؟.

ملحق – ٣

العلاقات القومية

قبل ضم كرد سوريا ومناطقهم الى سوريا الحالية بموجب اتفاقية سايكس – بيكو ١٩١٦ وملحقاتها، كانوا تحت حكم الإمبراطورية العثمانية مع أبناء قومهم من كرد تركيا، والعراق، وكان كرد ايران في ظل الامبراطوية الصفوية، وبعد عملية التقسيم الاستعمارية الغربية تجزء الشعب الكردي ووطنهم التاريخي كردستان الى أربعة أجزاء انضمت الى الدول الأربعة المستقلة الان (سوريا – تركيا – ايران – العراق) وقبل ذلك كانت سوريا الطبيعية أو بلاد الشام جزء من الامبراطورية العثمانية أيضا الى جانب العراق.

بعد تقسيم كرد المنطقة ووطنهم ومن دون ارادتهم وإرادة الشعوب الأخرى في تلك الدول ومن ضمنهم كرد سوريا انتقلوا الى وضعية الانتماء المزدوج (قومي كردي ووطني سوري) هذه الهوية الثنائية التي ترسخت بمرور الزمن وشملت حتى الان ثلاثة أجيال تطبع موضوعيا حاضر ومستقبل جزء من الشعب الكردي المقسم، وتنعكس بقوة في الحياة السياسية وفي الحركة الكردية السورية، وتشكل التحدي الأكبر امامها في مجال التوازن الدقيق بين الانتمائين بعيدا عن النزعتين الانعزالية القومية، والعدمية الكوسموبوليتية.

على الصعيد الكردستاني هناك التجربة الوحيدة التي حقق فيها شعب كردستان العراق مصيرهم السياسي والإداري من خلال فيدرالية إقليم كردستان ، ذلك الإنجاز العظيم الذي يستوجب الحفاظ عليه وتطويره، والذي حول الإقليم الى مركز ثقل في الحركة التحررية الكردستانية، ونموذج يحتذى به في الكفاح الوطني الكردي، الذي دشنه الزعيم البارزاني الكبير قائد ثورة أيلول، بفضل التضحيات الجسيمة، وممارسة مختلف اشكال الكفاح منذ اكثر من قرن وحتى الان.

نعتقد أن الحلول المتاحة للقضية الكردية في المنطقة ستكون حلولا وطنية توافقية في كل بلد وجزء على حدة، وعلى قاعدة صيغة متفقة عليها في دائرة مبدأ تقرير المصير، والمواثيق الدولية حول حقوق الشعوب من السكان الأصليين، ضمن وحدة البلدان،تخضع لخصوصيات القضية الكردية، وموازين القوى السائدة، والعوامل الذاتية المحاطة بالحركات الكردية، والظروف الموضوعية.

الحركة التحررية القومية الكردية مثل سائر حركات الشعوب بالمنطقة والعالم تتنازعها آيديولوجيات، وتيارات فكرية وسياسية، وبشكل عام هناك تياران رئيسيان احدهما قومي ديموقراطي يسعى لايجاد حلول سلمية توافقية، وعبر الحوار لقضاياه على قاعدة مبدأ حق تقرير المصير في الاطر الوطنية وكما ترتأيه الغالبية الشعبية عبر الاستفتاء الحر، والتيار الثاني مغامر يرتبط بمصالح خاصة مع النظم الاستبدادية المعادية للديموقراطية ولوجود وحقوق الكرد.

بعد تجارب الحركات القومية لشعوب المنطقة الطويلة منذ القرن التاسع عشر، والتطورات الخاصة بالحركة القومية الكردية في البلدان الأربعة، فان الصيغة المثلى للعلاقات الكردية – الكردية في بلدان المنطقة هي التنسيق، والعمل المشترك، والتعاون، وتبادل الخبرات، وتقديم الدعم للبعض الاخر، وعدم التدخل بشؤون البعض، واحترام خصوصيات كل جزء، وتحريم الاقتتال، ونبذ سياسات المحاور الكيدية، وايلاء الاهتمام الخاص بالعلاقات الاخوية مع إقليم كردستان العراق وتجربته الوليدة الواعدة في البناء والعيش المشترك بين مكوناته القومية والدينية والاستفادة منها كنموذج متقدم لحل القضية الكردية.

(١٢)

ميثاق مبادئ العمل الكردي السوري المشترك

دعوة للحوار من لجان متابعة مشروع حراك "بزاف"

مقدمة:

السوريون بكل مكوناتهم القومية بما فيها الشعب الكردي، وأطيافهم الاجتماعية، وتياراتهم السياسية، من المعارضة والموالاة، بالداخل والخارج، مازالوا يعيشون معاناتهم تحديدا منذ عشرة أعوام، من بدء الانتفاضة الشعبية السلمية، من اجل الحرية، والكرامة، والتغيير الديموقراطي، والتي واجهها نظام الاستبداد بكل الوسائل الحربية التدميرية الى يومنا هذا، وخلفت ملايين الضحايا من قتلى، ومخطوفين، ومعتقلين، ومهجرين، ونازحين، واستقدمت الاحتلالات، والميليشيات المسلحة من كل الأصناف والألوان، وعرضت سيادة الدولة السورية للانتهاك، والشعب السوري لمخاطر الجوع، والحرمان، والتشرد، والدفع بهم الى أتون الحروب بالوكالة، وكذلك لآفة الانقسامات، والتفرقة، لاسباب قومية، ودينية، ومذهبية.

السوريون جميعا ومن ضمنهم الكرد يسعون الى الخلاص، ولكن ضاقت بهم السبل، وخذلهم المجتمع الدولي، والدول الصديقة!، والشقيقة!، وقبل هؤلاء كياناتهم (المعارضة) التي انحرفت عن خط الثورة، وفقدت استقلاليتها الوطنية، وامتهنت التبعية للخارج، والأخطر من كل ذلك تهربت من اجراء اية مراجعة نقدية أمام الشعب، وثواره الذين ادعت انها تمثلهم.

ان انجاز المهام القومية،والوطنية، في الحالة الكردية السورية الخاصة، وترتيب البيت الكردي، وتوفير شروط إعادة بناء الحركة الكردية وتوحيدها، وتصليب عودها، يشكل خطوة هامة نحو إعادة بناء الحركة الوطنية السورية، بل رديفا، وسندا، لجهود الوطنيين الديموقراطيين السوريين، للخلاص من الاستبداد، وانهاء كافة أشكال الاحتلالات (الروسية، والإيرانية، والتركية، والأمريكية)، وتحقيق الخطوات باتجاه بناء سوريا الجديدة التعددية، التشاركية.

دعوة للحوار من أجل تحديد، وتعزيز المشتركات

قد لايمكن تحقيق كل مايصبو اليه الوطنيون الكرد من أهداف، وطموحات، في المرحلة الراهنة، لاسباب ذاتية، وموضوعية، وعوامل مانعة داخلية، وخارجية، ولكن بالإمكان كسر جدران الجمود، واختراق حواجز العداء، والمواجهات الحزبية خصوصا، عبر البحث عن مشتركات،

ومبادئ أساسية عامة، تشكل بعد إقرارها ميثاقا يلتزم به الجميع علنا وعبر وسائل الاعلام وترجمته عمليا على ارض الواقع، وعندما نقول الجميع، فلا نستثني أحدا من أفراد الشعب الكردي، ووطنييه المستقلين، وتعبيراته الحزبية، والثقافية، والمهنية، والمدنية، والإعلامية.

المبادئ، والمشتركات، والمسلمات،التي تشكل بنود الميثاق في المرحلة الراهنة، والمطروحة للحوار، والتوافق عليها :

أولا: القضية الكردية السورية، جزء من القضايا الوطنية، تحل في ظل النظام الديموقراطي المنشود، حسب إرادة الشعب الكردي في تقرير مصيره السياسي، والاداري، ضمن سوريا موحدة، ومن خلال التوافق الوطني.

ثانيا: الحركة الكردية السورية تشمل كافة الطبقات، والفئات الاجتماعية، والتيارات السياسية، والتنظيمات المدنية، ولاتقتصر على الأحزاب، والجماعات، ولان الحركة مفككة، ومنقسمة، فليس هناك أي طرف يمثلها لوحده بصورة شرعية، وواقعية، مما تقع مهام إعادة بناء الحركة، واستعادة شرعيتها على عواتق الجميع.

ثالثا: الالتزام بمصالح الكرد السوريين، والحفاظ على استقلالية قرار من يمثلهم، وتعزيز الشخصية القومية، والوطنية الكردية السورية، واحترام تاريخ الحركة، وميراثها، ورموزها، ومناضليها، وتجربتها التي تمتد عقودا منذ حركة – خويبون – وحتى الان.

رابعا: عدم جواز حمل اجندات خارجية، أو الانتماء التنظيمي، والآيديولوجي، لمحاور، ومراكز خارج الحدود، أو محاولة تطبيق تجارب الآخرين في الوضع الكردي السوري.

خامسا: تحريم الاقتتال الكردي الكردي وعدم تجييش، وعسكرة المجتمع الكردي السوري، والحذر من انتشار السلاح، والحروب بالوكالة، ووقف تجنيد القصر عموما، والمرأة بشكل خاص في العمليات الحربية، والقتالية،ورفض الدخول في معارك لخدمة اجندات الاخرين، أو مناصرة محور كردستاني ضد آخر.

سادسا: لايجوز استفراد أي طرف أو مجموعة، أو افراد، باستحواز المال العام، واستغلاله (نفط – غاز – مياه – منتوجات – جمارك – معابر)، أو عقد الصفقات، والاتفاقيات باسم الكرد السوريين، أو ابرام عقود سرا وعلنا مع نظام الاستبداد، او دول محتلة، بمعزل عن الاجماع الوطني الكردي.

سابعا: المهمة الأولى هي إعادة بناء الحركة الكردية السورية، واستعادة شرعيتها، بالطرق الديموقراطية المدنية، وكما يرى حراك " بزاف " عبر المؤتمر الكردي السوري الجامع بغالبية وطنية مستقلة، والاستعداد لمناقشة أي مشروع آخر، من أي طرف كان.

ثامنا: ننتظر اجاباتكم كتابيا، على هذه المبادرة، ويمكن تنظيم وسائل إعلامية مناسبة للحوار من اجل التوصل الى ميثاق مرحلي للعمل الوطني الكردي السوري، واقراره، ونشره، والالتزام به.

لجان متابعة مشروع حراك " بزاف " لاعادة بناء الحركة الكردية السورية

٥ ــ ٨ ــ ٢٠٢١

(١٣)

مذكرة النقاط العشر

الى:

- شعبنا الكردي.
- الرأي العام السوري.
- ممثلي أطراف التحالف الدولي.
- قيادة إقليم كردستان العراق.
- دول الجوار السوري.
- الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة.
- جامعة الدول العربية.
- وسائل الاعلام الكردية والعربية والعالمية.

نحن الوطنيون الكرد المستقلون السوريون بمختلف تعبيراتنا الفكرية، والثقافية، والسياسية، والمدنية، والشبابية من النساء والرجال، ومنابرنا الإعلامية، ومناضلينا القدامى، ومفكرينا، ومبدعينا، وحقوقيينا، ومهنيينا، وسجنائنا السابقين، نضع امام أنظاركم الحقائق، والمطالبات التالية :

أولا: نجسد في مذكرتنا هذه صوت الغالبية الوطنية الساحقة من الشعب الكردي، التي وبعد تجارب طويلة متكررة لم تعد تجد في التشكيلات الحزبية القائمة من طرفي الاستقطاب الحزبي (مسميات ب ي د وقسد و الانكسي) معبرا بصدق وامانة عن إرادة الكرد السوريين.

ثانيا: طرفا الاستقطاب الحزبي، يحملان اجندات خارجية حزبية آيديولوجية، وليسا منتخبان ديموقراطيا لتمثيل الكرد السوريين، وتجسيد طموحاتهم المشروعة.

ثالثا: طرفا الاستقطاب الحزبي لايحملان المشروع القومي، والوطني للكرد السوريين، وبالتالي لايملكان برنامجا واضحا لا حول سوريا المستقبل، ولا حول حل القضية الكردية كمسألة تتعلق بوجود وحقوق الكرد السوريين.

رابعا: الشعب الكردي في جميع مناطقه يعيش في أجواء الخوف، والقلق، والتهديد، ولو قيض للبقية الباقية من أبنائه، لهاجروا من وطنهم، كما ان المهجرين منهم لاحوافز لديهم للعودة لتلك الاسباب بالذات، وبالإضافة الى ذلك مغيب تماما عن كل مايجري من اتفاقيات، او مواجهات عدائية، بين الطرفين الحزبيين.

خامسا: الغالبية الساحقة من الكرد السوريين لاتعلم حقيقة مايجري بين مسميات – ب ي د – من جهة، وبين نظام الأسد من الجهة الأخرى منذ عشرة أعوام وحتى الان.

سادسا: الغالبية الساحقة من الكرد السوريين لاتعلم عن مضامين علاقات الطرفين الحزبيين بالنظام، وسائر المحتلين لبلادنا من روس، وأمريكان، وإيرانيين، واتراك، ولاعلم لها ان كانت هناك صفقات حول مصيرها.

سابعا: الخطوة الأولى نحو معالجة الأزمة تبدأ بإعادة بناء، وتوحيد الحركة الكردية السورية. لتشكل الأداة النضالية الراسخة في تمثيل طموحات الغالبية من الكرد السوريين، وذلك بالطرق الديموقراطية المدنية من خلال توفير شروط عقد المؤتمر الكردي السوري الجامع من دون اقصاء احد.

ثامنا: في مثل هذه الظروف الشديدة الخطورة لابد من اتفاق الحد الأدنى بين مختلف الاطياف، والتيارات، والاجماع على المشتركات المصيرية، وكنا في حراك " بزاف "قد طرحنا قبل نحو شهرين مبادرة اتفاق الحد الأدنى، وتعزيز المشتركات، ولم نتلقى التجاوب حتى الان من الأطراف الأخرى..

تاسعا: رفض الطرفان الحزبيان وخلال سبعة أعوام جميع المبادرات، والمشاريع الرامية الى معالجة الازمة، وفي المقدمة المؤتمر الجامع المنشود.

عاشرا: ترتيب البيت الكردي السوري بحسب توجهاتنا الوطنية، يشكل العامل الأهم في وحدة كلمة الوطنيين السوريين في سائر الجغرافيا الوطنية، من اجل التغيير الديموقراطي، وإزالة الاستبداد، وتحقيق سوريا التعددية الجديدة المستقلة الموحدة.

حادي عشر: نؤكد واذا بقيت الحالة الكردية كما هي عليه من دون تحقيق ماتصبو اليه الغالبية الشعبية، من إعادة بناء وتوحيد ديموقراطي، فان كل الاتفاقيات، والصفقات، بين طرفي الاستقطاب الحزبي تبقى باطلة، وغير شرعية، لاتعني غالبية الكرد السوريين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١ - معروضة للتوقيع من جانب الوطنيين المستقلين كأفراد، أو تجمعات، وهيئات، ومنابر، ومنصات، وجمعيات، وحركات المجتمع المدني.

٢ – بعد اكتمال التواقيع ستتم الدعوة الى لقاء افتراضي، لانتخاب لجنة لمتابعة مواضيع المذكرة على مختلف الأصعدة.

لجان متابعة حراك "بزاف"

(١٤)

راديو يريفان..سيرة إذاعة أرمنية ساندت الكرد في مقاومة التتريك

الجمعة 26-11-2021 | 01:34 PM

غايانا غازاريان

|

كانت الكلمات الكردية الأولى التي تم بثها من إذاعة أرمينيا الحكومية في عام 1955 والتي تُعرف خارج أرمينيا باسم "راديو يريفان" هي ((Yêrêvan xeberdide، و هي إشارة بدء البث في القسم الكردي من الإذاعة.

ساهمت هذه المحطة الإذاعية في ربط آلاف الكرد بثقافتهم في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما كانت الهوية الكردية مرفوضة والتعبير الثقافي الكردي محظوراً في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وفي حين أن قرار تقديم البرامج الكردية تم اتخاذه من قبل الإدارة المركزية للاتحاد السوفيتي السابق، استمرت إذاعة "يريفان" في التحدث و الغناء باللغة الكردية بفضل جاسم جليل وعائلته وتعاونهم مع الكرد والأرمن المحليين. يتشابك تاريخ البث الكردي في "راديو يريفان" مع قصة عائلة جليل.

رغم أنني عشت معظم حياتي في يريفان، إلا أنني لم أكن أعرف أبداً عن وجود بث إذاعي باللغة الكردية حتى عام 2017 عندما شاركني صديق مقرّب من اسطنبول أغنية كردية باسم Leylo Xanê، تم تسجيلها في يريفان منذ عقود.

بالنسبة لي، كانت هذه الأغنية بمثابة نافذة اكتشفت من خلالها لاحقاً العمل الثقافي الواسع الذي قام به الكرد في أرمينيا. كما كانت أحد القصص النادرة عن العلاقات الأرمينية-الكردية التي لم يشوبها العنف الطائفي أو العرقي بل قصة تعاون وصداقة. تروي هذه المقالة، المستندة إلى مقابلات شفوية ومحادثات مع جميلة جليل، ابنة جاسم جليل، جهد عائلتها للحفاظ على الفولكلور الكردي وتطويره في أرمينيا وخارجها.

من كارس إلى يريفان

كان جاسم جليل، والد جميلة (ووالد الكاتب الكردي جليلي جليل)، أول من انتقل إلى أرمينيا الحديثة (الحالية). شاعر ومترجم ومعلّم، ولد عام 1908 لعائلة من الأكراد الإيزيديين في قرية غزل-غولا (بالتركية: كيزيلكولي) في إقليم كارس (الذي كان جزءاً من الامبراطورية الروسية آنذاك)، وكان أحد أبناء "الجيل اليتيم". كان عمره حوالي 10 سنوات، عندما قررت عائلته الهروب من اضطهاد الإمبراطورية العثمانية الذي تعرّض له الأرمن والإيزيديون والآشوريون واليونانيون. وقد أودت الجريمة المعروفة باسم الإبادة الجماعية للأرمن، بحياة أكثر من 1.5 مليون شخص بمن فيهم أبناء العديد من الجماعات العرقية والدينية المختلفة، بما في ذلك الإيزيديون مثل جاسم جليل.

مع وصول جاسم جليل إلى الحدود العثمانية-الروسية بالقرب من دولة أرمينيا الحالية، قُتلت عائلة جاسم بأكملها، باستثناء عمته التي ساعدته في عبور النهر. وجد جاسم ملاذاً في دار أيتام غيومري (التي كانت تسمى آنذاك ألكسندروبول)، والتي كانت أيضاً موطناً لآلاف الأطفال الأيتام الذين نجوا من الإبادة الجماعية الأرمنية. بعد أن أمضى سنوات مراهقته في دور الأيتام في غيومري وستيبانافان، كما العديد من أقرانه، انتقل جاسم إلى يريفان للعمل والدراسة. في ذلك الوقت، نجحت الثورة البلشفية في تحويل الإمبراطورية الروسية إلى الاتحاد السوفيتي، وأصبحت يريفان عاصمة دولة أرمينيا السوفيتية المنشأة حديثاً.

أبدى جاسم اهتماماً دائماً بالتعليم، وخاصة الأدب. لم ينس أبداً اللغة الكردية، لكنه سرعان ما تعلم اللغتين الأرمينية والروسية خلال فترة وجوده في دار الأيتام، ثم واصل تعليمه في تبليسي وباكو بين عامي 1927 و 1931. بعد عودته إلى يريفان، التحق بكلية التربية في الجامعة الحكومية الأرمينية، وفي الوقت ذاته بدأ بكتابة الشعر. نُشرت قصائده وترجماته الأولى في صحيفة "ريا تازى" الكردية المحلية ("مسار جديد" باللغة الكردية).

تمتاز أعمال جاسم الأدبية المكتوبة باللهجة الكرمانجية (الكردية) والأرمينية والروسية، بالدفء والصدق والوزن الغنائي مع العديد من القصائد المكرّسة للحب والطبيعة. بعد تخرّجه من الكلية كان قد انتسب لاتحاد الكتاب، وكما تؤكد ابنته، "كانت لديه علاقات ممتازة مع المثقفين الأرمن في ذلك الوقت".

أصبح جاسم رئيس القسم الكردي لراديو يريفان في عام 1954، قبل سنة من البث الرسمي الأول في 1 كانون الثاني (يناير) 1955. في البداية، تم جدولة البرامج بوتيرة ثلاث مرات أسبوعياً، لمدة 15 دقيقة فقط، وكان الهدف أن تكون أداة دعائية للحزب الشيوعي، لنشر أجندة سياسية للمجتمعات الكردية عبر الحدود.

رغم ذلك، رأى جاسم في الراديو فرصة لإحياء الموسيقى الكردية وجعلها في متناول جمهور أوسع في وقت كانت فيه الثقافة الكردية محظورة بشكل كبير في بلدان المنطقة المختلفة التي يعيش فيها الكرد. بعد تعرضهم لمحاولات صهرهم بالقوة في الثقافات التركية أو العربية أو الفارسية المكوّنة للدول القومية، أصبحت إذاعة يريفان أحد المنافذ القليلة للثقافة الكردية. بحسب ابنته جميلة: "لم تكن نواياه (جاسم) مثيرة للجدل في ذلك الوقت فحسب، بل تطلبت (خطته) أيضاً موارد إضافية لا تستطيع إدارة الراديو تحمّلها".

"في الحقبة السوفيتية، في الثلاثينيات، كان يمكن أن يتعرض الناس للمحاكمة نتيجة كلمة واحدة. في ذلك الوقت، كان ستالين قد وافته المنية، لكن الخوف لا يزال قائماً" حسب ما ترويه السيدة جليل. ومع ذلك، نجح جاسم في إقناع مدير الإذاعة بنهاية المطاف ببث الأغاني الكردية في نهاية كل برنامج لمدة دقيقتين، بعد أن تم رفض محاولته الأولى لتوسيع البث الثقافي الإذاعي: "كل ما احتاجه والدي هو ذلك الإذن، وبعض الأشرطة ومهندس صوت. لقد وعد بتكفّل كل ما عدا ذلك".

بمجرد حصول جاسم على الموافقة، توجّه إلى بلدة تالين في منطقة أراغاتسوتن الغربية في أرمينيا، والتي كانت موطناً للعديد من اللاجئين خلال سنوات الإبادة الجماعية للأرمن. هناك طلب من شميل باكو، وهو مواطن إيزيدي من كارس، أن يأتي معه إلى يريفان لتسجيل القطعة الموسيقية الأولى. كان باكو سعيداً بعرض جاسم. لم يكتف بقبول عزف لحن كردي على آلة الدودوك فقط، بل أطلق عليها أيضاً اسم جاسكو، وهو اسم الدلال من جاسم.

ترك جاسم، الذي عمل كرئيس للبث الكردي من عام 1954 حتى 1964، إرثًا تضمن أكثر من 700 تسجيل أصلي، ووضع الأساس للأرشيف الصوتي الكردي في الإذاعة، تصفها السيدة جميلة "بالخطوة غير مسبوقة". لم يحدث شيء من هذا القبيل في أي جمهورية سوفيتية أخرى. بفضل جهود جاسم، تم إنشاء أرشيف صوتي كردي ضخم، وهو الأول في تاريخ الاتحاد السوفيتي. على الرغم من أنهم أنجزوا الكثير، إلا أنهم واجهوا قيوداً دائماً. تشير السيدة جميلة إلى أنّه كان عليهم في كثير من الأحيان ترجمة الأغاني إلى الروسية أو الأرمنية للحصول على الموافقة على

محتواها. كما أن الأغاني ذات المحتوى الديني كانت ممنوعة. تقول السيدة جميلة "لكنني دائماً ما كنت أجد طريقة لبثّ الأغاني ذات الألحان الجميلة"، مشيرة إلى أنه لم يكن استمرار البرامج ممكناً بدون دعم زملاء والدها من الأرمن، وكانت ممتنة من أجل ذلك للغاية.

على الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة لأعداد المستمعين، إلا أن الرسائل العديدة التي كانت تتلقاها السيدة جميلة أسبوعياً، تشير إلى شعبية البث الكردي لراديو يريفان عبر أرمينيا وخارج حدودها الغربية. تتذكر السيدة جميلة "كان العديد من كبار السن يطلبون من أحفادهم كتابة رسائل إلى موظفي الراديو للتعبير عن امتنانهم وطلب أغنية معينة لبثها في البرامج القادمة".

عندما تجاوز البث الحدود الأرمنية في أوائل الستينيات، حملت إذاعة يريفان الألحان الكردية لأولئك الذين حُرموا من حق دراسة لغتهم الأم.

قال أحمد كايا، الطبيب وأحد مؤسسي كوما آمد، الذي ترعرع على الاستماع إلى البث "كان الناس يتركون كل شيء في مواعيد البث ويستمعون إلى الراديو". في ذلك الوقت كانت أجهزة الراديو نادرة حيث لم يكن بمقدور الجميع تحمل تكلفتها. يتذكر كايا كيف كانوا يجتمعون في منزل شخص لديه راديو في المنزل ويستمعون إلى البرامج بشكل جماعي".

الوطن: ذكرى حية من الماضي

لم يكن العثور على موسيقيين كرد وdengbêjs (مغنيين ورواة قصص كردية) لأداء العروض صعباً بالنسبة لجاسم، وهو الذي نشأ مع العديد منهم في دار الأيتام وظل دائماً على تواصل مع الجالية الكردية في جميع أنحاء أرمينيا، الذين كانوا في الغالب من اللاجئين بمنطقتي أرمافير وأراغاتسوتن في أرمينيا. كانت المهمة الصعبة هي إيجاد أماكن إقامة لهم، وهي مهمة تُركت بالكامل على كاهل جاسم وعائلته، في ظل عدم وجود إسهام مالي من إدارة الإذاعة.

عندما دخلتُ لأول مرة غرفة جلوس السيدة جميلة في شقتها المتواضعة بوسط مدينة يريفان، كان أول ما لفت انتباهي هو الصورة الكبيرة لمجموعة من النساء اللواتي يرتدين الملابس الكردية التقليدية، معلقة فوق الأريكة. صور صغيرة في خزانة كتبها، وصورة كبيرة لوالديها جانب مشغل اسطوانات أسود من الطراز القديم بجوار أريكتها، جعلتني أشعر وكأنني في متحف، في غرفة أرشيفية بدلاً من غرفة جلوس. وبالفعل، على مدى عقود، استوعبت تلك الجدران قصص وأصوات وألحان الأشخاص الذين جعلوا من برامج راديو يريفان الكردية واقعاً.

"لقد تحولت شقتنا إلى منزل قروي"، تتذكر السيدة جميلة والشوق يرن في صوتها. كان معظم الموسيقيين والمغنين من القرى ولتبديد قلقهم بشأن إقامتهم أثناء تواجدهم في يريفان، كان جاسم يستضيفهم دائماً في شقته. "كانوا يأتون إلى منزلنا حاملين معهم رائحة السماد والتنور، رائحة القرية".

في استوديو الراديو، بذل جاسم كل ما في وسعه لجعل القرويين يشعرون بالراحة. بالنسبة للكثير منهم، كان للاستوديو رهبته في البداية. كانت المعدّات والتسجيل جديداً بالنسبة لهم. معظمهم كانوا من الكرد الإيزيديين والمسلمين، الذين لا يتحدثون أي كلمة باللغة الأرمنية. لتهدئتهم، كان جاسم يردد قول "أرجوكم، تصرّفوا وكأنكم في بيتكم هنا. تخيلوا أنكم تعزفون في منزلكم. سأكون على الجانب الآخر من النافذة في حال احتجتم لأي شيء".

في شقتهم، كانت عائلة جميلة تتبادل الأدوار. كان دور الخانم (زوجة جاسم) الإشراف على راحة الضيوف. الخانم، التي نشأت يتيمة أيضاً، كانت مضيافة ورحيمة دائماً تجاه الآخرين. كانت ترتّب أسرة القرويين وتطبخ لهم. تتذكر ابنتها جميلة عندما كانت الشقة مزدحمة بالضيوف وكان هناك نقص في الطعام في عدة مناسبات. كانت الخانم تقول لأطفالها، "لا بأس. يمكننا أن نأكل الخبز والجبن اليوم. هم ضيوف. يجب أن نعاملهم بلطف".

تقول السيدة جميلة عن تلك السنوات بفخر "لقد علّمنا والدي قيمة الأغاني والموسيقى الوطنية، وعلمتنا والدتي كيف نتعامل مع الناس". كانت الشقة تعني الكثير للسيدة جميلة لدرجة أنها استمرت في زيارتها كل يوم تقريباً حتى بعد زواجها. بعد وفاة زوجها، عادت إلى منزل عائلتها وحتى يومنا هذا تقضي معظم أيامها في العمل في غرفة الجلوس تلك.

الحفاظ على الإرث

مع تحول منزل العائلة إلى مركز ثقافي، نشأت السيدة جميلة وإخوتها -جليلي وأورديخان وزيني- على البث الكردي لبرامج راديو يريفان. كان من الطبيعي أن يستمروا على إرث والدهم. أورديخان، الذي كان أول مذيع في إذاعة يريفان الكردية، درس فقه اللغة و أصبح أستاذ الدراسات الكردية في جامعة لينينغراد، واحدة من أبرز الجامعات المرموقة في الاتحاد السوفياتي.

في عام 1931 أسس فريمان ندوة حول اللغويات الكردية في جامعة لينينغراد. وفي عام 1959، تم تأسيس القسم الكردي (كوردسكي كابينت باللغة الروسية) في معهد أكاديمية العلوم

التابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في لينينغراد من قبل هوفسيب أوربيلي، وهو شخصية سوفيتية عامة وأكاديمي من أصل أرمني.

سافر أورديخان كثيراً إلى أرمينيا وزار المجتمعات الكردية في جورجيا وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان بالإضافة إلى إجراء البحوث الإثنوغرافية. تشكّلت العديد من هذه المجتمعات نتيجة لموجات مختلفة من عمليات الترحيل من إيران في القرن السابع عشر بينما فر آخرون من الاضطهاد الديني في الإمبراطورية العثمانية. في ربيع عام 1958، ذهب إلى العراق بمساعدة من ملا مصطفى برزاني، لجمع فلكلور البيشمركة الكردية.

قام أورديخان وشقيقه الأصغر جليلي، وهو مؤرخ وعضو حالي في أكاديمية العلوم في فيينا، بتأليف عشرات الكتب ومئات المقالات عن الفلكلور والتاريخ الكرديين، والتي ترجمت بعد ذلك إلى الروسية والليتوانية من قبل أختهم زيني خليل. ساهمت أعمالهم، مثل (Stranên Lîrîkên Gelêrîyên Kurdأغاني فولكلورية كردية، 1964)، زارغوتينا كوردا (الفولكلور الكردي، 1978) و) Zargotina Kurdên Sûriyêفولكلور الكرد في سوريا، 1989)، في تطوير الدراسات الكردية في الاتحاد السوفيتي.

وبينما ركز إخوتها على الجوانب اللغوية والأدبية والتاريخية للثقافة الكردية، كرست جميلة جليل نفسها لاستكشاف الموسيقى الشعبية الكردية. انضمت رسميًا إلى الإذاعة عام 1967 لتهتم بالأرشيف الموسيقي وتدير البث. بصفتها عالمة موسيقى، ابتكرت السيدة جميلة ترتيبات جديدة للأغاني القديمة بالإضافة إلى تصميم وتنسيق برامجها الخاصة. كان صندوق بريد البرنامج (المعروف باسم صندوق الموسيقى) هو الأكثر شعبية. أخبرتني بابتسامة دافئة في عينيها "كان الناس يطلبون من أحفادهم أن يكتبوا رسائل إلينا (العديد من كبار السن كانوا أميين)، ويطلبون بث أغانيهم المفضلة". لم يكن صندوق بريد الموسيقى مجرد وسيلة للترفيه، ولكنه كان يخدم غرضاً تعليمياً أيضاً. "كنت أتحدث عن الملحنين الكلاسيكيين، والملحنين الأرمن، وخاصة أولئك الذين لديهم صلة بالموسيقى الكردية، على سبيل المثال، كوميتاس، وآرام خاتشادوريان، وسبريدون ميليكيان، وسربوهي ليسيتسيان".

بالإضافة إلى عملها الرئيسي في الإذاعة، قامت السيدة جميلة بعمل ميداني أيضاً. أثناء سفرها إلى مناطق مختلفة من أرمينيا، قامت بتدوين وتسجيل الأغاني الشعبية الكردية على جهاز التسجيل المحمول الخاص بها. في التسعينيات، مع انهيار الاتحاد السوفيتي، عانت أرمينيا من صعوبات

اقتصادية هائلة انعكست في جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية والثقافية للبلاد. أجبر الفقر المتزايد الآلاف من الناس على الهجرة. كما غادر البلاد أيضاً جميع العاملين في القسم الكردي تقريباً، والبالغ عددهم 13 شخصاً.

من بين الذين بقوا في أرمينيا السيدة جميلة وكريم سيّد، أحد المذيعين الذين شاركوا بنشاط في إنتاج البرامج. عن تلك السنوات، قالت السيدة جميلة، "كانت تلك أوقاتاً صعبة. كان القرويون يرغبون في القدوم إلى يريفان لتسجيل أغانيهم الجديدة، لكن لم يكن لدينا حتى شريط نسجل عليه. لم أكن أريد أن أخذلهم وكان أمامي إما اعادة استخدام بعض الأشرطة القديمة أو تسجيلها على مشغل الكاسيت". عملت السيدة جميلة في الإذاعة لمدة 35 عاماً، حتى عام 2002، حيث قامت بإثراء الأرشيف بآلاف التسجيلات الجديدة، في انتظار رقمنتها قريباً. لديها أيضاً مئات التسجيلات في أرشيفها الشخصي والتي تقوم بتحديثها بانتظام حتى يومنا هذا.

تم رقمنة العديد من الأغاني وتحويلها إلى أقراص مدمجة كجزء من (Stran û Awazên Kurdî أغاني وألحان كردية)، وهو كتاب من خمسة مجلدات للسيدة جميلة وابنتها نازى جليل. نُشرت المجلدات الثلاثة الأولى بين عامي 2002-2006 في يريفان، بينما نُشر المجلدان الرابع والخامس في فيينا بدعم من جليلي جليل. يعرض كل مجلد من الكتاب الأغاني التي تم بثّها عبر راديو يريفان، وكلماتها وملاحظاتها، التي تم نسخها وترتيبها من قبل جميلة كجزء من عملها الميداني. في سن الـ81، تعمل جميلة جليل حالياً على المجلد السادس من الكتاب دون أن يكون لديها نية للتقاعد من العمل الثقافي الذي اعتادت القيام به منذ عقود. قالت لي عدة مرات "أفعل هذا من أجل شعبي، وللأجيال القادمة، لكي لا تضيع المعرفة والثقافة التي بين يدي بعد رحيلي".

***نشر هذا المقال بالإنجليزية في Ajam Media Collective**

الفصل التاسع

صور

مع البارزاني

بارزاني وبريماكوف

مسيرة. قادها الحزب اليساري قبل خمسين عاما امام سراي القامشلي يوسف حلبو

يا جماهير شعبنا ناضلي من أجل :
* إزالة الاضطهاد القومي وإلغاء المشاريع العنصرية والقوانين الاستثنائية بحق شعبنا الكردي .
* تأمين أواصر الأخوة العربية الكردية .
* تأمين الحقوق السياسية و الثقافية و الاجتماعية للشعب الكردي في سوريا والديمقراطية للبلاد .

صوت الأكراد

DENGÊ KURD

الجريدة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)

العدد /٣٠٧/ حزيران ٢٠٠٠ م ٢٦١٢ ك الثمن / ١٠ / ل.س

سوريا تودع قائدها الكبير

مع إذاعة نبأ رحيل الرئيس المناضل حافظ الأسد اشر المكتب السياسي للحزب البيان الذي نثبت نصه أدناه

بيان

إلى جماهير شعبنا الكردي في سوريا

إلى كافة القوى الوطنية

تعيش سوريا أيام فاجعة كارثية سببها الرحيل المفاجيء لأعظم رجل في تاريخ سوريا الحديث والمعاصر .

لم يكن الرئيس حافظ الأسد - بكل المعايير - رئيس دولة فحسب ، لأن شخصيته الفريدة كانت تضم إلى مؤهلاته القيادية ، صفات لم يسبق لرئيس سوري أن تحلى بها .

كان يجمع إلى جانب كونه رجل دولة من الطراز الأول ، صفات المناضل الجماهيري والمجاهد الأكبر في القضايا العربية ، ذا طيف قومي يطرح عطاءه خارج حدود الوطن ليبرز أفقه القومي اللامحدود ، الذي جعله في موقع الصدارة بين القادة العرب وموضع الحب والتقدير في قلوب الجماهير على امتداد الوطن العربي .

كان في سياسته الوطنية والقومية والدولية ، يعتمد العديد من الثوابت ، وعلى رأسها تحرير الأراضي المحتلة واعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها والنهج دون تحقيق ذلك كل الوسائل والآليات المتاحة فقاد حروبا عديدة سواء عندما كان رئيسا أو عند قيامه بمهام وزارة الدفاع وتجاوب بعقل منفتح مع المتغيرات دون أن ينحرف معها إلى مالا يشاء ، فكان خوضه معارك السلام أكثر قوة وصلابة من معارك الحرب .

مما لاشك فيه ، أن غياب هذا الرجل في هذه الظروف ، قد ترك فراغا هائلا،يصعب ملؤه بكل تأكيد في فترة زمنية قصيرة نسبيا إذا ما قيست بتزاحم الأحداث في المنطقة في هذا الوقت العصيب! ...(البقية ص ٢)

برقية تعزية

سيادة الفريق الركن الدكتور

بشار حافظ الأسد الأكرم

ببالغ الحزن والأسى ، تلقينا نبأ رحيل الرئيس المناضل حافظ الأسد مما شكل فاجعة أليمة لشعبنا السوري ، بمختلف فئاته وشرائحه وانتماءاته ، وترك جرحا لا يندمل في نفوسنا ، وفراغا هائلا على مختلف الأصعدة ، فقد كان مثلا أعلى للمناضل الشجاع والصلب ، يدافع بقوة واصرار عن ثوابت الأمة وقضايا الوطن ، في السلم والحرب ويفاوض باقتدار لإقرار سلام عادل وشامل ، وفق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ، مناضلا قويا وشامخا يقود سوريا إلى بر الاستقرار والأمان ، صانعا بجدارة لمقاومة الفساد والقلاع جذوره ودفع وطننا إلى ما فيه الخير والبناء والعمران ، آملين أن تتواصل المسيرة وتكتمل وبتحقق الازدهار وينعم بلدنا بما فيه اسعاد جميع مواطنيه وبما يحقق المساواة والعدل والوحدة الوطنية والإخاء العميق بين العرب والكرد .

وهذه المناسبة الأليمة نتقدم بأحر التعازي لسيادتكم شخصيا ولأسرته الكريمة ولكافة أبناء الشعب السوري ولأنفسنا برحيل فقيد الوطن والأمة تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح الجنان وألهمكم الصبر والسلوان وإنا لله وانا اليه راجعون .

٢٠٠٠/٦/١٢

المكتب السياسي

للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا

(البارتي)

جريدة البارتيتنعي الاسد

CARTOON: BIG THREE, 1945. 'And How Are We Feeling Today?' English cartoon, 1945, by Sir Bernard Partridge depicting the 'doctors' Churchill, Roosevelt, and Stalin, published shortly after their meeting at Yalta. RESTRICTED OUTSIDE US.

"AND HOW ARE WE FEELING TO-DAY?"

بعد يالطا

الوالد والوالدة وماشالله

كروديات بالزي الشعبي

عبدالله ملا علي

خليل كالو

صورة قديمة لي

مع هيمن هاورامي نائب رئيس البرلمان

بعد نكسة ١٩٧٥ والكل يبحثون عنبديل ؟؟؟؟؟

كاوا قامشلو

نشاطات الرابطة قامشلو

صورة بالرصاص في العربي الجديد

العائلة

حلبو ونعمتو

افتتاحية المؤتمر التاسيسيس لجبهة الخلاص حزيرران ٢٠٠٦

BCF

BARZANI CHARITY FOUNDATION

مؤتمر جمعية الطلبة الكرد باوروبا الرابع عشرقاسملو وانا

مع رئيس وزراء بلغاريا الاسبق

زوزان نموذج الفتاة الكردية بالمهجر

اصدارات رابطة كاوا للثقافة الكردية

-*كفاح واستشهاد البطل السوفياتي الكردي فيودور ليتكين، تأليف: يوري سالنيكوف، ترجمة: بافي نازي.

-*كردستان والمسألة الكردية تأليف: البروفيسور بافيج، ترجمة: برو

-* .لمحات من تاريخ الانتفاضات والثورات الكردية، إعداد: أبو شوقي -* .ا

لحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق (1961- 1968)، تأليف: ش. ج. آشيريا ترجمة: ولاتو

-* .الجبال والسلاح، تأليف: جيمس أولدرج، ترجمة: جوان-* .

الجبال المروية بالدم، تأليف: بافي نازي، ترجمة: رزو -* .ا

نتفاضة الاكراد 1880، تأليف: جليلي جليل، ت: سيامند سيرتي -* .قصائد من الفلكلور الكردي، تحقيق: حاجي جندي، أوروديخان جليل، جليلي جليل، ترجمة: ولاتو.

-*نهضة الاكراد الثقافية والقومية (نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين)، تأليف :جليلي جليل، ترجمة: بافي نازي، ولاتو، كدر.

-*القضية الكردية، ماضي الكرد وحاضرهم، جمعية خويبون الكردية الوطنية، النشرة الخامسة، تأليف: د. بله ج شيركوه.

-كردستان تركيا بين الحربين، البروفيسور م. أ. هسرتيان، ترجمة: د. سعد الدين ملا- بافي نازي.

-*في سبيل كردستان (مذكرات زنار سلوبي)، ترجمة: رضوان علي

-* .كردستان والاكراد، تأليف: ملا. ع. كردي -* .ا

لاكراد ملاحظات وانطباعات، الاكراد أحفاد الميديين، تأليف: ف. ف. مينورسكي، ترجمة

وتعليق: د. معروف خزندار- د. كمال مظهر احمد -* .ا

لاكراد شعباً وقضية، تأليف صلاح بدرالدين

-* .قواعد اللغة الكردية، رشيد كورد (بالكردية(

-* .بطولة الكرد في ملحمة قلعة دمدم، إعداد: جاسم جليل، ترجمة: شكور مصطفى -* .موضوعات كردية، تأليف: صلاح بدرالدين -* .ا

لقضية الكردية والنظام العالمي الجديد، تأليف: صلاح بدرالدين-* .

مدينتي الحبيبة هولير، مدينة المتناقضات (رواية)، حليمة السنجاري -* .ا

لبارزاني والحركة التحررية الكردية 1/2، تأليف: مسعود البارزاني

-* .سروه (رواية)، حليمة السنجاري

-* .دراسات في تاريخ الكورد، تأليف: د. فرهاد بيربال، ترجمة: ترزه الجاف.

*Sevên Desta Mêrdînê (çîrok) Xemgînê Remo.

-*زنزانة كه فه ر (رواية) تأليف: سلام عبدالله، ترجمة احمد شوكت.

-*الأدب الشفاهي الكردي، تأليف علي الجزيري-* .

غرب كردستان (دراسة تاريخية- سياسية- وثائقية)، تأليف: صلاح بدرالدين.

*Zimanê Kurdî (Rênivîs)، Lêkolîn، Deham Ebdulfettah.

-*موجز مسيرة الصحافة الكردية في سوريا، عبدالقادر بدرالدين.

-*القضية الكردية أمام التحديات: تأليف: صلاح بدرالدين

-* .يلماز كوني، ودور السينما الوثائقية في النضال الوطني، تأليف: د. ابراهيم محمود -* .جسد لا يحتمل أعضاءه (شعر)، مروان شيخي-* .

جمعية خويبون والعلاقات الكردية- الأرمنية، تأليف: محمد ملا احمد-* .

صلاح الدين الأيوبي (موطنه الحقيقي والدور التاريخي للأيوبيين)، تأليف: عبدالخالق سرسام.

*West Kurdistan، SALAH BEDREDIN (English)

-*المدن الكردية، آزاد ديركي.

-*الكورد في دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: حميد ريبوار

-* .زرادشت والزرادشتية، رمضان الداوودي -* .ت

نظيم خويبون وثورة آكري، تأليف روهات آلاكوم، مراجعة: شكور مصطفى-* .

لقاء العظماء (مذكرات)، الكاردينال أ. فيليتشكي، ت: عدنان بدرالدين-* .

وقائع المؤتمر التأسيسي لجمعية الصداقة الكردية- العربية

-* .الأصوليات الإسلامية وحقوق الأنسان، تأليف: د. هيثم مناع

-* .دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، (وثيقة)، الملازم الاول محمد طلب هلال

-* .انتفاضة 1925 الكردية في تركيا، د. كمال مظهر احمد

-* .كردستان في عهد السلام، د. احمد عثمان أبو بكر.

*Kovara HAWAR، jimar 1-57 (1932- 1943)Celad ،et Bedirxan.

*Kovara RONAHÎ، (1942-1945) Celadet Bedirxan.

*ROJA NÛ، Rojnama Siyasî ya Afteyî (1943- 1947)، Kamîran Bedirxan73 Jimar. ،

، Kovara Kurdî- Tirkî (1918-1919) Cild: 1-2، Ji Tîpên Erebî bo Tîpên Latînî: M. Emîn Bozarslan.

*ELFABYA KURDI، Osman Sebrî.

.ثقافة حقوق الإنسان، إعداد وتقديم: د. عبد الحسين شعبان -*

-*عشائر كردستان، مجموعة من الباحثين

-* .وقائع المهرجان التضامني مع الشعب الفلسطيني، -* فعاليات الاسبوع الثقافي لرابطة كاوا للثقافة الكردية...

-* .The Kurdish National Movement in Syria- Salah Badraddin*بزووتنەوەی نەتەوەیی کورد لە سوریا- سەلاح بەدرەدین. وەرگێڕانی: میکائیل ئیبراهیم -* .ئازادی بەشەرتی کەلەپچە- محەمەد قادر.

صفحات من الابداع النسوي الكردي

صفحات من الابداع النسوي الكردي

حين تبكي اللغة العربية أكرادها

حوار شامل مع صلاح بدرالدين

المنظمة الصهيونية العالمية 1882 - 2006 الدكتور اسعد عبد الرحمن

بدايات الشعور القومي الكوردي في التاريخ الحديث الدكتور: عبد الفتاح علي البوتاني جامعة دهوك - كلية الاداب ا

لترجمة الانكليزية لكتاب الحركة القومية الكردية في سوريا - رؤية نقدية من الداخل

The Kurdish national movement in Syria - A critical approach from inside

ستەرنجی سیاسیی دیدی رۆذنامەنوسی هاودەنط فاروق

بين غيابين - شعر باللغتين العربية والالمانية تأليف سلوى المحمود

الكرد، بين إرهاب الدولة القومية و الإسلام السياسي تأليف صلاح بدر الدين

من القامشلي إلى هولير.. شذرات كردية في فقه الأمكنة تأليف ابراهيم محمود

قوربانیانی ناموس پەرستی - ئاماده کردنی: ساکار ئه حمه د ضحايا جرائم الشرف - إعداد: ساكار أحمد

2ووداننێ ئارارات بیرهاتنێت ئیحسان نوري پاشا 1929-1930 - ئا: كاوه به یات - و: شه ونم عه بدولسه لام

وقائع آرارات مذكرات إحسان نوري باشا 1929 -1930

وثائق الملتقى الثقافي الكردي-العربي النص الكامل لوقائع الملتقى الثقافي الكردي-العربي الذي انعقد في هولير بتاريخ 17إلى

2004/9/20غرب كردستان.. الربيع الدامي للكاتب صلاح بدر الدين و يتناول الأحداث الكردية السورية منذ 12 آذار /2004، مزود بوثائق

حفل تكريم الراحل شكر مصطفى برعاية رابطة كاوا للثقافة الكردية -الوقائع الكاملة -سوبارتو للكاتب الكردي السوري حليم يوسف، و هو عبارة عن رواية طويلة تدور حول كرد سورية

بصورة رمزية

الكورد و العرب.. اتحاد اختياري و شراكة عادلة للكاتب صلاح بدر الدين و يدور حول مستقبل العلاقات الكردية -العربية في المنطقة

فن الطبخ الكردستاني – اطباق كردية – كلدانية- آشورية – تركمانية – أرمنية – وعراقية –عربية – غربية

هو كتاب من نوع جديد أعده معلم الطبخ المعروف السيد انور عبد الاحد سندي والذي جمع كل انواع الطبخ المتداول بشكل خاص في كردستان العراق بالاضافة الى العراق العربي والاوروبي، ومن الجدير ذكره هذه هي المرة الاولى يصدر عمل بهذه الشمولية والمعرفة والتجربة.

كتاب بالكردية حول فن الكاريكاتير للفنان الكردي محمد قادر - سه رده م-

الحركة القومية الكردية في سوريا - رؤية نقدية من الداخل - طبعة كردستان العراق- مذكرات – صلاح بدرالدين
الجزء الأول - من البدايات الى 1975.

الترجمة الكردية لكتاب الحركة القومية الكردية في سوريا - رؤية نقدية من الداخل - طبعة كردستان العراق – صلاح بدرالدين

بزوتنه وه ي نه ته وه يي كورد له سوريا - تيروانينكي ره خنه يي له ناوه وه الحركة القومية الكردية في سورية – رؤية نقدية من الداخل – صلاح بدرالدين - طبعة بيروت

صلاح بدرالدين يتذكر – مذكرات صلاح بدرالدين – الجزء الثاني – 1975 – 2011 .بيروت - 2011

نظام اقليمي جديد للتحرر القومي - جزءان – صلاح بدرالدين – أربيل - 2009

كردستان العراق من الثورة الى الكيان – صلاح بدرالدين – أربيل – اربيل 2010

الصراع على سوريا – جزءان – صلاح بدرالدين أربيل - 2011

الكرد في الثورة السورية – صلاح بدرالدين – أربيل – 2015 بزاف – اعداد : صلاح بدرالدين – أربيل – 2017

الحركة الوطنية الكردية السورية – مذكرات – الجزء الثالث 2011 – 2018 – اربيل 2018 – – صلاح بدرالدين

الحركة الوطنية الكردية السورية – الجزء الرابع – مذكرات ٢٠٢٠.

الحركة الوطنية الكردية السورية – مذكرات – الجزء الخامس.